خريطة دعوة الإخوان المسلمين

دراسة تحليلية في المرجعية والبناء ومنهج التغيير في ضوء أدبيات الجماعة وتجربتها التاريخية

الجماعة في مصر من ١٩٢٨ إلى ٢٠١٣



إعداد الباحث

أحمد هـلال

خريطة دعوة الإخوان المسلمين

دراسة تحليلية في المرجعية والبناء ومنهج التغيير
في ضوء أدبيات الجماعة وتجربتها التاريخية

الجماعة في مصر من ١٩٢٨ إلى ٢٠١٣

إعداد الباحث

أحمد هلال

٢٠٢٦

المحتويات

المقدمة المنهجية ٥

خطة الدراسة ١٥

التمهيد التاريخي والمفاهيمي ٢٠

المبحث الأول: البيئة المصرية والفكر الإصلاحي والسياق السياسي والاجتماعي عند النشأة..... ٢٠

المبحث الثاني دور حسن البنا وتكوين الجماعة وتدرج بنيتها الأولى..... ٢٢

المبحث الثالث تحقيب الفترة وضبط معاني الجماعة والدعوة والتنظيم والحزب والدولة في لغة المصادر ٢٦

الباب الأول المرجعية الفكرية والبناء الداخلي ٣١

الفصل الأول الهوية والمرجعية والمقاصد..... ٣١

المبحث الأول مصادر المرجعية وتعريف الذات ٣٢

المبحث الثاني الباعث والرسالة والغاية ٣٥

المبحث الثالث مراتب العمل والأهداف ٤٠

الفصل الثاني التربية والتنظيم والقيادة ٤٥

المبحث الأول النموذج التربوي ٤٥

المبحث الثاني المؤسسة والعضوية..... ٤٨

المبحث الثالث الفاعلون والتنوع الداخلي ٥٤

الباب الثاني منهج التغيير والعلاقات العامة..... ٦٠

الفصل الثالث منهج التغيير وترتيب الأولويات ٦٠

المبحث الأول التصور المرحلي..... ٦٠

المبحث الثاني الوسائل وترتيبها ٦٢

المبحث الثالث آليات الاختيار ٦٥

الفصل الرابع الجماعة والمجتمع والدولة والأمة..... ٦٧

المبحث الأول المجتمع والمواطنة..... ٦٨

المبحث الثاني الدولة والحكم ٧١

المبحث الثالث دوائر الانتماء ٧٣

الباب الثالث التجربة التاريخية والتقويم ٧٦

الفصل الخامس حالات من التجربة وعوامل نتائجها ٧٦

المبحث الأول التأسيس والانتشار وحدود ضبط المؤسسة بين ١٩٢٨ و١٩٤٩ ..... ٧٦

المبحث الثاني المحنة وإعادة البناء والتحول إلى المشاركة بين ١٩٥٠ و٢٠١٠ ..... ٨٠
المبحث الثالث الانتقال السياسي وتجربة الحكم بين ٢٠١١ و٢٠١٣ ..... ٨٣
الفصل السادس معايير التقويم ومجالات المراجعة ٨٨
المبحث الأول بناء معيار معلن ٨٩
المبحث الثاني تفسير النتائج ٩١
المبحث الثالث مجالات المراجعة المستندة إلى الأدلة ٩٣
الخاتمة ٩٥
المصادر والمراجع ٩٧
الملحق الأول أدوات البحث وإجراءات إنجازه ١٠٥
الملحق الثاني سجل المتن والوثائق الرئيسة ١٠٨
الملحق الثالث دليل الترميز والتسلسل الزمني للحالات ١٠٩
الملحق الرابع مصفوفة اختلاف الروايات وحدود الاستنتاج ١١١
الملحق الخامس نماذج نصية قصيرة من الوثائق ١١٢

المقدمة المنهجية

أولاً موضوع الدراسة وأهميتها

تتناول هذه الدراسة خريطة دعوة الإخوان المسلمين من خلال العلاقة بين مرجعيتها الفكرية، وبنائها التربوي والتنظيمي، ومنهجها في التغيير، وتجربتها التاريخية في مصر خلال الفترة من ١٩٢٨ إلى ٢٠١٣. وتنطلق من أن فهم الحركة يقتضي معرفة المعاني التي تعرّف بها نفسها، والأهداف التي تعلنها، والمؤسسات التي تنشئها، ثم فحص الصلة بين هذه العناصر وما تحقق منها في الممارسة.

وتقدم الأدبيات المؤسسة مادة مباشرة لهذا الفهم. ففي «رسالة التعاليم» يصوغ حسن البنا أصولاً للفهم وأركاناً للالتزام، ويربط إعداد الفرد بمراتب أوسع للعمل. وتعرض «رسالة المؤتمر الخامس» تصوراً يجمع الإصلاح الديني والاجتماعي والسياسي، بينما تفصل «رسالة المنهج» مراحل التعريف والتكوين والتنفيذ. وتكشف هذه النصوص عن اهتمام بتحديد هوية الدعوة وبنائها ومسارها، وتتيح دراسة العلاقات بين هذه المستويات كما صاغها مؤسس الجماعة.[١]

والمقصود بالخريطة في عنوان البحث إعادة بناء منظومة المفاهيم والمقاصد والمؤسسات والوسائل، وبيان العلاقات بينها وتحولاتها التاريخية. فهي تشمل مصادر التصور، وموقع الفرد والأسرة والمجتمع فيه، وآليات التربية والقيادة، وترتيب الوسائل، وصلة العمل الدعوي بالعمل السياسي. ويتيح هذا الضبط بحث كل عنصر في علاقته بغيره، مع بيان ما يعود إلى النص المؤسس وما ينتمي إلى تفسير لاحق أو قرار ارتبط بظرف معين.

ويتخذ البحث من منظور الجماعة لذاتها مدخلاً إلى التحليل. فتُقرأ ألفاظها في سياقاتها، وتُفسر تصنيفاتها بحسب استعمال أصحابها، وتُحفظ الفروق بين المقاصد

---

١) حسن البنا، «رسالة التعاليم»، قسما «الفهم» و«العمل»؛ و«رسالة المؤتمر الخامس»، عرض طبيعة الفكرة ومراحلها، إخوان ويكي؛ و«رسالة المنهج»، قسم «المراحل»، إعادة نشر عبده مصطفى دسوقي، إخوان أونلاين، ٦ ديسمبر ٢٠٠٩. تاريخ الاطلاع ٢٩ أكتوبر ٢٠٢٦. التعاليم | المؤتمر الخامس | المنهج

الدينية والاجتهادات التنظيمية والاختيارات السياسية. ويقترن هذا الفهم بمقابلة الرواية الداخلية بالوثائق المعاصرة والشهادات المختلفة والدراسات الأكاديمية، بما يتيح تقدير حدود كل مصدر وقدرته على تفسير الوقائع.

وتنبع أهمية الدراسة من اتصال موضوعها بمسائل متداخلة: انتقال الفكرة إلى مؤسسة، وأثر التربية في العضوية والسلوك، وحدود سلطة القيادة، والعلاقة بين الدعوة والحزب والدولة، وكيفية ترتيب الأولويات عند اختلاف الظروف. ويحتاج تفسير هذه المسائل إلى وصل البحث في النصوص بالبحث في آليات العمل؛ فإعلان قيمة الشورى، مثلاً، يستدعي فحص صورة حضورها في قواعد القرار، كما أن إعلان هدف اجتماعي يقتضي تتبع أدوات تحقيقه ونتائجه.

وتتحدد القيمة العلمية التي تسعى إليها الدراسة في تقديم بناء موثق لهذه العلاقات، وتصنيف مصادرها، وضبط درجات الاستدلال عليها. أما قيمتها المعرفية فتتمثل في إتاحة قراءة تتبين المعنى الذي قصده الفاعلون، وتدرس في الوقت نفسه ما وقع من اتفاق أو اختلاف بين هذا المعنى وممارساتهم. وعلى هذا الأساس يُبحث الاستمرار والتحول بوصفهما مسألتين تحتاجان إلى تفسير تاريخي ومؤسسي.

ثانياً إشكالية الدراسة

تتمثل الإشكالية في كيفية تفسير العلاقة بين التصور الذاتي للجماعة وبنائها وممارستها عبر فترة تاريخية ممتدة. فالنص الذي يحدد غاية عامة يختلف في وظيفته عن اللائحة التي تنظم اختصاصاً، وكلاهما يختلف عن قرار سياسي اتُخذ في ظروف بعينها. وقد يكون القول اجتهاداً لشخص مؤثر، أو موقفاً لهيئة مختصة، أو تفسيراً استقر في مرحلة؛ ولكل صورة حدود في النسبة والتعميم.

وتنشأ صعوبة أخرى من أن ثبات بعض الألفاظ لا يقتضي ثبات جميع دلالاتها التطبيقية. فقد يستمر استعمال مفهوم بعينه، فيما تتغير الوسائل المنسوبة إليه أو المؤسسات التي تنهض به. كما أن اختلاف الوسيلة لا يكفي وحده لإثبات تحول في

الغاية. ومن ثم تتطلب دراسة التغير تحديد مستواه وموضوعه وتوقيته والجهة التي تبنته، ومقارنة تفسير الفاعلين بما تسمح الأدلة بإثباته.

ويترتب على ذلك التمييز بين ثلاثة مستويات مترابطة: الأدبيات التي تصوغ المثال المعلن، والآليات التي تنقل هذا المثال إلى بناء مؤسسي، والقرارات والنتائج التي تكشفها التجربة. وتبحث الدراسة علاقة هذه المستويات بالسياق السياسي والاجتماعي، دون اختزال النتائج في الأفكار وحدها أو في الظروف الخارجية وحدها.

ثالثاً أسئلة الدراسة

السؤال الرئيس: كيف تشكل تصور جماعة الإخوان المسلمين في مصر لمرجعيتها وبنائها ومنهج تغييرها، وكيف انعكس هذا التصور في مؤسساتها وممارساتها خلال الفترة من ١٩٢٨ إلى ٢٠١٣، وما العوامل التي تفسر الاستمرار والتحول والاتساق أو التباعد بين الأدبيات والتجربة؟

- ما مصادر تعريف الجماعة لذاتها، وكيف تميز أدبياتها بين الهوية والباعث والرسالة والغاية ومراتب العمل؟
- كيف تُترجم المرجعية إلى تربية وعضوية وقيادة وشورى، وما حدود العلاقة بين الفرد والمؤسسة؟
- كيف صيغ منهج التغيير، وكيف رُتبت الوسائل والأولويات وعولجت العلاقة بين التربية والخدمة والسياسة والقوة؟
- كيف تطورت تصورات المجتمع والدولة والمواطنة والتعددية، والعلاقة بين الدعوي والحزبي والوطني والعابر للحدود؟
- ماذا تكشف الحالات التاريخية المختارة عن عوامل القرار ونتائجه، وعن دور السياق الخارجي والبنية الداخلية؟
- ما معايير تقويم التجربة، وما مجالات المراجعة التي يمكن تأسيسها على الأدلة المستخلصة؟

رابعاً أهداف الدراسة

تسعى الدراسة إلى تحرير المفاهيم المركزية في الأدبيات، وتصنيف مصادرها ومراتب سلطتها داخل الجماعة، وتفسير صلة التربية والتنظيم بالممارسة، وتتبع تحول المواقف في مراحل محددة، وتحليل حالات تاريخية بأدلة متقاطعة. كما تستهدف بناء معايير معلنة للتقويم، واستخلاص مجالات للمراجعة من نتائج التحليل. وتظل هذه الأهداف مرتبطة بأسئلة الدراسة، بحيث يجيب كل فصل عن جانب محدد منها، وتجمع الخاتمة نتائجها في إجابة عن السؤال الرئيس.

خامساً موقع الدراسة من الأدبيات السابقة

تتوزع الأعمال التي يتصل بها البحث بين تاريخ النشأة والبنية، والفكر والتربية، والتحول السياسي والعلاقة بالمجتمع والدولة. ويُعرض هنا موقع الأعمال الأساسية في هذه المسارات، مع قصر وصف كل عمل على ما أمكن التحقق منه من نصه أو مقدمته أو ملخصه المنشور، وتعيين ذلك في الحاشية. ويُفصل بين التعريف بمجال الدراسة وبين مناقشة نتائجها التفصيلية.

في مسار الفكر السياسي، يندرج كتاب إبراهيم البيومي غانم «الفكر السياسي للإمام حسن البنا»، الصادر في طبعته الأولى سنة ١٩٩٢. ويتصل موضوعه مباشرة بالمستوى التأسيسي الذي يتناوله الفصل الأول. وتستفيد الدراسة الحالية من وضع نصوص البنا السياسية في موضعها ضمن خريطة المرجعية، مع امتداد سؤالها إلى التربية والمؤسسة والممارسة في المراحل اللاحقة.[١]

وفي المسار التاريخي، يتناول ريتشارد ميتشل في «جماعة الإخوان المسلمين» تاريخ الحركة حتى المرحلة الناصرية، وقد صدرت طبعته الأولى سنة ١٩٦٩ ثم أُعيد نشره سنة ١٩٩٣ بمقدمة لجون فول. ويتيح نطاقه الزمني مرجعاً لبناء الإطار التاريخي

---

١) إبراهيم البيومي غانم، الفكر السياسي للإمام حسن البنا، ط١ (دار التوزيع والنشر الإسلامية، ١٩٩٢). الإحالة هنا لتعريف موضوع الكتاب وبياناته بحسب سجل CiNii، وليست إحالة إلى نتيجة تفصيلية أو صفحة من متنه. المصدر

المبكر، مع ضرورة مقابلة روايته بالمادة الأولية والشهادات التي يستند إليها البحث في كل واقعة.[١]

ويخصص برينيار ليا دراسته «جماعة الإخوان المسلمين في مصر» للفترة من ١٩٢٨ إلى ١٩٤٢. ويبين عرض الناشر اهتمامه بالعوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المتصلة بالانتشار، وبالبناء الداخلي وأساليب العمل، واعتماده مصادر داخلية وشهادات ومادة أرشيفية. ويخدم هذا الاتجاه سؤال نشأة المؤسسة وعلاقتها ببيئتها، ويمنح المقارنة بين الفكرة والبنية في المرحلة الأولى أساساً موضوعياً محدداً.[٢]

أما باربرا زولنر فتتناول مرحلة قيادة حسن الهضيبي والسجال الفكري المرتبط بها، وتضع اختلاف التفسيرات داخل الجماعة ضمن مركز اهتمامها. ويُفيد هذا المجال في دراسة العلاقة بين القيادة والتأويل والظرف التاريخي، وفي تجنب التعامل مع الجماعة باعتبارها صوتاً فكرياً واحداً ثابتاً. وتبحث الدراسة الحالية هذه المسائل في حدود النصوص والوقائع التي تتصل بالحالات المختارة.[٣]

وتقدم منى الغباشي، في دراستها المنشورة سنة ٢٠٠٥ عن تحولات الإخوان المصريين، تفسيراً يركز على تغير البنية والممارسة السياسية خلال العقود السابقة للنشر، وعلى أثر الفاعلين المهنيين والمشاركة العامة. وتُطرح أطروحتها هنا بوصفها تفسيراً قابلاً للمقارنة، يُختبر مجال انطباقه وحدوده؛ فالتغير في الأداء السياسي يستلزم بحث علاقته بالبناء التربوي وبالمرجعية المعلنة، ولا يُفترض التطابق بين هذه المستويات.[٤]

---

1) Richard P. Mitchell, The Society of the Muslim Brothers (Oxford University Press, 1993), publisher's abstract and edition record; first published 1969. The description here concerns the book's historical scope. Source

2) Brynjar Lia, The Society of the Muslim Brothers in Egypt: The Rise of an Islamic Mass Movement 1928–1942 (Ithaca Press, 1998). Scope and source description: Ithaca Press, "The Society of the Muslim Brothers," October 9, 2015. Source

3) Barbara Zollner, The Muslim Brotherhood: Hasan al-Hudaybi and Ideology (Routledge, 2009), publisher's description of the book's subject and historical scope. Source

4) Mona El-Ghobashy, "The Metamorphosis of the Egyptian Muslim Brothers," International Journal of Middle East Studies 37, no. 3 (2005): 373–374, https://doi.org/10.1017/S0020743805052128. The reference is to the article's opening argument. Source

وتتناول ماريز تادرس تصورات الجماعة وممارساتها في قضايا الديمقراطية والتعددية والمواطنة والأقليات الدينية والمرأة، ضمن كتابها عن الإخوان في مصر المعاصرة. وتتيح هذه المحاور مادة للمقارنة بين التعريفات العامة والحقوق والعلاقات التي تترتب عليها. ويستوعب الفصل الرابع هذه الأسئلة مع ربطها بصفة الوثيقة وتاريخها والجهة التي أصدرتها.[١]

وتتبع كاري روزفسكي ويكهام تطور الجماعة في مصر حتى التحولات السياسية والانتخابات في ٢٠١١ و٢٠١٢، مع اعتماد مقابلات ومصادر عربية، وتضم طبعة ٢٠١٥ إضافة لاحقة. ويُفيد امتدادها الزمني في تنظيم المقارنة بين مراحل التغير. ويقتضي استعمال هذا العمل التمييز بين المتن الأصلي والإضافة اللاحقة، وبين وصف الوقائع وتفسير أسباب التحول.[٢]

ويضع حازم قنديل العلاقة بين الجماعة وأعضائها، والتنشئة وشبكات العلاقات والبناء الفكري، في مركز كتابه «داخل الإخوان». ويعرض الناشر اعتماده الملاحظة بالمشاركة والمقابلات والوثائق والمذكرات. ويتصل هذا المدخل بالفصل الثاني، إذ يوجه البحث إلى الكيفية التي تنتقل بها المعاني المعلنة إلى خبرة العضوية والسلوك اليومي.[٣]

ويحدد هذا التنوع موضع الدراسة الحالية: وصل تحليل المرجعية بمسار التكوين المؤسسي، ثم بمنهج التغيير والعلاقات العامة ونتائج الحالات التاريخية. وتُقارن التفسيرات السابقة بحسب أسئلتها ومصادرها ونطاقها، وتُناقش عند مواضع الاستدلال التفصيلي. وتتحدد إضافة البحث بمقدار ما يقدمه من وصل موثق بين هذه المستويات، دون افتراض أن كل واحد منها لم يُدرس من قبل.

---

1) Mariz Tadros, The Muslim Brotherhood in Contemporary Egypt: Democracy Redefined or Confined? (Routledge, 2012), publisher's description and table of contents. Source

2) Carrie Rosefsky Wickham, The Muslim Brotherhood: Evolution of an Islamist Movement, updated ed. (Princeton University Press, 2015). Scope and new-afterword information: Princeton University Press, Religion 2015 catalogue, printed p. 11 (PDF p. 13). Source

3) Hazem Kandil, Inside the Brotherhood (Polity, 2015). Description of subject and research materials: Wiley, "Inside the Brotherhood," publisher's product page; the page records a 2014 release, while the cited print edition is catalogued in 2015. Source

سادساً حدود الدراسة

يتحدد النطاق المكاني في جماعة الإخوان المسلمين في مصر. وترد الامتدادات خارجها عندما تقتضي المقارنة تفسير مفهوم أو علاقة بعينها، مع تحديد اختلاف السياقات والبنى. ولا تُستنتج وحدة الموقف أو التبعية التنظيمية من مجرد التشابه في الاسم أو المرجعية الفكرية.

ويمتد النطاق الزمني من سنة ١٩٢٨ إلى سنة ٢٠١٣، بما يتيح دراسة النشأة والتكوين والمحن وإعادة البناء والمشاركة السياسية والانتقال إلى تجربة الحكم. ويُستدعى ما سبق بداية الفترة لتفسير السياق، وتُستخدم الدراسات اللاحقة بوصفها مصادر عن الفترة المحددة. أما الوقائع التالية لنهايتها فتقع خارج مجال التحليل التاريخي المعتمد.

ويتحدد النطاق الموضوعي في المرجعية والبناء ومنهج التغيير والعلاقات العامة، من خلال أدبيات الجماعة وحالات من تجربتها. وتتوزع الحالات على المراحل التي حددتها الخطة؛ ويستند الاختيار داخلها إلى صلتها بأسئلة البحث وتوافر مادة يمكن مقارنتها. ولا يُقصد بهذا الاختيار تقديم سرد يستوعب جميع الوقائع والأشخاص والتنظيمات الفرعية.

وترتبط حدود الاستدلال بطبيعة المادة المتاحة. فغياب وثيقة داخلية لا يثبت بذاته غياب الإجراء الذي يُبحث عنه، كما أن شهادة فرد واحد لا تكفي لتعميم خبرته على جميع الأعضاء. ويُصرح في موضعه بما تثبته المادة، وما ترجحه، وما يبقى غير محسوم، مع حفظ الفروق بين الخبر المعاصر والذاكرة اللاحقة والتفسير الذي يصوغه الباحث.

سابعاً منهج الدراسة وأدواتها

تعتمد الدراسة تصميماً تاريخياً نوعياً لحالة الجماعة المصرية، وتربط تحليل النصوص بتحليل المؤسسات والقرارات. وتُستخدم أربع أدوات متكاملة: تحليل

المضمون النوعي، ونقد المصادر، والمقارنة الزمنية، وتتبع مسار الحالات. وتتحدد وظيفة كل أداة بالسؤال الذي تجيب عنه وبنوع الدليل الذي تعالجه.

يبدأ تحليل المضمون بتحديد المفاهيم المركزية، ومنها الهوية والغاية والتربية والشورى والطاعة والتدرج والدولة والمواطنة. وتُقرأ كل فقرة ضمن الرسالة أو الوثيقة التي تنتمي إليها، مع تسجيل صاحبها وصفته والجمهور المخاطب وتاريخها. ثم تُفحص علاقة المفهوم بالفعل المطلوب والفاعل والوسيلة والشروط، وتُقارن استعمالاته في النصوص والمراحل المختلفة.

وتُعتمد ثلاث وحدات للتحليل: الوحدة النصية، وهي فقرة أو مادة لائحية أو بيان تام المعنى؛ والوحدة المؤسسية، وهي قاعدة أو آلية لتنظيم العضوية أو القيادة أو الاختصاص؛ والوحدة التاريخية، وهي قرار أو أزمة أو انتقال محدد الأطراف والمدة. ويمنع هذا التحديد الانتقال من عبارة عامة إلى حكم على المؤسسة أو التاريخ دون بيان الصلة والدليل.

ويتناول نقد المصادر صحة النسبة، وتاريخ الإنشاء والنشر، وموضع صاحب الشهادة من الواقعة، والمسافة الزمنية بين الحدث وروايته، والظروف التي أحاطت بإنتاج النص. وتُميز النصوص المؤسسة من الوثائق الرسمية والشروح الفردية والمذكرات والدراسات اللاحقة. كما يُتتبع أصل الروايات المتكررة، حتى لا يُحسب تعدد الناقلين تعدداً في الأدلة المستقلة.

وتؤدي المقارنة الزمنية وظيفة الكشف عن استمرار المفاهيم أو تغيرها، وتبدل الوسائل أو الجهات التي تعتمدها. ويُحدد عند كل مقارنة ما إذا كان التغير متعلقاً بالمقصد أو بتفسيره أو بأداة تحقيقه. وتُراعى الفروق بين مقام التعليم الداخلي، ومقام الخطاب العام، ومقام التفاوض أو المنافسة السياسية، دون افتراض أن اختلاف المقام يفسر وحده كل اختلاف في المضمون.

أما تتبع مسار الحالة فيبحث الظروف السابقة للقرار، والمعلومات المتاحة للفاعلين، والبدائل التي أمكن طرحها، وطريقة الاختيار والتنفيذ، ثم النتائج وآثارها. وتُختبر

التفسيرات بمقابلة التسلسل الزمني بآلية التأثير المفترضة وبالأدلة المخالفة. فلا تُعزى النتيجة إلى عامل لمجرد تزامنه معها، ولا يُحمّل القرار معرفة لم تكن متاحة عند اتخاذه.

وتستعين الدراسة بافتراض عمل قابل للفحص مؤداه أن التفاعل بين المرجعية والتنشئة التنظيمية والسياق السياسي قد يفسر تغير الممارسة بصورة أوفى من الاقتصار على عامل واحد. كما تفحص أثر تنوع الفاعلين ووضوح الاختصاص والمحاسبة في القرار والتصحيح. وتبقى هذه الافتراضات مفتوحة للتعديل بحسب ما تكشفه المادة.

وتتكون المادة الأساسية من رسائل البنا ومذكراته، والوثائق المؤسسية المؤرخة، وشهادات الأعضاء، والتفسيرات التربوية والفكرية من داخل المدرسة، والدراسات الأكاديمية والوثائق المعاصرة للوقائع. ويُثبت لكل مصدر نوعه ووظيفته في الاستدلال. فالنص التأسيسي يكشف صياغة صاحبه للمثال، والبيان يثبت الموقف المعلن للجهة المصدرة، والمذكرة تقدم رواية شاهد تحتاج إلى المقابلة.

وتُقرأ نصوص سيد قطب ضمن متن محدد يُبحث تلقيه وأثره في المراحل المعنية، ولا تُنسب جميع آرائه تلقائياً إلى الجماعة كلها.

ويُستخدم سجل للمصادر يضم بيانات التأليف والنشر والطبعة والموضع وصفة الجهة المصدرة، وتلحق به بطاقة لتحليل كل نص. وتتضمن البطاقة المفهوم الرئيس، والتعريف الوارد، والفاعل، والوسيلة، وشروط الفعل، ودرجة الإلزام، وصلته بالنصوص الأخرى. ويُراجع اتساق التصنيف بإعادة تحليل عينة، وتُسجل الشواهد المخالفة كما تُسجل المؤيدة.

وفي التقويم، يُفصل بين تفسير الفعل والحكم على فعاليته وتقدير آثاره الأخلاقية والاجتماعية. وترتبط معايير النجاح والتعثر بهدف محدد وفترة زمنية وبدائل ممكنة. ويُبحث الاتساق مع المقاصد المعلنة، وكفاءة استخدام الوسائل، وحضور المحاسبة، والأثر في الحقوق والمصالح العامة، مع إدراج النتائج غير المقصودة. ولا يكفي صدق المقصد لإثبات صلاح الوسيلة، كما لا يفسر تعثر النتيجة وحده جميع دوافع أصحابها.

وتعتمد الدراسة نظام شيكاغو للحواشي وقائمة المراجع. فترد الإحالة كاملة عند أول استعمال، ثم تختصر مع بقاء محدد الموضع. ويُذكر رقم الصفحة عند الرجوع إلى نسخة ثابتة الترقيم، ويُحدد القسم أو المادة في النص الإلكتروني غير المرقم. ويُفصل تاريخ كتابة النص عن تاريخ إعادة نشره، ويُبين النقل بواسطة مصدر آخر عند تعذر الرجوع إلى الأصل.(١)

1) The Chicago Manual of Style, “Notes and Bibliography: Sample Citations,” sections on electronic books and journal articles, accessed October 29, 2026. Source

خطة الدراسة

تتكون الدراسة من تمهيد وثلاثة أبواب تضم ستة فصول، وتسبقها المقدمة المنهجية، وتتلوها خاتمة وقائمة بالمصادر والمراجع وملاحق.

التمهيد التاريخي والمفاهيمي

- المبحث الأول: البيئة المصرية والفكر الإصلاحي والسياق السياسي والاجتماعي عند النشأة.
- المبحث الثاني: دور حسن البنا وتكوين الجماعة وتدرج بنيتها الأولى، مع مقابلة رواية المذكرات بالمصادر الأخرى.
- المبحث الثالث: تحقيب الفترة وضبط معاني الجماعة والدعوة والتنظيم والحزب والدولة في لغة المصادر.

الباب الأول المرجعية الفكرية والبناء الداخلي

الفصل الأول الهوية والمرجعية والمقاصد

- المبحث الأول: مصادر المرجعية وتعريف الذات. المطلب الأول: النصوص المؤسسة ودرجات سلطتها. المطلب الثاني: الشمول والعلاقة بين الديني والاجتماعي والسياسي.
- المبحث الثاني: الباعث والرسالة والغاية. المطلب الأول: ضبط الفروق الدلالية في الأدبيات. المطلب الثاني: موقع الجماعة من المجتمع والأمة وحدود تمثيلها لهما.
- المبحث الثالث: مراتب العمل والأهداف. المطلب الأول: مقارنة الصياغات بالنص المؤسس. المطلب الثاني: العلاقة بين المقاصد وترتيب المراحل وإمكانات التطبيق.

المادة الأساسية: التعاليم، والمؤتمر الخامس، ودعوتنا، ومذكرات الدعوة والداعية؛ مع دراسة غانم. المخرج المطلوب: معجم مفاهيم موثق وخريطة تبين مستوى كل مفهوم ومصدره وسياقه.

الفصل الثاني التربية والتنظيم والقيادة

- المبحث الأول: النموذج التربوي. المطلب الأول: صفات الفرد وأركان الالتزام. المطلب الثاني: الأسرة ووسائل التربية وصلتها بالحياة الاجتماعية.
- المبحث الثاني: المؤسسة والعضوية. المطلب الأول: التدرج والمسؤوليات والاختصاصات بحسب الوثائق المتاحة. المطلب الثاني: القيادة والشورى والثقة والطاعة والمحاسبة.
- المبحث الثالث: الفاعلون والتنوع الداخلي. المطلب الأول: المرأة والشباب وأهل التخصص. المطلب الثاني: الاختلاف الداخلي والتنشئة واستقلال الحكم الفردي.

المادة الأساسية: نظام الأسر، ونصوص تربوية، ولوائح موثقة عند توافرها، وشهادات الأعضاء، ودراسات البنية الداخلية. المخرج المطلوب: تفسير للعلاقة بين النموذج المعلن وآليات التربية والقرار.

الباب الثاني منهج التغيير والعلاقات العامة

الفصل الثالث منهج التغيير وترتيب الأولويات

- المبحث الأول: التصور المرحلي. المطلب الأول: التعريف والتكوين والتنفيذ ومواطن تداخلها. المطلب الثاني: التدرج وحدود القياس بين بناء الفرد وتغيير المؤسسات.
- المبحث الثاني: الوسائل وترتيبها. المطلب الأول: الدعوة والتعليم والخدمة والعمل النقابي والحزبي والنيابي. المطلب الثاني: ألفاظ القوة والجهاد والثورة والسلمية في سياقاتها التاريخية، دون تركيب موقف واحد من نصوص متباعدة.
- المبحث الثالث: آليات الاختيار. المطلب الأول: القدرة والفرص والمخاطر وتقدير النتائج. المطلب الثاني: العلاقة بين المبدأ والقرار المرحلي، ومراجعة الوسائل عند التعثر.

سؤال الفصل: كيف صيغ منطق التغيير، وكيف رُتبت الوسائل فعلاً في المراحل المختارة؟

المادة الأساسية: رسالة المنهج والمؤتمر الخامس والتعاليم، وبيانات ومواقف مؤرخة، ودراسات التحول السياسي. المخرج المطلوب: مصفوفة تربط كل وسيلة بهدفها وشروطها المعلنة وسياق استخدامها والدليل المتاح على نتائجها.

الفصل الرابع الجماعة والمجتمع والدولة والأمة

- المبحث الأول: المجتمع والمواطنة. المطلب الأول: الخدمة العامة والعلاقة بالمختلف دينياً وفكرياً. المطلب الثاني: الحقوق والمشاركة والتعددية وقضايا المرأة والشباب.
- المبحث الثاني: الدولة والحكم. المطلب الأول: الشورى والديمقراطية والتشريع ومصدر السلطة كما تصوغها الوثائق. المطلب الثاني: العلاقة بين الدعوة والتنظيم والحزب وأجهزة الدولة.
- المبحث الثالث: دوائر الانتماء. المطلب الأول: الوطنية والوحدة الإسلامية والعالمية. المطلب الثاني: حدود تعميم التجربة المصرية والتمييز بين التشابه الفكري والتبعية التنظيمية.

سؤال الفصل: كيف نظمت الأدبيات والممارسة العلاقة مع مجتمع متعدد ودولة وطنية، وما مواضع الاستمرار والتحول؟

المادة الأساسية: دعوتنا، والتعاليم، ووثائق سياسية مختارة، والبيان التأسيسي لحزب الحرية والعدالة، ودراسات تادرس وويكهام. وتُدرس وثيقة الحزب الصادرة في ١٨ مايو ٢٠١١ في سياقها المؤسسي والزمني، بوصفها إعلاناً عن تصور الحزب ومقاصده.[١]

الحد الفاصل بين الفصلين

يبحث الفصل الثالث منطق التغيير واختيار الوسائل؛ ويبحث الفصل الرابع طبيعة العلاقات والمفاهيم السياسية والحقوقية. ويُحال من أحدهما إلى الآخر عند التداخل، بدلاً من إعادة عرض النص أو الواقعة كاملة.

---

١) حزب الحرية والعدالة، «البيان التأسيسي لحزب الحرية والعدالة»، إخوان أونلاين، ١٨ مايو ٢٠١١، تاريخ الاطلاع ٢٩ أكتوبر ٢٠٢٦. المصدر

الباب الثالث التجربة التاريخية والتقويم

الفصل الخامس حالات من التجربة وعوامل نتائجها

- المبحث الأول: التأسيس والانتشار وحدود ضبط المؤسسة بين ١٩٢٨ و١٩٤٩. المطلب الأول: أدوات الانتشار وعلاقة التربية بالخدمة العامة. المطلب الثاني: النظام الخاص وأزمات القرار والمسؤولية، مع مقابلة الروايات المتعارضة.
- المبحث الثاني: المحنة وإعادة البناء والتحول إلى المشاركة بين ١٩٥٠ و٢٠١٠. المطلب الأول: السجون والسجال الفكري وإعادة بناء الجماعة. المطلب الثاني: التحالفات الانتخابية والممارسة العامة وتغير الخطاب والمؤسسة.
- المبحث الثالث: الانتقال السياسي وتجربة الحكم بين ٢٠١١ و٢٠١٣. المطلب الأول: العلاقة بين الجماعة والحزب ومؤسسات الدولة. المطلب الثاني: القرارات والتحالفات وإدارة الاختلاف والنتائج، في ضوء السياق والقوى الأخرى.

يعتمد الفصل هذا التحقيب التحليلي دون جعل كل مرحلة متجانسة، ويختار من مباحثه حالات تتوافر لها مادة قابلة للمقابلة؛ فلا يتحول إلى سرد شامل لتاريخ خمسة وثمانين عاماً.

الفصل السادس معايير التقويم ومجالات المراجعة

- المبحث الأول: بناء معيار معلن. المطلب الأول: الاتساق بين المقاصد والممارسة. المطلب الثاني: الكفاءة والحقوق والمحاسبة والأثر العام والآثار غير المقصودة.
- المبحث الثاني: تفسير النتائج. المطلب الأول: أثر البنية والتربية والقيادة. المطلب الثاني: أثر الدولة والخصوم والتحالفات والموارد والظروف، وتفاعلها مع العوامل الداخلية.
- المبحث الثالث: مجالات المراجعة المستندة إلى الأدلة. المطلب الأول: التربية والشورى والتخصص والعلاقة بين الجماعة والحزب. المطلب الثاني: بدائل التطوير وحدود انتقالها إلى بيئات أخرى.

تُصاغ مقترحات الفصل السادس بعد نتائج الحالات، وتوصف باعتبارها استنتاجات الباحث. ولا تُنسب إلى الجماعة أو تُقدَّم باعتبارها مساراً حتمياً. ويُفرق بين الحكم على فعالية الوسيلة، والحكم الأخلاقي على الفعل، وتفسير الظروف التي أحاطت به.

الخاتمة والملاحق

تجيب الخاتمة عن الأسئلة بالترتيب، وتحدد النتائج وحدودها ومجالات البحث اللاحقة. وتشمل الملاحق سجل المتن، ودليل الترميز، والتسلسل الزمني للحالات، ومصفوفة اختلاف الروايات، ونماذج الوثائق التي تسمح حقوق استخدامها بإرفاقها.

التمهيد التاريخي والمفاهيمي

يضع هذا التمهيد نشأة جماعة الإخوان المسلمين في البيئة التي تشكلت فيها، ويحدد المعاني الأولية التي سيستعملها البحث في قراءة أدبياتها وتجربتها. وتتوزع مادته على البيئة المصرية والفكر الإصلاحي، ودور حسن البنا وتكوين المؤسسة الأولى، ثم تحقيب الفترة وضبط المصطلحات. والغرض منه بيان الشروط التي تجعل النصوص والوقائع قابلة للفهم في زمنها، مع إبقاء تحليل القرارات ونتائجها في موضعه من الفصل الخامس.

المبحث الأول: البيئة المصرية والفكر الإصلاحي والسياق السياسي والاجتماعي عند النشأة

نشأت الجماعة سنة ١٩٢٨ في دولة كانت قد حصلت على اعتراف بريطاني باستقلالها، بينما بقيت مسائل جوهرية من سيادتها محل تحفظ. فقد أنهى تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ الحماية البريطانية، لكنه أبقى تحت تصرف الحكومة البريطانية أمن مواصلات الإمبراطورية في مصر، والدفاع عنها، وحماية المصالح الأجنبية والأقليات، والسودان. ويكشف النص عن وضع اجتمع فيه الاعتراف القانوني بالاستقلال مع استمرار قيود واسعة على ممارسته.(١)

وفي أبريل ١٩٢٣ صدر الدستور الذي أقام نظاماً نيابياً برلمانياً يقوم على الفصل والتعاون بين السلطات، ضمن التطورات التي أعقبت ثورة ١٩١٩ والمطالبة بالاستقلال والحياة النيابية. وبذلك كانت الجماعة تظهر داخل مجال سياسي عرف الدستور والتمثيل البرلماني والأحزاب قبل تأسيسها؛ ولم تبدأ أسئلة الحكم والمشاركة العامة مع ظهورها.(٢)

وتفسر هذه الخلفية اقتران سؤال الإصلاح الداخلي بسؤال الاستقلال في المجال الذي خاطبته الحركة. فالحديث عن التعليم والأخلاق وإصلاح الحكم كان يجري في بيئة يُناقش فيها أيضاً من يملك القرار العام، وما حدود سلطة المؤسسات الوطنية. ولهذا

---

1) House of Commons, “Statement by the Prime Minister,” Hansard, February 28, 1922, vol. 151, cols. 271–273, especially the declaration and its four reserved matters. Source

٢) مجلس النواب المصري، «دستور ١٩٢٣»، العرض التاريخي المنشور في قسم تاريخ الحياة النيابية، تاريخ الاطلاع ٢٩ أكتوبر ٢٠٢٦. المصدر

يقتضي فهم خطاب الجماعة التمييز بين مطلب التحرر من النفوذ الأجنبي، وموقفها من ترتيب السلطة داخل البلاد؛ إذ يمكن أن يتقاطع الفاعلون في المطلب الأول ويختلفوا في الثاني.

كما أن وجود المؤسسات النيابية يجعل موقف الإخوان من السياسة سؤالاً تاريخياً محدداً: بأي معنى استُعملت السياسة في كل نص، وأي صورة من صور المشاركة قُبلت أو رُفضت، وفي أي وقت؟ وسيظهر أثر هذا التحديد عند مقابلة اللوائح الأولى التي صرحت بالابتعاد عن الشؤون السياسية بالنصوص اللاحقة التي أدرجت إصلاح الحكم في تعريف الدعوة.

الفكر الإصلاحي والمجال الاجتماعي

ولا تُفهم البيئة الإصلاحية باعتبارها تياراً واحداً انتهى بالضرورة إلى تأسيس الإخوان. يميز أحمد هلال بين أنشطة إصلاحية سبقت التأثير الثقافي الأوروبي المباشر، واتجاهات تبلورت في سياق مواجهته، وينبه إلى اختلاف توقيت هذا اللقاء وآثاره بين المجتمعات. وتفيد هذه الملاحظة في تجنب رد الإصلاح الإسلامي كله إلى استجابة واحدة للاستعمار، أو افتراض تطابق مقاصد مدارسه ووسائلها.[١]

وكانت صلة البنا بمدرسة المنار إحدى قنوات تكوينه الفكري؛ فهو يذكر في مذكراته كثرة مطالعة المجلة، والتردد على دارها والاتصال برشيد رضا. وتدل هذه الشهادة على اتصال ببيئة إصلاحية منشغلة بفهم الدين وأحوال المسلمين، من غير أن تثبت وحدها انتقال كل آراء رضا إلى الجماعة أو اعتمادها مؤسسياً.[٢]

ويقدم جون فول نشأة الإخوان ضمن ظهور أشكال حديثة من التنظيم الإسلامي الإصلاحي؛ فيربط عمل البنا في الإسماعيلية بالوعظ في المقاهي والمنازل وتأسيس

---

1) Ahmad Dallal, “The Origins and Early Development of Islamic Reform,” in The New Cambridge History of Islam, vol. 6, ed. Robert W. Hefner (Cambridge University Press, 2010), 107–147. Reference here is to the opening extract published by Cambridge, not the full chapter. Source

٢) حسن البنا، مذكرات الدعوة والداعية، مواضع الحديث عن مطالعة المنار والحياة في القاهرة؛ النسخة الإلكترونية، إخوان ويكي، دون ترقيم صفحات، تاريخ الاطلاع ٢٩ أكتوبر ٢٠٢٦. المصدر

الجمعية سنة ١٩٢٨، ويقرأ هذه المبادرات في سياق مواجهة ما عدّه أصحابها ضعفاً دينياً واجتماعياً أمام النفوذ الغربي وتحديات العصر. ويُحفظ هنا الفرق بين وصف تصور الفاعلين للأزمة وبين تعميم هذا التصور حكماً على المجتمع كله.[١]

أما السياق الاجتماعي فيُقرأ من خلال الأشخاص ووسائط الاتصال والمؤسسات المحلية التي ظهرت في المصادر. فالمعلم والمقهى والمدرسة والجمعية والنشرة أدوات مختلفة للوصول إلى الناس وتكوين صلة مستمرة بهم. ويقود جمع هذه الأدوات في التحليل إلى فهم نشأة الحركة بوصفها انتقالاً من خطاب الإصلاح إلى علاقات ومواعيد والتزامات وأعمال مشتركة، وهي النقلة التي يوضحها المبحث التالي.

المبحث الثاني دور حسن البنا وتكوين الجماعة وتدرج بنيتها الأولى

تتداخل في المصادر المبكرة سيرة المؤسس مع تاريخ المؤسسة. وتعرض دراسة برينيار ليا مسار البنا من المحمودية إلى دار العلوم في القاهرة، ثم عمله بالتدريس في الإسماعيلية بين ١٩٢٧ و١٩٣٢. وتضع هذه الحركة بين البيئات التعليمية والمحلية إطاراً لفهم التكوين الأول، مع التنبيه إلى أن السيرة لا تستوعب بمفردها تاريخ جميع المشاركين في التأسيس.[٢]

ويروي البنا أن ستة من المتأثرين بدروسه اجتمعوا به واقترحوا الانتقال إلى عمل مشترك، وأن اسم الإخوان المسلمين اختير في ذلك السياق. كما يصف تعرفه إلى العلماء وشيوخ الطرق والأعيان والأندية في الإسماعيلية. وتكشف روايته عن اجتماع المبادرة الفردية باستجابة محلية، وعن عناية بتحديد الجهات القادرة على التأثير في الناس.[٣]

---

1) John Voll, “Reform and Modernism in the Middle Twentieth Century,” in The New Cambridge History of Islam, vol. 6, ed. Robert W. Hefner (Cambridge University Press, 2010), 148–172. Reference here is to the chapter’s opening extract published by Cambridge. Source

2) Brynjar Lia, “Autobiography or Fiction? Ḥasan al-Bannā’s Memoirs Revisited,” Journal of Arabic and Islamic Studies 15 (2015): 201, https://doi.org/10.5617/jais.4647. Source

٣) البنا، مذكرات الدعوة والداعية، موضع رواية التأسيس، وقسم «مجتمع الإسماعيلية». المصدر

وعند قراءة هذه الرواية، يبرز فرق بين بدء الفكرة وقيام المؤسسة. فالتأثر بخطاب داعية لا يساوي بعدُ عضوية ذات واجبات، واللقاء الأول لا يوضح وحده كيفية إدارة المال أو توزيع العمل أو تسوية الاختلاف. لذلك يتتبع البحث انتقال العلاقة الشخصية إلى قواعد معلنة، ويجعل اللوائح والأخبار المعاصرة مكملة للرواية التي يقدمها المؤسس.

ويظهر جانب من هذا الانتقال في «قانون جمعية الإخوان المسلمين بالإسماعيلية»، المنقول ضمن دراسة تاريخية داخلية. فالمواد المتعلقة بالأغراض والوسائل تجمع تعليم الدين ومقاومة الأمية والتوعية الصحية وأعمال البر، وتذكر المدارس والمحاضرات والنشر وتكوين الفروع. وتُسند المادة الرابعة إدارة المدارس إلى البنا بوصفه واضع الفكرة وصاحب خبرة بالتعليم. وتثبت هذه الصياغة موقعاً قيادياً وتعليمياً له داخل تصور مكتوب للعمل.[١]

وتسمح هذه المادة بتمييز وظائف متصلة في دور المؤسس: صياغة المعنى الجامع، والتعليم المباشر، وتنظيم استمرار النشاط. أما مقدار انفراد القيادة بكل وظيفة، وحدود مشاركة بقية المؤسسين، فتحتاج إلى أدلة مستقلة. ولا يصح أن تُملأ هذه المسافة بالاستناد إلى شهرة المؤسس اللاحقة؛ لأن شهرة الشخص قد تحجب مساهمات ظلت أقل حضوراً في الرواية المتداولة.

وفي مذكراته يحدد البنا انتقاله إلى القاهرة بأكتوبر ١٩٣٢. وهو انتقال يتيح اتخاذه علامة على اتساع المجال الذي تحرك فيه المؤسس، مع إبقاء تاريخ انتقال كل جهاز أو نشاط مسألة تحتاج إلى توثيق خاص.[٢]

---

١) «قانون جمعية الإخوان المسلمين بالإسماعيلية»، المواد ٣–٤، نقلاً عن مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والإستراتيجية، «قراءة في تاريخ البناء الدعوي لجماعة الإخوان المسلمين»، قسم «خاتمة المرحلة»، إخوان ويكي. الإحالة إلى النص المنقول، لا إلى صورة أصل اللائحة. المصدر

٢) البنا، مذكرات الدعوة والداعية، قسم «زواج وانتقال». المصدر

من قواعد الجمعية إلى اتساع المؤسسة

تحتاج نسبة اللوائح المبكرة إلى تواريخها إلى احتياط نصي. فالدراسة التي تنقل قانون الإسماعيلية تذكر صدوره سنة ١٩٣٠ ثم تعديله سنة ١٩٣٢، وتورد بعد ذلك مواده دون تقديم صورة الأصلين المتعاقبين في الموضع نفسه. ولذلك يُستفاد من النص في وصف الأغراض والقواعد المنقولة، مع تجنب نسبة كل لفظ فيه إلى نسخة ١٩٣٠ دون مقابلة مستقلة.[١]

وتبرز في المادة الثانية من هذا القانون عبارة تنفي التعرض للشؤون السياسية والخلافات الدينية. وفي المقابل، يعرّف البنا الحركة في «رسالة المؤتمر الخامس» تعريفاً يتضمن إصلاح الحكم. والمقابلة تثبت اختلافاً بين الصياغتين، لكنها تترك تفسير هذا الاختلاف مفتوحاً لفحص زمن النص ومقامه، ومعنى السياسة المقصود، ومسار النشاط بينهما.[٢]

وتظهر صورة أوسع للمؤسسة في النص المنشور بعنوان «النظام العام للإخوان المسلمين». فمقدمته تذكر إقرار نظام أساسي في سبتمبر ١٩٤٥، ثم تعديلات أُقرت في مايو ١٩٤٨، بينما تتضمن اللائحة المنشورة معه إحالة لاحقة إلى لائحة الأخوات المسلمات في يونيو ١٩٤٨. ومن ثم فهذه المادة الإلكترونية تضم طبقات زمنية يتعين فصلها عند الاستشهاد.[٣]

وتتضمن اللائحة قواعد للأسرة والشعبة والمنطقة والمكتب الإداري ومكتب الإرشاد، إلى جانب أقسام وظيفية ولجان. وتكشف هذه المصطلحات عن اجتماع توزيع

---

١) «قراءة في تاريخ البناء الدعوي»، قسم «قانون جمعية الإخوان المسلمين بالإسماعيلية»، الفقرة السابقة لنص المواد. المصدر

٢) «قانون جمعية الإخوان المسلمين بالإسماعيلية»، المادة ٤؛ والبنا، «رسالة المؤتمر الخامس»، قسم «الإخوان فكرة إصلاحية شاملة»، البند المتعلق بالهيئة السياسية. المقابلة هنا بين الصياغتين المتاحتين. قانون الإسماعيلية | المؤتمر الخامس

٣) «النظام العام للإخوان المسلمين»، مقدمة «القانون واللائحة العامة للإخوان المسلمين»، والمادة ٨١ من اللائحة، النسخة الإلكترونية في إخوان ويكي. تذكر المقدمة إقرار تعديل النظام الأساسي في ٢١ مايو ١٩٤٨، وتذكر المادة ٨١ اعتماد لائحة الأخوات في ٢٠ يونيو ١٩٤٨. المصدر

جغرافي للعضوية بتوزيع نوعي للنشاط. غير أن ثبوت القاعدة في اللائحة يبين التصميم المؤسسي، ويبقى انتظام تطبيقها ومدى فاعلية مستوياتها موضوعاً للتحقق التاريخي.[١]

ويُفهم التدرج المؤسسي هنا بوصفه تغيراً في أدوات إدارة العمل واتساع نطاقه. فانتشار الفروع يزيد الحاجة إلى قواعد اتصال، وإلى تحديد من يتكلم باسم الهيئة ومن يدير الموارد ومن يعتمد القرار. وكلما اتسعت الوظائف، ازدادت أهمية التمييز بين الاختصاص التنفيذي والمرجعية الفكرية والتأثير الشخصي للقيادة. وبذلك يصبح وصف البنية خطوة لازمة لفهم الممارسة، دون استنتاج فاعليتها من وجود أسمائها وحده.

وعلى هذا الأساس، تقرأ الدراسة التكوين الأول عبر تفاعل الدعوة والتعليم والعضوية والتمويل والقيادة. فالانضمام يحمل معنى دينياً عند أصحابه، لكنه ينشئ أيضاً علاقات بشرية قابلة للفحص: التزاماً بوقت، ومساهمة في مورد، وقبولاً بمهمة، وخضوعاً لإجراء. ويساعد حفظ هذين المستويين على التعريف بالجماعة بلغتها مع دراسة كيفية عمل مؤسساتها.

مقابلة رواية التأسيس بمصادرها

تمثل المذكرات مصدراً أساسياً للتصور الذي قدمه البنا عن نشأته ودعوته. لكنها تصل إلى الباحث بوصفها نصاً صيغ بعد جانب كبير من الوقائع التي يرويها. وتناقش دراسة ليا عن المذكرات أثر أزمة القيادة الداخلية سنة ١٩٤٧ في صياغة السيرة، وتقابلها برسائل البنا إلى والده وبمواد عن خلافات مبكرة. كما تميز بين القسم السيري ومجموعة الأخبار والقصاصات التي ألحقت به في التداول اللاحق.[٢]

ولا يلزم من هذا النقاش إسقاط قيمة المذكرات أو التسوية بين جميع أخبارها. بل تتحدد قيمة كل خبر بحسب طبيعة ما يثبته: مكان الدراسة قد يُقابل بسجل تعليمي، وتاريخ الانتقال بخبر معاصر، ووصف النية يظل تعبيراً عن فهم صاحبه لفعله. أما الحوارات

---

١) «النظام العام للإخوان المسلمين»، اللائحة العامة، المواد ٩–١١ و٢٤–٢٩ و٥٧ و٨٩، في مستويات البنية والأقسام والصلة الإدارية. المصدر

2) Lia, “Autobiography or Fiction?,” 199–202. The article distinguishes the memoir’s components and discusses the sources and context used to assess its narrative. Source

المطولة المنقولة من الذاكرة فتُقرأ بوصفها رواية صاحبها، دون معاملتها كمحضر حرفي مستقل.

وتفيد المقابلة كذلك في تحرير صورة العلاقة بين المؤسس وبقية الفاعلين. فإذا قدم مصدر الخلاف باعتباره سوء فهم، وقدمه آخر باعتباره نزاعاً على الإدارة أو الموارد، فإن مهمة البحث تحديد الوقائع التي اتفقا عليها، ثم فحص موضع اختلافهما وأسبابه المحتملة. وتبقى الصفة الداخلية للمصدر معلومة عن موقعه، وليست حكماً مسبقاً بصدقه أو بخطئه.

ويفضي هذا الضبط إلى قراءة أكثر تحديداً للتكوين الأول: للبنا موقع مركزي في التعليم وصياغة التصور وإدارة النشاط، وللمشاركين الآخرين أدوار يقتضي البحث استخراجها من مواضعها. وللأدبيات قدرة على بيان المثل المعلن، وللوثائق قدرة على إظهار القواعد، وللشهادات قدرة على إضاءة الخبرة. ومن مقابلة هذه المواد تتكون صورة المؤسسة، مع إظهار ما بقي غير محسوم.

المبحث الثالث تحقيب الفترة وضبط معاني الجماعة والدعوة والتنظيم والحزب والدولة في لغة المصادر

تعتمد الدراسة ثلاث كتل زمنية وفق الخطة: ١٩٢٨–١٩٤٩، ثم ١٩٥٠–٢٠١٠، ثم ٢٠١١–٢٠١٣. وهذا تقسيم لتنظيم المادة بحسب تحولات القيادة والمؤسسة والعلاقة بالسلطة، وتبقى داخل كل كتلة وقائع وانتقالات تُبحث في مواضعها. ولا تعني الحدود الزمنية أن المفاهيم أو الخبرات السابقة انقطعت بمجرد الانتقال إلى مرحلة أخرى.

تمتد الكتلة الأولى من التأسيس إلى نهاية حياة البنا. وتشمل نمو الجمعية وتوسع نشاطها وصياغة أدبياتها وبنيتها، وتنتهي بأزمة الحل سنة ١٩٤٨ واغتيال المؤسس سنة ١٩٤٩. وتحدد هذه النهاية انتقالاً من مؤسسة يقودها مؤسسها إلى سؤال استمرارها وقيادتها من بعده.[١]

١) «الإمام الشهيد حسن البنا»، قسما «الإسماعيلية وتأسيس جماعة الإخوان المسلمين» و«استشهاد الإمام حسن البنا»، إخوان ويكي؛ استُخدم هنا لتأريخ الحل ووفاة المؤسس، دون اعتماد روايته التفصيلية لمسؤولية الاغتيال. المصدر

وتجمع الكتلة الثانية، من ١٩٥٠ إلى ٢٠١٠، محطات متباينة. ففي بحثها عن سنوات ١٩٥٤–١٩٧١ تعرض باربرا زولنر تداخل السجن والقمع مع إعادة التنظيم والسجال الفكري داخل الجماعة، وتناقش «دعاة لا قضاة» في هذا السياق. وتُستفاد من هذا البحث دلالة أن الفترة شهدت صراعاً في التفسير ومساعي لضبطه، لا مجرد توقف مؤقت للنشاط العلني.[١]

ثم تصف منى الغباشي عودة كوادر إلى المجال العام في عهد السادات، وتربط جانباً من تغير الجماعة اللاحق بمشاركة المهنيين والعمل الانتخابي والنقابي. وتُدرج هذه الأطروحة في دراسة إعادة البناء والمشاركة، مع حفظ حدودها الزمنية؛ فالمقال المنشور سنة ٢٠٠٥ لا يصلح وحده دليلاً على السنوات التالية حتى ٢٠١٠. وتُبحث هذه السنوات بوثائقها عند تحليل الحالات.[٢]

أما الكتلة الثالثة فتتناول الانتقال السياسي وتجربة الحكم بين ٢٠١١ و٢٠١٣. وقد أُعلن قبول تأسيس حزب الحرية والعدالة في يونيو ٢٠١١، ثم أُعلن فوز محمد مرسي في الانتخابات الرئاسية في ٢٤ يونيو ٢٠١٢. وانتهت رئاسته بإزاحته بقرار القوات المسلحة في ٣ يوليو ٢٠١٣ وتعليق الدستور. وهذه الوقائع تحدد مجال البحث في العلاقة بين الجماعة والحزب والرئاسة ومؤسسات الدولة، بينما يُترك تفسير مسارها ونتائجها للفصل الخامس.[٣]

وتمنع هذه القراءة المتدرجة إسقاط تجربة الحكم القصيرة على جميع العقود السابقة، كما تمنع تفسير القرار في زمن المشاركة بالأدوات نفسها المستعملة لفهم قرار اتُخذ في

---

1) Barbara Zollner, “Prison Talk: The Muslim Brotherhood’s Internal Struggle during Gamal Abdel Nasser’s Persecution, 1954 to 1971,” International Journal of Middle East Studies 39, no. 3 (2007), abstract, https://doi.org/10.1017/S002074380707095X. The reference is limited to the published abstract. Source

2) Mona El-Ghobashy, “The Metamorphosis of the Egyptian Muslim Brothers,” International Journal of Middle East Studies 37, no. 3 (2005): 373–374, 377, https://doi.org/10.1017/S0020743805052128. Source

٣) حسن محمود، «لجنة شئون الأحزاب توافق رسميًّا على حزب الحرية والعدالة»، إخوان أونلاين، ٦ يونيو ٢٠١١؛ مركز كارتر، الانتخابات الرئاسية في مصر: التقرير النهائي، مايو–يونيو ٢٠١٢، ص١٣؛ البيت الأبيض، «بيان الرئيس باراك أوباما حول مصر»، ٣ يوليو ٢٠١٣. عنوانا التقرير والبيان مترجمان عن الإنجليزية؛ نسخة التقرير منشورة في مستودع مركز كارتر. تأسيس الحزب | تقرير الانتخابات | بيان ٣ يوليو

السجن أو الحظر. فالسؤال في كل حالة يتعلق بما كان متاحاً للفاعلين آنذاك، وبكيفية توظيفهم ما حملوه من تصورات وخبرات.

الجماعة والدعوة والتنظيم

يستعمل البحث لفظ «الجماعة» للدلالة على جماعة الإخوان المسلمين في مصر بوصفها هيئة تاريخية محددة، لها عضوية وقيادة وقواعد في مراحلها المختلفة. ولا يُستعمل اللفظ مرادفاً لعموم المسلمين أو المجتمع المصري. وهذه دلالة إجرائية تضبط موضوع الدراسة، وتسمح في الوقت نفسه بتحليل أي معنى أوسع يستعمله أصحاب النصوص، دون الخلط بينه وبين حدود المؤسسة.

أما «الدعوة» فتدل في الأدبيات على الرسالة التي يُراد تبليغها والعمل بمقتضاها، وقد تدل أيضاً على النشاط المؤدي إليها أو على المشروع الذي ينتظم هذا النشاط. ففي رسالة «دعوتنا» يقدم البنا المبدأ الذي يخاطب به الناس، ويصل عرضه بالباعث الديني والتكليف العملي والعلاقة بالمخاطبين. وتُستخلص الدلالة المقصودة في كل موضع من سياق العبارة ووظيفتها.[١]

ويفيد هذا التمييز في قراءة عبارات من قبيل خدمة الدعوة أو مصلحة الدعوة: فقد يكون المقصود نشر فكرة أو حماية قدرة مؤسسة على العمل أو ترجيح اختيار سياسي. ولا تُحسم العلاقة بين هذه المعاني بمجرد اشتراكها في الاسم. فإذا نُسب قرار إلى مصلحة الدعوة، بحثت الدراسة عن المصلحة المحددة والجهة التي قدرتها والأدلة التي استندت إليها.

ويُقصد بـ«التنظيم» في هذا البحث مجموع القواعد والعلاقات التي تضبط الانتساب والاختصاص والاتصال والموارد والقرار. وتُستعمل الكلمة بهذا المعنى التحليلي، مع تسجيل الأسماء التي تستعملها الوثائق نفسها للأجهزة والمستويات. ولا يلزم من وجود

---

١) حسن البنا، «رسالة دعوتنا»، أقسام «مصارحة» و«وضوح» و«رباط العقيدة»، إخوان ويكي، تاريخ الاطلاع ٢٩ أكتوبر ٢٠٢٦. المصدر

تنظيم وجود عمل سري؛ فدرجة العلنية أو السرية وصف تاريخي يتصل بنشاط محدد ومرحلة محددة، ويحتاج إلى دليل.

كما تُفصل البنية العامة عن أي جهاز مخصوص داخلها. فإذا ورد اسم النظام الخاص في دراسة حالة، عُرّف ذلك الجهاز وحددت مادته واختصاصاته وصلته بالقيادة في الفترة المعنية. ويحول هذا الضبط دون نسبة فعل جهاز إلى كل عضو، أو تفسير جميع أعمال الجماعة انطلاقاً من أحد أجهزتها. وفي المقابل يظل سؤال المسؤولية المؤسسية قائماً متى قامت أدلة على الإقرار أو التوجيه أو القدرة على المحاسبة.

الحزب والدولة وحدود الدلالة

يُستعمل «الحزب» للدلالة على هيئة سياسية محددة وبرنامجها وأجهزتها ومشاركتها في المنافسة العامة. ويحتاج وصف الإخوان بالحزب في بعض الكتابات إلى بيان هل يقصد به التشبيه بوظيفة سياسية، أم يقصد كياناً حزبياً مستقلاً باسمه وقواعده. لذلك تُميز الدراسة بين وصف «هيئة سياسية» في تعريف البنا الشامل للحركة، وبين تأسيس حزب الحرية والعدالة سنة ٢٠١١.[١]

أما «الدولة» فتُضبط في التحليل بوصفها الإطار العام للمؤسسات والسلطات والقواعد التي تنظم المجتمع السياسي، وتُميز عن الحكومة القائمة وعن الحزب الذي يشارك في الحكم. وتُقرأ الدلالات الخاصة التي تحملها الكلمة في الأدبيات بحسب سياقها، ولا يُفترض أن حدودها في كل نص تطابق التعريف التحليلي المستعمل في البحث.

وفي الأصل الأول من «رسالة التعاليم» يرد لفظ الدولة ضمن تعريف واسع لمجالات الإسلام، مقترناً بألفاظ الوطن والحكومة والأمة وغيرها. ويكشف هذا الاستعمال عن إدراج الشأن العام في التصور الديني، لكنه لا يقدم في ذاته وصفاً تفصيلياً

١) البنا، «رسالة المؤتمر الخامس»، قسم «الإخوان فكرة إصلاحية شاملة»؛ وحسن محمود، «لجنة شئون الأحزاب توافق رسميًّا على حزب الحرية والعدالة». المؤتمر الخامس | تأسيس الحزب

لتوزيع سلطات الدولة أو إجراءات انتقال الحكم. ولهذا تُطلب تلك التفاصيل في الوثائق التي تعالجها، مع التمييز بين أصل الفكرة وصورتها المؤسسية.[١]

ويترتب على ذلك أن وصول مرشح ينتمي إلى الجماعة إلى منصب الرئاسة لا يجعل الدولة والجماعة اسماً لكيان واحد. فقد تتصل المؤسسات من خلال الأشخاص أو التأثير أو القرارات، لكن إثبات نوع هذه الصلة ومداه يحتاج إلى مادة محددة. ويساعد هذا التمييز على توزيع المسؤولية بين قيادة الجماعة والحزب وشاغلي المناصب العامة وسائر مؤسسات الدولة، بحسب الاختصاص والفعل المثبتين.

وتنتظم حصيلة التمهيد في إطار يربط النشأة بسياقها، ودور المؤسس بالتكوين المؤسسي، والمصطلح بوظيفته وزمن استعماله. وقد أظهرت الوثائق تفاوتاً بين الصياغات المبكرة واللاحقة، كما كشفت المقابلة ضرورة فصل الرواية عن الواقعة، والقاعدة عن تطبيقها. وعلى هذا الأساس ينتقل البحث إلى المرجعية الفكرية والبناء الداخلي، مبتدئاً بمصادر تعريف الجماعة لذاتها ومقاصدها، وفق ترتيب الباب الأول.

١) البنا، «رسالة التعاليم»، ركن «الفهم»، الأصل الأول؛ النسخة الإلكترونية في إخوان ويكي، تاريخ الاطلاع ٢٩ أكتوبر ٢٠٢٦. المصدر

الباب الأول المرجعية الفكرية والبناء الداخلي

الفصل الأول الهوية والمرجعية والمقاصد

تقوم هوية الإخوان المسلمين، كما تعرضها أدبياتهم المؤسسة، على وصل المرجعية الإسلامية بمشروع لإصلاح الفرد والمجتمع والحكم. غير أن هذا الوصل لا يجعل النص الديني، وتأويل المؤسس، واللائحة التنظيمية، والقرار السياسي وثائق من رتبة واحدة. وتتوقف دقة التعريف بالجماعة على تمييز هذه المستويات؛ فبه يتضح ما تعده مرجعاً أعلى، وما تبنيه من فهم لهذا المرجع، وما تختاره من صيغ تنظيمية ووسائل عمل.

يعالج الفصل هذا التمييز من خلال ثلاثة مباحث: مصادر المرجعية وتعريف الذات، والباعث والرسالة والغاية، ثم مراتب العمل والأهداف. ويتخذ رسائل حسن البنا نقطة البدء في إعادة بناء التصور، ويقارنها بالصياغة المؤسسية وبشواهد محددة من التطور اللاحق. وهو لا يفترض أن كل ما نشره فرد من الجماعة يعبر عنها بالدرجة نفسها، ولا أن استقرار بعض مفرداتها يعني ثبات دلالاتها التطبيقية طوال المدة المدروسة.

والسؤال الناظم هو: كيف يتحول الاعتقاد الديني إلى تعريف للذات، ثم إلى مقاصد جماعية وأهداف قابلة للفعل، من غير اختزال الأمة في تنظيم أو تحويل الوسيلة التنظيمية إلى غاية مستقلة؟ والإجابة التي يبنيها الفصل أن خريطة الدعوة تتكون من مستويات متصلة، تختلف وظائفها ومعايير تقويمها. فقد تتفق أعمال متنوعة في مقصد ديني عام، ثم تتباين في جواز وسائلها أو سلامة تقديرها أو مقدار نفعها العام.

ويقصد بالمقاصد هنا الغايات والمعاني التي يربط الخطاب بها مشروعه الإصلاحي. ولا يفترض هذا الاستخدام أن لدى الجماعة نظرية مكتملة في علم مقاصد الشريعة بكل اصطلاحاته الأصولية. كما أن معجم المفاهيم الوارد في الفصل أداة تحليل لهذه الدراسة؛ فما كان لفظاً للمؤسس نُسب إليه، وما كان ضبطاً إجرائياً للباحث بُيّنت صفته، حتى لا تتحول إعادة الترتيب إلى نص منسوب إلى الجماعة.

المبحث الأول مصادر المرجعية وتعريف الذات

المطلب الأول النصوص المؤسسة ودرجات سلطتها

تقرر الأصول الواردة في «رسالة التعاليم» مرجعية القرآن والسنة، وتضع قيوداً للفهم والاستدلال، وتستبعد الإلهام والرؤى من أدلة الأحكام، وتجيز مراجعة أقوال البشر[١]. ومن ثم ينبغي التمييز بين المصدر الذي يستند إليه الخطاب وبين فهم الجماعة لذلك المصدر. فالنسبة إلى الإسلام تعلن المرجعية، أما تحديد مدلولها السياسي والاجتماعي فهو عمل تفسيري يحتاج إلى فحص أدلته ومفاهيمه.

ولسلطة النص في هذه الدراسة معنيان متمايزان: مكانته التي يقررها الاعتقاد الديني، وقوته الفعلية في توجيه أعضاء التنظيم. ولا يلزم أن تتطابق المكانتان في الممارسة؛ فقد تكون عبارة تربوية قصيرة أشد تداولاً من تفصيل فقهي طويل، وقد يحسم قرار إداري نزاعاً عملياً دون أن تكون له منزلة أصل ديني. لذلك يقاس حضور النص أيضاً بطريقة تدريسه والاستشهاد به وإدخاله في اللوائح، لا بمجرد اشتهار عنوانه.

أما النصوص المؤسسة فليست نوعاً واحداً. فالرسالة الموجهة إلى العضو تصوغ تكليفاً والتزاماً، والخطاب العام يشرح الفكرة ويطلب التأييد، واللائحة تحدد الصلاحيات. وتظل قوة كل صياغة مرتبطة بجهة إقرارها وزمن نفاذها ومجال تطبيقها.

وعليه، فإن وصف كتاب أو رسالة بأنه مؤثر لا يكفي لاعتباره مرجعاً ملزماً على قدم المساواة مع اللوائح المعتمدة. ويلزم، عند الانتقال إلى الكتابات اللاحقة للمؤسس، التحقق من صفتها: هل هي اجتهاد شخصي، أم مادة تعليمية متداولة، أم موقف أقرته هيئة مخولة؟ بهذا الضبط تصبح عبارة «تقول الجماعة» نتيجة إثبات، ويغدو اختلاف أدبياتها قابلاً للتحليل بدلاً من إخفائه تحت اسم واحد.

---

١) حسن البنا، «رسالة التعاليم»، قسم «الفهم»، الأصول ٢ و٣ و٦، النسخة الإلكترونية في إخوان ويكي، تاريخ الاطلاع ٢٩ أكتوبر ٢٠٢٦. الإحالة إلى الأقسام لعدم اعتماد ترقيم طبعة ورقية. المصدر

المطلب الثاني الشمول والعلاقة بين الديني والاجتماعي والسياسي

يعرض «المؤتمر الخامس» هوية مركبة تجمع المرجعية السلفية واتباع السنة وتزكية النفس، ثم العمل السياسي والرياضي والثقافي والاقتصادي والاجتماعي.[١] وهذه الأوصاف تقدم الجماعة بوصفها مشروع إصلاح واسع المجالات. ولا يصح تحويل كل وصف منها مباشرة إلى انتماء مذهبي أو كيان قانوني مستقل؛ فالمعنى يتحدد بالشرح الذي يقترن به داخل الخطاب.

ويقتضي هذا التعريف قراءة العلاقة بين المجالات، لا الاكتفاء بجمعها. فالتهذيب الروحي يمد الفاعل بمعيار للسلوك، والمعرفة تساعده على إدراك الواقع، والخدمة الاجتماعية تنقله إلى التعامل مع حاجات الناس، والسياسة تتصل بالقواعد والمؤسسات التي تنظم المصالح العامة. وبذلك تكون الشمولية في مستوى التصور محاولة لمنع عزل التدين عن حياة المجتمع. أما صلاحية كل انتقال عملي بين هذه المجالات فتحتاج إلى حجة تتجاوز إعلان الاتصال بينها.

وتتيح «رسالة بين الأمس واليوم» ملاحظة هذا الاتصال من وجه آخر؛ إذ تجمع عرضها للإصلاح الاجتماعي بين المعاني الإيمانية وحقوق تتصل بالحياة والعمل والصحة والتعليم والأمن، وتربط الدولة بحماية الفكرة وتحقيق أهدافها.[٢] ويظهر هنا أن المجال الاجتماعي في التصور يتجاوز الإحسان الفردي إلى ترتيب شروط العيش المشترك. لكن ذكر الحقوق لا يغني عن بيان ضماناتها، كما أن إسناد مهمة للدولة لا يبين وحده حدود سلطتها.

ومن الناحية التحليلية، ينبغي الفصل بين شمول المرجعية وشمول اختصاص التنظيم. الأول يتعلق بما يراه أصحابه ممتداً إلى مختلف شؤون الحياة، والثاني يتعلق بمن يحق له إدارة كل شأن وكيف يحاسب. ولا توجد ضرورة منطقية تجعل اتساع

---

١) حسن البنا، «رسالة المؤتمر الخامس»، قسم «الإخوان فكرة إصلاحية شاملة»، إخوان ويكي، تاريخ الاطلاع ٢٩ أكتوبر ٢٠٢٦. تفسر الأوصاف بحسب شروحها داخل الرسالة. المصدر

٢) حسن البنا، «رسالة بين الأمس واليوم»، قسم «منهاج القرآن الكريم في الإصلاح الاجتماعي»، إخوان ويكي، تاريخ الاطلاع ٢٩ أكتوبر ٢٠٢٦. المصدر

المرجعية مسوغاً لاحتكار مؤسسة واحدة للتعليم والاقتصاد والسياسة. فقد يحمل الأفراد قيماً مشتركة ويعملون داخل مؤسسات متعددة، تتباين عضويتها ووظائفها وقواعدها المهنية.

كذلك لا تعني وحدة المقصد تماثل أدوات المعرفة. فالتقويم الديني للعمل الطبي لا يحل محل الخبرة الطبية، والحديث عن العدالة لا يستغني عن تحليل الموازنة وآثار السياسات، وصلاح نية المسؤول لا يغني عن الرقابة. وهذه النتائج تحليل لشروط تحويل الفكرة إلى عمل عام؛ وهي تمنع اختزال الشمول في قدرة الفرد أو القيادة على إصدار جواب تفصيلي في كل مجال.

وفي هذا الموضع تفيد قراءة إبراهيم البيومي غانم لمنهج البنا؛ فهو يجعل التربية مدخلاً أساسياً لفهمه، ثم يوضح أن تحول الدعوة إلى حركة اجتماعية سياسية منظمة جعل التربية واحدة من أدوات التغيير، ولم يعد ممكناً اختزال المنهج فيها وحدها.[١] وتسمح هذه الملاحظة بقراءة الشمول بوصفه علاقة بين بناء الفاعل وتغيير المؤسسات، مع بقاء السؤال عن كيفية ضبط العلاقة مفتوحاً للفحص.

تكشف الصياغة المؤسسية سنة ٢٠١١ عن محاولة عملية لترتيب هذه المجالات. فقد وصف بيان منشور عن مجلس الشورى الجماعة بأنها هيئة إسلامية جامعة، وجعل العمل السياسي أحد مجالاتها، والحزب إحدى وسائله، وأعلن استقلال حزب الحرية والعدالة مع التنسيق معها. وفي الوثيقة نفسها ورد اعتماد برنامج الحزب ولائحته وتسمية قياداته الأولى من مجلس شورى الجماعة.[٢]

يتيح اجتماع هذه العبارات في وثيقة واحدة التمييز بين مستوى الإعلان ومستوى توزيع الاختصاص. فالاستقلال المعلن يحدد تصوراً للعلاقة، بينما توضح إجراءات التأسيس مقدار تدخل المؤسسة الأم في إنشاء الحزب. ولا تكفي هذه الواقعة وحدها للحكم

---

١) إبراهيم البيومي غانم، «منهج التغيير في فكر الإمام حسن البنا (١ من ٢)»، المجتمع، العدد ١٢١٩، ١ أكتوبر ١٩٩٦، ص ٤٦، افتتاح المقال، وفق النص المنشور في أرشيف المجلة. المصدر

٢) إسلام توفيق، «شورى الإخوان يسمي د. مرسي رئيساً للحرية والعدالة»، إخوان أونلاين، ٣٠ أبريل ٢٠١١، الفقرات الافتتاحية. يستخدم الخبر لإثبات مضمون الإعلان وإجراءات التأسيس الواردة فيه. المصدر

على كل قرارات الحزب اللاحقة؛ لكنها تمنع استنتاج استقلال فعلي كامل من الوصف وحده، كما تمنع إهمال التمييز المعلن بين الكيانين.

وبناء عليه، تتضمن دراسة الشمول سؤالين متلازمين: ما المجالات التي يدرجها الخطاب تحت الإصلاح الإسلامي؟ وما حدود سلطة كل جهاز حين يعمل في أحدها؟ فإذا غاب السؤال الثاني أمكن الخلط بين توجيه أخلاقي عام وقرار مهني أو انتخابي محدد. وإذا عزل السؤال الثاني عن الأول تعذر فهم المعنى الذي يمنحه الأعضاء لاجتماع أنشطتهم في مشروع واحد.

وتفضي القراءة إلى تعريف إجرائي: الشمول هو اتساع أفق الإصلاح في تصور الجماعة ليضم التدين الشخصي والعلاقات الاجتماعية والحياة العامة. أما درجة الاندماج التنظيمي بين هذه المجالات فهي مسألة تاريخية متغيرة، يفحصها البحث من خلال اللوائح والقرارات والممارسة. ويترتب على ذلك أن اختلاف الترتيبات المؤسسية لا يثبت وحده التخلي عن المرجعية، مثلما لا يضمن تكرار المفردات القديمة استمرار المضمون العملي نفسه.

ويحفظ هذا التعريف للتجربة لغتها الداخلية، مع إبقاء إمكان تقويمها. فالحركة قد تصف نشاطاً بأنه خدمة للدعوة، بينما يكون موضوع البحث مقدار نفعه للمستفيدين وقواعد اختيارهم واستقلال المؤسسة التي تقدمه. ولا يتحدد الجواب بمجرد اسم الفاعل، بل بالشواهد التي تبين عمله وآثاره.

المبحث الثاني الباعث والرسالة والغاية

المطلب الأول ضبط الفروق الدلالية في الأدبيات

لا تعرض الرسائل المؤسسة دائماً مفردات الباعث والرسالة والغاية والأهداف في نسق اصطلاحي ثابت يشبه الأدلة الإدارية المعاصرة. فقد يستخدم لفظ الغاية للدلالة على المقصد التعبدي، وقد يرد في بيان المهمة الإصلاحية. وتفيد «دعوتنا في طور جديد» في إظهار هذا التداخل؛ إذ تجمع بين الصلة بالله وعالمية الدعوة، وتطلب في افتتاحها

تصويراً واضحاً للمشروع وطرقه العملية.[١] ولذلك تبني الدراسة فروقاً وظيفية بين المفاهيم، مع التصريح بأنها أدوات قراءة لا مصطلحات رسمية مغلقة.

فالباعث يجيب عن سبب المبادرة إلى العمل كما يفسره أصحابه. وفي رواية التأسيس بالمذكرات يجتمع الشعور بالتبعة الدينية مع الاعتراض على أوضاع المهانة والتبعية في الإسماعيلية؛ ويقدم البنا لقاء المؤسسين باعتباره انتقالاً من التأثر إلى التعاهد على العمل.[٢] تكشف الرواية بذلك عن معنى ينسبه أصحابها إلى البداية، ولا تكفي منفردة لحصر جميع الأسباب الاجتماعية والسياسية لنشأة الحركة.

أما الرسالة، في الاستخدام الإجرائي هنا، فهي المهمة العامة التي تعلن الجماعة أنها وجدت للإسهام فيها: تقديم تصورها للإصلاح الإسلامي والعمل على نقله إلى حياة الناس. وهي أوسع من هدف تنظيمي قريب كزيادة العضوية، وأقرب إلى المجال العام من وصف نية الفرد. وتفيد هذه المسافة في منع تحويل توسع الجهاز إلى دليل تلقائي على تحقق الرسالة؛ فقد تتسع المؤسسة بينما يظل أثرها خارج حدودها محدوداً.

والغاية هي المقصد الأعلى الذي يمنح الفعل قيمته في تصور صاحبه. وتقدم «دعوتنا» خطاباً يربط خدمة الناس بطلب الثواب الإلهي وينفي اتخاذ المنفعة الشخصية أساساً للدعوة.[٣] ويستفاد من ذلك أن نجاح الوسيلة لا يستنفد معنى العمل في هذا الخطاب. غير أن البحث يميز بين هذا المعنى الديني وبين الحكم على قرار بعينه؛ فلا يستدل بإعلان الإخلاص على صحة التقدير، ولا يتوصل من إخفاق عملي إلى القطع بفساد النية.

والهدف هو نتيجة معينة يمكن تمييزها عن الوسيلة المؤدية إليها. فإذا كان المقصد العام تحسين أحوال المجتمع، فإن تعليم فئة محرومة مثال لهدف قابل للتحديد، والمدرسة

---

١) حسن البنا، «رسالة دعوتنا في طور جديد»، قسما «طور جديد» و«ربانية عالمية»، إخوان ويكي، تاريخ الاطلاع ٢٩ أكتوبر ٢٠٢٦. المصدر

٢) حسن البنا، «مذكرات الدعوة والداعية»، مقطعا «وحي الإسماعيلية» و«الإخوان المسلمون»، إخوان ويكي، تاريخ الاطلاع ٢٩ أكتوبر ٢٠٢٦. توظف الرواية هنا لقراءة تفسير المؤسس للدافع. المصدر

٣) حسن البنا، «رسالة دعوتنا»، قسم «مصارحة ـ براءة ـ عاطفة»، إخوان ويكي، تاريخ الاطلاع ٢٩ أكتوبر ٢٠٢٦. المصدر

أو المنحة مثال لوسيلة. وهذا مثال تحليلي، لا نسبة لبرنامج بعينه إلى الجماعة. وفائدته بيان أن المفهوم الواحد قد يقع في موضع مختلف بحسب مستوى النظر: فالتعليم وسيلة بالنسبة إلى النهضة، وقد يكون هدفاً بالنسبة إلى مشروع محلي محدد.

وبهذا الضبط لا تنقطع الصلة بين التعبد والعمل العام، لكنها لا تلغي تعدد معايير الحكم عليه. فسلامة المقصد، ومشروعية الوسيلة، وكفاية الأداء، والنتيجة الاجتماعية أسئلة مترابطة، لكل منها دليل يناسبه. ومهمة الدراسة إظهار مواضع الاتصال والاختلاف بينها، حتى لا يحل أحدها محل الآخر.

يتطلب الحديث عن الواجب الجماعي تمييزاً إضافياً بين وجوب فعلٍ في التصور الديني وبين تعين مؤسسة تاريخية واحدة لأدائه. فالقول بالحاجة إلى التعاون لا يثبت وحده وجوب الانتساب إلى تنظيم محدد؛ إذ يلزم لذلك استدلال آخر يحدد الفعل والقدرة والبدائل وحدود التكليف. وهذه ملاحظة في بنية الاستدلال، وليست إصداراً لحكم فقهي بشأن الأفراد أو المؤسسات.

ويظهر أثر هذا التمييز حين تصبح استمرارية التنظيم موضوعاً للتقويم. فإذا عُرّف التنظيم وسيلة لتحقيق مصالح عامة، أمكن بحث صلاحية بنيته وتجديدها وتقسيم اختصاصاته. أما إذا اندمج معنى الوسيلة في معنى الغاية اندماجاً تاماً، صعب التمييز بين نقد إجراء إداري والاعتراض على أصل ديني. ومن هنا ينبغي ألا يتجاوز وصف التزام العضو ما تثبته الوثيقة التي يخاطب بها.

وفيما يأتي ضبط المفاهيم التي سيعتمدها البحث؛ والإحالات إلى مواضع ورود المواد التي بني عليها التعريف، ولا تعني نسبة كل صياغة تحليلية في الجدول إلى أصحاب تلك المواد.

المفهوم	التعريف الإجرائي في الدراسة	المادة الدالة والسياق
المرجعية	مصادر الاحتكام التي يعلن الخطاب اعتمادها	التعاليم، أصول الفهم؛ بناء الإطار الديني
الشمول	اتساع مجالات الإصلاح في التصور	المؤتمر الخامس؛ تعريف طبيعة المشروع

المفهوم	التعريف الإجرائي في الدراسة	المادة الدالة والسياق
الباعث	الدافع الذي يفسر به الفاعل بدء عمله	المذكرات، رواية التأسيس؛ تفسير استعادي
الرسالة	المهمة العامة التي يعلن المشروع حملها	دعوتنا في طور جديد؛ شرح المشروع للقراء
الغاية	المقصد الأعلى الذي يمنح الفعل معناه	دعوتنا؛ خطاب النية والخدمة والثواب
الهدف	نتيجة مقصودة تختلف عن أداة بلوغها	النظام العام، مادة ٢؛ بيان الأغراض
الوسيلة	ترتيب أو نشاط يستخدم لتحقيق هدف	النظام العام، مادة ٣؛ تحديد طرق العمل

وتقتضي قراءة النصوص بعد هذا الضبط الانتباه إلى السياق كلما تكرر اللفظ. فما يرد في خطاب العضو عن ثواب العمل لا يشرح بمفرده برنامج الحكم، وما تتضمنه اللائحة من أغراض لا يدل بذاته على تحققها. كما أن استعمال لفظ الرسالة في الدراسة لا يفرض على كل نص تاريخي أن يستخدمه بالمعنى نفسه. وبذلك يحافظ المعجم على وظيفته التفسيرية من غير أن يعيد كتابة المصادر بلغة متأخرة عنها.

المطلب الثاني موقع الجماعة من المجتمع والأمة وحدود تمثيلها لهما

يحتاج التعريف بالجماعة من داخل أدبياتها إلى التمييز بين المخاطَبين بالدعوة وأعضاء المؤسسة. ففي «دعوتنا» يتسع الخطاب للمسلمين، ويعرض المشروع باعتباره متجاوزاً للتحيز المذهبي، مع إقراره بوجود اختلاف فقهي لا يمكن إلغاؤه.[١] أما المادة الرابعة من النظام العام فتربط العضوية بمعرفة المقاصد والتعهد بالواجبات وقبول الشعبة.[٢] فالمجال الديني الذي يخاطبه النص أوسع من دائرة من تثبت لهم الصفة التنظيمية.

وتترتب على ذلك ثلاث دوائر يجب ألا تندمج: الجماعة مؤسسة لها أعضاء، والمجتمع المصري جماعة سياسية واجتماعية متنوعة، والأمة الإسلامية انتماء ديني يتجاوز حدود مصر وتنظيماتها. والتقاطع بين هذه الدوائر لا يجعل إحداها مرادفة

١) البناء، «رسالة دعوتنا»، قسما «نجمع ولا نفرق» و«الخلاف ضروري». المصدر
٢) «النظام العام للإخوان المسلمين»، مادة ٤، «الأعضاء وشروط العضوية». المصدر

للأخرى. فليس كل مسلم عضواً في الجماعة، ولا يستنفد المسلمون وحدهم مفهوم المجتمع المصري، ولا يستمد التنظيم بمجرد تسميته تفويضاً عن مجموع الأمة.

ولذلك يختلف ادعاء خدمة الأمة عن تمثيلها. الأول إعلان مقصد يمكن بحث ما يصدقه من أعمال، والثاني علاقة تحتاج إلى جهة تفويض وحدود اختصاص ووسائل مساءلة. وقد تمثل قيادة أعضاءها وفق قواعد داخلية، ويمثل نائب ناخبيه في إطار مؤسسة عامة، لكن صلاحية أحد التمثيلين لا تنتقل تلقائياً إلى الآخر. ويظل تقدير الاتساع الاجتماعي للحركة منفصلاً عن الحكم على صدق اعتقادها بأنها تعمل للمصلحة العامة.

وتوجد في رواية البنا عن علاقته بجمعية الشبان المسلمين شهادة على اعترافه بجهد إسلامي خارج الإخوان؛ إذ يذكر اشتراكه فيها وتقديره لعدد من العاملين بها.[١] وقيمة هذه الشهادة هنا مفهومية: فهي لا تسند تصوراً يجعل كل عمل للإسلام محصوراً في التنظيم الذي أسسه. ولا يستخلص منها، في المقابل، أن العلاقات بين المؤسسات ظلت دائماً خالية من التنافس.

غير أن الخطاب الداخلي يتضمن أيضاً تعبيرات عن التميز الرسالي؛ ففي افتتاح «المؤتمر السادس» يمنح البنا أعضاء الجماعة موقعاً استثنائياً في الإصلاح وحمل الدعوة.[٢] وتكشف الموازنة عن توتر قابل للتحليل بين عموم المخاطَبين وخصوصية الجماعة الفاعلة. فقد يقوي الوعي بالرسالة استعداد الأعضاء للخدمة، وقد يستخدم في ترجيح رؤيتهم على رؤى الآخرين؛ ويتحدد أثره بالفعل والسياق، لا بانتقاء إحدى النبرتين وحدها.

والنتيجة أن التعريف الداخلي لا يكتمل بإبراز معاني الأخوة والوحدة ما لم يضبط حدودها المؤسسية. فرفض التفريق المذهبي لا يجيب وحده عن قبول التعدد السياسي، والاعتراف بقيمة العمل خارج التنظيم لا يثبت تماثل حقوق المخالفين في جميع المراحل.

---

١) البنا، «مذكرات الدعوة والداعية»، قسم «جمعية الشبان المسلمين». المصدر

٢) حسن البنا، «رسالة المؤتمر السادس»، قسم «من هم الإخوان المسلمون»، إخوان ويكي، تاريخ الاطلاع ٢٩ أكتوبر ٢٠٢٦. المصدر

هذه قضايا تحتاج إلى نصوص ووقائع خاصة بها، ويقتصر هذا الفصل على تثبيت شرط دراستها: الفصل بين العضوية التنظيمية والانتماء الديني والتمثيل العام.

المبحث الثالث مراتب العمل والأهداف

المطلب الأول مقارنة الصياغات بالنص المؤسس

تورد «رسالة التعاليم» سبع مراتب في قسم العمل. ولضبط ترتيبها تعرض الدراسة مفاتيح عباراتها في الجدول، مع فصلها عن عمود التحليل الذي يحدد مستوى الفعل.[1]

المرتبة	مفتاح الصياغة في النص	مستوى الفعل في قراءة الدراسة
1	إصلاح نفسه	الفرد وصفاته وقدرته على الفعل
2	تكوين بيت مسلم	الأسرة والعلاقات القريبة
3	إرشاد المجتمع	المجال الاجتماعي والرأي العام
4	تحرير الوطن	الاستقلال ومواجهة التبعية
5	إصلاح الحكومة	السلطة ومضمون أدائها
6	إعادة الكيان الدولي للأمة الإسلامية	العلاقات بين أوطان الأمة ووحدتها
7	أستاذية العالم	الأفق العالمي للمشروع

لا تتطابق هذه الصياغة مع القائمة التي تفصل الحكومة والدولة إلى مرتبتين وتحذف تحرير الوطن. كما أن الخلافة تظهر في شرح المرتبة السادسة غاية لمسار إعادة الكيان الدولي، وليست لفظاً يحل محل كامل هذا المسار. وتتجاوز أهمية الضبط تصحيح الألفاظ: فحذف التحرير يضعف حضور السياق الاستعماري، واختزال المرتبة السادسة في اسم مؤسسة يحجب العلاقات والشروط التي يتحدث عنها النص.

وتكشف المقارنة أيضاً عن اختلاف طبيعة العناصر المعدودة. فإصلاح الفرد عملية مستمرة، وتكوين الأسرة مجال للعلاقات، وتحرير الوطن مقصد سياسي، وإصلاح الحكومة يتعلق بمؤسسة قائمة أو متوخاة، بينما تتجه المرتبتان الأخيرتان إلى نطاق

---

١) البنا، «رسالة التعاليم»، قسم «العمل»، البنود ١–٧. العمود الأوسط يورد مفاتيح الصياغة بترتيبها، والعمود الأخير تحليل للدراسة. الخلافة واردة في شرح البند السادس. المصدر

يتجاوز الدولة. ومن ثم لا يصح معاملتها كوحدات متماثلة يمكن قياس إنجازها بمؤشر واحد، أو افتراض أن الانتقال بينها يشبه اجتياز درجات تعليمية محددة.

ولا ينتهي دور الفرد حين يبدأ العمل العام، كما لا يصبح المجتمع مادة تابعة لمجرد اكتمال بناء التنظيم. فالتدرج الذي يعيد ترتيب نطاق المسؤولية لا يثبت أن كل نطاق تابع إدارياً لما قبله. وهذه ملاحظة جوهرية في قراءة الخريطة: انتقال المقصد من مستوى إلى آخر يقتضي تفسير العلاقة بينهما، ولا يكفي فيه ترتيب الأسماء على سطر واحد.

تزداد دقة القراءة عند موازنة مراتب العمل بصياغات أخرى. فالمادة الثانية من النظام العام تعرض أغراضاً تشمل التعريف بالدعوة، وتقريب وجهات النظر، وتنمية الثروة والعدالة الاجتماعية والتحرير والدولة والتعاون العالمي.[١] وهذه قائمة موضوعات وأغراض لهيئة، وليست إعادة حرفية لتدرج يبدأ بالفرد. لذلك لا يعد اختلاف ترتيبها اضطراباً بمجرده؛ إذ يتصل باختلاف وظيفة الوثيقة ومخاطبيها.

ويقدم «المؤتمر الخامس» تمييزاً آخر حين يربط طلب الحكم بتنفيذ المنهج الذي تتبناه الحركة، ويذكر إمكان مساندة من يقوم بذلك من الأمة.[٢] ويستفاد منه، في حدود هذا النص، أن تولي أعضاء الجماعة الحكم بأنفسهم ليس الصيغة الوحيدة التي يعرضها لتحقيق المقصد. لكن هذا الإعلان لا يثبت تاريخياً قبول كل بديل منافس؛ فذلك يتوقف على تعريف الشروط وعلى كيفية تطبيقها حين يظهر البديل.

ولهذا ينبغي الحذر في استعمال وصف «الحكومة الإسلامية». فهو قد يدل في خطاب ما على هوية القائمين عليها، أو مرجعيتها التشريعية، أو مضمون سياساتها. ولا يصح أن ينوب أحد المعاني عن البقية من غير بيان. وفي تقويم تجربة حكم، مثلاً، لا يجعل انتماء المسؤولين إلى الجماعة سياستهم محققة لجميع معاييرها المعلنة؛ كما لا يكفي خروج المسؤولين عنها للحكم بأنهم عاجزون عن خدمة المقاصد التي تعلنها.

---

١) «النظام العام للإخوان المسلمين»، مادة ٢، «الغاية والوسيلة». المصدر

٢) البنا، «رسالة المؤتمر الخامس»، قسم «الإخوان المسلمون والحكم». المصدر

أما الأفق العالمي فتساعد «دعوتنا في طور جديد» على بيان جانب من معناه، إذ تربط عالمية الدعوة بوحدة الأصل الإنساني ونقد التفاضل القائم على الجنس واللون.[١] ومع ذلك، لا يختزل هذا البيان جميع الأسئلة التي يثيرها تصور عالمي ذو مرجعية دينية: من يحدد مضمون الرسالة؟ وما العلاقة بين تبليغها وقبول التعدد؟ وكيف تصاغ علاقات الدول والمجتمعات المختلفة؟ إن هذه الأسئلة تمنع تحويل الوصف الحضاري العام إلى برنامج سياسي مفصل لم يقدمه النص نفسه.

ويصدق ذلك على نسبة الترتيب إلى السيرة النبوية. فالاستلهام الديني للتجربة المؤسسة يفسر موقعها في الوعي الحركي، أما القول بأن جميع المجتمعات ستنتقل بالضرورة عبر المراحل التنظيمية نفسها فدعوى سببية أخرى. وتحتاج هذه الدعوى إلى شواهد على الشروط والآليات والبدائل، ولا يثبتها التشابه اللفظي بين بناء الفرد في رواية تاريخية وتربيته داخل مؤسسة حديثة.

وهكذا تؤدي المقارنة إلى قراءة الأهداف بوصفها عائلة من الصياغات المتصلة: صياغة تربوية تحدد دوائر المسؤولية، وصياغة لائحية تعين أغراض الهيئة، وخطاب عام يشرح علاقتها بالحكم وبالعالم. ويحفظ جمعها الصورة الأوسع للمشروع، بشرط ألا تذاب فروقها في قائمة معيارية تنسب إلى جميع النصوص على السواء.

المطلب الثاني العلاقة بين المقاصد وترتيب المراحل وإمكانات التطبيق

يميز البحث بين مراتب العمل، التي تتعلق بنطاقات المقصد والمسؤولية، ومراحل التعريف والتكوين والتنفيذ، التي تتعلق بكيفية إعداد الدعوة وانتشارها وعملها. وتعرض «رسالة المنهج» المراحل الثلاث، وتذكر بدء التكوين إلى جوار التعريف، مع استمرار نشر الدعوة بعد التقدم في المرحلة الأولى.[٢] وهذا شاهد على أن التدرج لا يعني، في كل موضع، توقف نشاط حتى ينتهي سابقه انتهاءً تاماً.

---

١) البنا، «رسالة دعوتنا في طور جديد»، قسم «ربانية عالمية». المصدر

٢) حسن البنا، «رسالة المنهج»، قسم «أولاً: المراحل»، ضمن إعادة نشر أعدها عبده مصطفى دسوقي، إخوان أونلاين، ٦ ديسمبر ٢٠٠٩؛ ولا سيما ختام التعريف وافتتاح التكوين. تاريخ الصفحة تاريخ إعادة النشر. المصدر

ويقتضي ذلك التمييز بين ترتيب التأسيس وترتيب التنفيذ. فقد يعد تكوين الفاعل شرطاً لجودة مشاركته، دون أن يكون اكتمال تربية المجتمع كله شرطاً لبدء خدمة عامة. كما قد تؤثر المؤسسة التعليمية أو الاقتصادية في صفات الأفراد الذين يعملون فيها. والعلاقة، من حيث إمكانها التحليلي، متبادلة بين الفاعلين والبنى؛ أما اتجاه التأثير وحجمه في واقعة معينة فلا يعرفان إلا من شواهدها.

ويميز غانم، في الجزء الثاني من دراسته، بين تغيير التوجهات وتغيير البنى المؤسسية، ثم يبحث المشاركة النيابية واستخدام القوة بوصفهما موضوعين في تحليل منهج البنا.[١] وتفيد هذه القراءة في منع القفز من إعلان المقصد إلى افتراض وسيلة واحدة لازمة عنه. ويؤجل تقويم الوسائل وحدودها إلى موضعه في الخطة؛ إذ يعنى هذا الفصل بالعلاقة المفهومية بين الهدف والوسيلة، دون تحويل الأدبيات إلى تعليمات للعمل.

وتقوم قابلية التطبيق، في تحليل الدراسة، على وصل كل هدف بمسؤول محدد وموارد وحدود اختصاص ونتيجة متوقعة. فعبارة إصلاح المجتمع لا تبين وحدها أي مشكلة ستعالج أولاً، ولا من يتحمل تكلفة العلاج، ولا كيف تحسم المصالح المتعارضة. وكلما اتسع الهدف ازدادت الحاجة إلى مستويات وسيطة من البرامج والمؤسسات والمعايير، وإلى مشاركة فاعلين لا ينتمون بالضرورة إلى الجماعة.

كما يجب فصل إمكان بذل الجهد عن ضمان بلوغ النتيجة. فتكليف الفاعل بما يستطيع، في المنطق الديني الذي يتبناه الخطاب، لا يحول تصوراً سياسياً واسعاً إلى نتيجة مضمونة في زمن معين. وقد يكون هدف قريب متعذراً في ظرف بعينه، بينما يظل المقصد الذي يوجهه حاضراً في أعمال أخرى. وعلى هذا الأساس يمكن تفسير تغيير الوسيلة أو إعادة ترتيب الأولويات دون وصفهما سلفاً بالتراجع أو بالنجاح.

وتبرز هنا أهمية الزمن: فالنص المؤسس يقدم أفقاً للعمل، بينما تتغير الفرص والمؤسسات والعلاقات الاجتماعية. لذلك يفحص البحث ما إذا كان استعمال المفردة

---

١) إبراهيم البيومي غانم، «منهج التغيير في فكر الإمام حسن البنا (٢ من ٢): العمل السياسي في إطار الشرعية القائمة»، المجتمع، العدد ١٢٢١، ١٥ أكتوبر ١٩٩٦، ص ٥٠، افتتاح المقال، وفق أرشيف المجلة. المصدر

القديمة في مرحلة لاحقة يحافظ على معناها، أو يضيف إليه، أو يحجبه وراء ممارسة جديدة. ولا يستنتج وقوع التحول من مجرد اختلاف التاريخ، بل من مقارنة الوثائق والاختصاصات والقرارات والآثار.

تنتظم حصيلة الفصل في خريطة للمستويات، تبين وظيفة كل مفهوم ونوع الشاهد الملائم له. وهي خريطة من بناء الدراسة، وليست لائحة منسوبة إلى الجماعة. وتقرأ العلاقات بين صفوفها بوصفها انتقالاً يحتاج إلى تفسير: من المرجع إلى الفهم، ومن الفهم إلى المقصد، ومن المقصد إلى ترتيب مؤسسي، ثم إلى فعل يمكن تقويمه.

المستوى	مفاهيمه ووظيفته	مصدره وسياقه في الفصل
مرجعي	مصادر الاحتكام الديني	التعاليم؛ أصول الفهم
تفسيري	تعريف الإسلام والشمول	المؤتمر الخامس؛ بيان هوية المشروع
دافعي	الباعث ومعنى الالتزام	المذكرات؛ تفسير التأسيس
مقصدي	الغاية والرسالة المعلنة	دعوتنا ودعوتنا في طور جديد؛ خطاب التعريف
برنامجي	الأغراض ودوائر العمل	التعاليم والنظام العام؛ مخاطبة العضو وتحديد أغراض الهيئة
تنظيمي	الصلاحيات والمراحل والوسائل	النظام العام ورسالة المنهج؛ ترتيب العمل
تطبيقي	القرارات وتوزيع الاختصاص	إعلان أبريل ٢٠١١؛ شاهد محدد على علاقة الجماعة بالحزب

ويترتب على هذه الخريطة أن نسبة قرار إلى المرجعية لا تعفي من بيان المسافة التفسيرية والمؤسسية بينهما. فالقرار السياسي قد يصدر عن هيئة مختصة ويلزم أعضاءها تنظيمياً، بينما يظل قابلاً للنقد في تقدير المصلحة. كذلك لا تكفي قيمة المقصد لتقرير كفاية الوسيلة، ولا يكفي حجم النشاط لقياس المنفعة التي وصلت إلى المجتمع.

وقد أثبت التحليل أن تعريف الجماعة من داخلها يتطلب الحفاظ على لغتها الدينية، وإدراك اختلاف وظائف نصوصها، وضبط الحدود بين الأمة والتنظيم. كما أظهر أن مراتب العمل لا تطابق كل القوائم المختصرة المتداولة، وأن الشمول لا يقدم بمفرده

نموذجاً واحداً لتوزيع الاختصاص. وبذلك يصبح البحث في التربية والتنظيم والقيادة بحثاً في الكيفية التي تتحول بها هذه المعاني إلى علاقات ومؤسسات، وفي مقدار اتساقها مع المقاصد التي تعلن خدمتها.

الفصل الثاني التربية والتنظيم والقيادة

إذا كانت المرجعية والمقاصد تحددان المعنى الذي تمنحه الجماعة لوجودها، فإن التربية والتنظيم يبينان كيف يتحول هذا المعنى إلى التزام مستمر وعمل مشترك. فالفرد لا يتصل بالمشروع من خلال الأفكار وحدها، وإنما من خلال جماعة قريبة يتعلم معها، ويتبادل أفرادها المعونة، ويتلقى فيها توجيهات ومسؤوليات. ومن هذه العلاقة اليومية تنشأ إحدى صلات البناء التربوي بالبناء المؤسسي.

وتقوم الحجة الأساسية على أن العلاقة بين التربية والقرار تعمل في اتجاهين: فالتربية تمنح المؤسسة أعضاء ملتزمين وشبكات ثقة، والمؤسسة تحدد من يربي، وما الذي يدرس، وكيف تتوزع فرص المشاركة والمسؤولية. ولهذا لا يفسر تماسك الجماعة بمجرد وجود لائحة، ولا تفسر قراراتها باستحضار فضائل تربوية عامة. المطلوب هو بيان الوسائط التي تصل القيم بالأدوار، والأدوار بالمعلومات والاختيار والمساءلة.

وقد تتفق المصادر في جانب وتختلف في آخر؛ إذ يمكن أن يكون التكافل فعالاً، وأن تظل المشاركة في القرار محدودة في الوقت نفسه. وهذه النتيجة المركبة أدق من تحويل المؤسسة كلها إلى مثال ناجز، أو اختزال كل روابطها في الإكراه.

المبحث الأول النموذج التربوي

المطلب الأول صفات الفرد وأركان الالتزام

تضم الصفات العشر للفرد في «التعاليم» العناية بالبدن، واستقامة الخلق، وتنمية الفكر، والقدرة على الكسب، وصحة الاعتقاد والعبادة، وضبط النفس والوقت والشؤون، ونفع الآخرين. وتعرض الرسالة كذلك أركان البيعة: الفهم، والإخلاص، والعمل،

والجهاد، والتضحية، والطاعة، والثبات، والتجرد، والأخوة، والثقة.[١] ويختلف موضوع القائمتين: الأولى تصف الشخص المراد تكوينه، والثانية تنظم معنى التزامه بالمشروع والجماعة.

في قراءة الدراسة، تجمع الصفات بين التدين والقدرة على أداء وظائف الحياة. فالعضو المتصور مطالب بأن يكون منتجاً وقادراً على إدارة شؤونه والتعامل مع غيره، إضافة إلى التزامه التعبدي. وهذا يفسر لماذا لا تكفي معرفة الأفكار لإحراز النموذج المعلن: إذ تحتاج التربية إلى عادات وممارسات وخبرات متكررة. لكنه لا يثبت أن كل عضو حقق الصفات، أو أن الجماعة ابتكرت الفضائل العامة التي تستند إليها.

أما أركان الالتزام فتصل الاعتقاد بالسلوك الجماعي. ويبرز فيها الانتقال من معرفة الفكرة والنية إلى العمل والاستمرار والتعاون وقبول القيادة. وبهذا تصبح العضوية أكثر من موافقة على برنامج سياسي؛ إنها، في الصورة المعيارية، علاقة ممتدة تتصل بالوقت والجهد والعلاقات الشخصية. وتزداد أهمية التمييز هنا بين التكليف الذي يوجهه النص إلى فئة ملتزمة وبين ما يمكن افتراضه عن كل متعاطف أو مشارك في نشاط عام.

وتفيد قراءة خليل العناني للتنشئة، كما يعرضها ملخص فصله المخصص لها، بأن وصل الأفكار بالممارسات والشبكات يساهم في ترسيخ هوية العضو وتماسك انتمائه.[٢] وتستخدم الدراسة هذا التصور لتفسير الآلية، لا لتقرير أن جميع الأعضاء استجابوا لها على صورة واحدة. فقد يتلقى أشخاص المادة نفسها، ثم تختلف آثارها باختلاف المعلم والخبرة المهنية والعائلة والبيئة السياسية.

وعليه، فإن معيار تحقق النموذج لا يقتصر على انتظام الحضور أو حفظ النصوص. ففي التحليل البحثي، يتعين التمييز بين الامتثال الظاهر، واستيعاب المعنى، والقدرة على تطبيقه خارج اللقاء التربوي. وتظهر قيمة هذا التمييز عندما ينجح العضو

---

١) حسن البنا، «رسالة التعاليم»، «أركان البيعة» و«العمل»، البند الأول من مراتب العمل، إخوان ويكي، تاريخ الاطلاع ٢٩ أكتوبر ٢٠٢٦. عرض الصفات بالمعنى، وأسماء الأركان بحسب النص. المصدر

2) Khalil al-Anani, “Tarbiyya and Consolidating the Brotherhood’s Identity,” in Inside the Muslim Brotherhood: Religion, Identity, and Politics (Oxford: Oxford University Press, 2016), 82–98. Reference is to the publisher’s chapter abstract. Source

في استيفاء المتطلبات الداخلية بينما تعوزه مهارة التعامل مع الاختلاف، أو عندما تثبت كفاءته الاجتماعية دون أن يتقدم بالقدر نفسه في المسؤولية التنظيمية.

المطلب الثاني الأسرة ووسائل التربية وصلتها بالحياة الاجتماعية

الأسرة في هذا المطلب وحدة للتربية والتواصل داخل الجماعة، وتختلف عن البيت بمعناه العائلي. وتؤسس «رسالة نظام الأسر» هذه الرابطة على التعارف والتفاهم والتكافل، وتصلها باجتماع دوري ومناقشة المشكلات والمذاكرة والمساهمة المالية.[١] ويكشف ذلك عن اجتماع الوظيفة التعليمية مع الرعاية الاجتماعية؛ فاللقاء يتيح عرض حاجة شخصية كما يتيح تداول فكرة أو توجيه.

وتتجاوز أهمية هذه الوحدة حجمها العددي. فالعلاقة المتكررة تجعل المعرفة بالعضو أكثر اتصالاً بحياته الفعلية، وقد تساعد على ملاحظة تعثره الدراسي أو المهني ومساندته. كما أن المعونة بين الأعضاء تعطي الانتماء معنى ملموساً، فلا يظل رابطة خطابية. وهذه قراءة لوظائف الترتيب؛ أما مقدار تحققها في فرع أو مرحلة فيحتاج إلى شهادة أو سجل أو ملاحظة مباشرة.

وفي المقابل، يؤدي اجتماع التعليم والتقويم والرعاية في علاقة واحدة إلى منح المربي معرفة وتأثيراً لا تختزلهما صفته الإدارية. ويصبح مهماً معرفة حدود استعمال المعلومات الشخصية، ومدى قدرة العضو على الاعتراض على تقويمه، وكيف تعالج الخلافات داخل المجموعة. فالقرب الذي يتيح المساندة قد يرفع أيضاً تكلفة الاختلاف إذا ارتبطت به الصداقة والقبول الاجتماعي وفرص الترقي.

وتجمع الرسالة بين النصيحة المتبادلة وضبط النقاش، وتجعل النقيب قناة لإحالة ما يستشكل إلى القيادة.[٢] ومن ثم فالتفاهم في هذا النص ليس حواراً منفصلاً عن البنية الرأسية؛ إنه يجري داخل رابطة لها مرجع تنظيمي. وينشأ سؤال التطبيق من نوع

---

١) حسن البنا، «رسالة نظام الأسر»، أركان التعارف والتفاهم والتكافل، والفقرة المتعلقة بالاجتماع الأسبوعي، إخوان ويكي، تاريخ الاطلاع ٢٩ أكتوبر ٢٠٢٦. المصدر

٢) البنا، «رسالة نظام الأسر»، ركن «التفاهم»، وفقرة برنامج الاجتماع، البند «ب». المصدر

الأسئلة التي يسمح بتداولها، والفرق بين منع التجريح ومنع مناقشة الرأي، وطريقة وصول ملاحظات الأعضاء إلى من يملك تعديل القرار.

ولا تنحصر وسائل التربية المبكرة في الأسرة. فـ«رسالة المنهج» تذكر المحاضرات والمطبوعات والرحلات، وتربط مرحلة التكوين بإعداد عناصر للعمل وبأنشطة جماعية أكثر انتظاماً.[١] وتختلف وظيفة كل وسيلة: فالمحاضرة توسع الوصول، والمذاكرة تسمح بالتفصيل، والمشاركة العملية تكشف مهارات لا تظهر في التلقي. ولا يجوز جعل قائمة الوسائل برنامجاً موحداً ثابتاً لجميع الفروع والعقود.

أما صلة التربية بالحياة الاجتماعية فتقاس باتجاه العلاقة بين الداخل والخارج. فإذا أتاحت خبرة العمل والتعامل مع الناس تصحيح تصور أو تطوير مهارة، غدت البيئة الاجتماعية مصدراً للتعلم. وإذا لم تنتقل نتائج تلك الخبرة إلى النقاش الداخلي، بقيت الوسائل قادرة على تعميق التماسك دون أن تضمن تجدد المعرفة. وبهذا يتحدد السؤال البحثي في كيفية تفاعل التربية مع المجتمع، لا في مجرد تعداد أنشطتها.

المبحث الثاني المؤسسة والعضوية

المطلب الأول التدرج والمسؤوليات والاختصاصات بحسب الوثائق المتاحة

لا يطابق التدرج التربوي بالضرورة التدرج في المناصب؛ إذ قد يحمل شخص مسؤولية مهنية واسعة، بينما يكون موقعه في هرم الجماعة مختلفاً.

يربط النظام المنشور بصيغته المعدلة سنة ١٩٤٨ قبول العضو بمعرفته بالمقاصد وتعهداته وموافقة الشعبة، ويذكر مدة اختبار قبل البيعة واعتماداً من المركز العام.[٢] وهذه أحكام مؤرخة؛ لا يسوغ نقل تفاصيلها تلقائياً إلى الثمانينيات أو إلى مرحلة ما بعد

---

١) حسن البنا، «رسالة المنهج»، مرحلتا التعريف والتكوين، إعادة نشر أعدها عبده مصطفى دسوقي، إخوان أونلاين، ٦ ديسمبر ٢٠٠٩. التاريخ لإعادة النشر، لا لتأليف الرسالة. المصدر

٢) «النظام العام للإخوان المسلمين»، المقدمة والمواد ٤–٥، النسخة الإلكترونية في إخوان ويكي. تثبت المقدمة إقرار تعديل القانون في ٢١ مايو ١٩٤٨؛ ويقصد بهذه النسبة متن القانون لا جميع النصوص الملحقة به. المصدر

٢٠١١. أما وجود فترات للملاحظة والتأهيل في ذاته فيظهر أن العضوية، في التصور المؤسسي، علاقة يجري تثبيتها ولا تنشأ بمجرد إعلان التعاطف.

ويربط العناني، في ملخص الفصل الخاص بالالتحاق والعضوية، الانتقال إلى العضوية الكاملة باستيعاب المعايير والقيم وبناء الالتزام والتضامن.[١] وتفيد هذه القراءة في تفسير أثر التدرج، لكنها لا تغني عن اللائحة عند تحديد اسم مرتبة أو حقوقها. ولهذا لا تقدم الدراسة سلماً واحداً من المسميات المتداولة بوصفه سارياً بلا تغيير طوال خمسة وثمانين عاماً.

وللتدرج وجهان في التحليل المؤسسي. فقد يمنح الجماعة وقتاً للتعرف إلى قدرات الأفراد، ويمنحهم فرصة لفهم ما يلتزمون به. وقد يجعل التقدم مرتبطاً بتقدير مربين ومسؤولين يختلفون في معاييرهم أو مقدار معرفتهم بالعضو. ويتوقف تقويمه على وضوح الشروط، وإمكان معرفة أسباب التأخير، والفصل بين الكفاءة وبين الاتفاق الشخصي مع المسؤول.

أما الاختصاص فيحدد من يملك أن يقرر في شأن معين. وتعرض اللائحة المصرية المنشورة مع تعديلات مايو ٢٠٠٩ مستويات للمرشد ومكتب الإرشاد ومجلس الشورى، ثم مجالس شورى المحافظات ومكاتبها الإدارية.[٢] وتكشف هذه الصياغة عن تمييز رسمي بين التوجيه والتنفيذ والتمثيل المحلي؛ ولا تعني أسماء الهيئات وحدها أن توزيع النفوذ الفعلي يطابقها.

وبذلك تتحدد ثلاثة مسارات ينبغي تعقبها معاً: مسار اكتساب العضوية، ومسار تولي المسؤولية، ومسار انتقال المقترح إلى قرار. فقد يتقدم الفرد في أحدها ويتأخر في آخر. وتفسير هذه الفروق يحتاج إلى معرفة شروط الترشيح والاختيار، ومجالات عمل

---

1) Khalil al-Anani, “The Brotherhood’s Art of Recruitment,” in Inside the Muslim Brotherhood (Oxford: Oxford University Press, 2016), 67–81. Reference is to the publisher’s chapter abstract. Source

٢) «اللائحتان العامة والعالمية لجماعة الإخوان المسلمين»، الجزء الأول: اللائحة العامة الخاصة بمصر، المادة ١، إخوان ويكي، نقلاً عن إخوان أونلاين. يثبت ختام هذا الجزء اعتماد اللائحة سنة ١٩٩٠ وإدراج تعديلات مايو ٢٠٠٩؛ ولا يخلط باللائحة العالمية التالية له. المصدر

المتخصصين، والقنوات التي تصل القاعدة بالقيادة؛ فلا تكفي قراءة التنظيم بوصفه سلسلة من الأوامر الهابطة.

تتيح المقارنة بين الوثيقتين المبكرة والمتأخرة ضبط أسماء الهيئات ووظائفها، مع الاحتراز من مساواة الهيئة التأسيسية القديمة بمجلس الشورى اللاحق في جميع تفاصيل العضوية والصلاحية. فالاستمرار في الوظيفة العامة لا يلغي تغير قواعد تشكيلها. ويعرض الجدول تمييزاً وظيفياً مختصراً، لا رسماً كاملاً لكل الوحدات والأقسام.

الهيئة أو الوحدة	الوظيفة المثبتة إجمالاً	حدود الاستنتاج
الأسرة	تربية ومذاكرة وتكافل، وفق رسالة نظام الأسر	ليست بديلاً عن الهيئات التي تقرر السياسة العامة
المرشد العام	رئاسة وتمثيل وتوجيه ضمن اللوائح	لا يثبت الوصف وحده مقدار انفراده بالقرار
مكتب الإرشاد	إدارة تنفيذية عليا ومتابعة العمل	تحتاج علاقته بالرقابة إلى قراءة نصوص الشورى
هيئة الشورى المركزية	انتخاب ومناقشة وتقويم وفق النسخة المؤرخة	تغير الاسم والتركيب يمنع افتراض التطابق الزمني
مؤسسات المحافظة	وصل الإدارة والتمثيل بالعمل المحلي	يلزم التمييز بين ما ينتخب وما يعين

مصادر الوظائف في الجدول: رسالة نظام الأسر؛ والنظام العام في صيغته المعدلة سنة ١٩٤٨، المواد ٩–١١ و١٩؛ واللائحة المصرية المنشورة مع تعديلات ٢٠٠٩، المواد ١ و٦ و١٢ و١٩ و٢٣. أما عمود حدود الاستنتاج فمن تحليل الدراسة.(١)

ومن الدلالات المهمة في البنية المتأخرة اجتماع الانتخاب والتعيين في بعض الهيئات. ويطرح ذلك سؤالاً مختلفاً عن مجرد وجود تصويت: من يشكل الهيئة الناخبة، وما المجال المتاح لتعدد المرشحين، وكيف تتوزع القدرة على الوصول إلى الناخبين؟

١) البنا، «رسالة نظام الأسر»؛ «النظام العام للإخوان المسلمين»، المواد ٩–١١ و١٩؛ «اللائحتان العامة والعالمية»، الجزء المصري، المواد ١ و٦ و١٢ و١٩ و٢٣. نظام الأسر | القانون المبكر | اللائحة المصرية

وقد يخدم التعيين استكمال خبرة ناقصة، وقد يزيد أثر القيادة في تركيب هيئة يفترض أن تراقبها؛ ولا يحسم أي الاحتمالين دون تتبع استعمال هذه الصلاحية.

ولا تقدم الوثائق المتاحة سجلاً كاملاً لكل تعديل أو تطبيق محلي. لذلك تثبت الدراسة ما تنص عليه كل نسخة، وتستخدم المقارنة لتحديد ما يحتاج إلى شاهد إضافي. وهذا القيد لا يمنع بناء تفسير للبنية، لكنه يمنع تحويل أجزاء منشورة من اللوائح إلى وصف شامل لكل ممارسة تنظيمية.

المطلب الثاني القيادة والشورى والثقة والطاعة والمحاسبة

يصل خطاب «التعاليم» الثقة بكفاءة القائد وإخلاصه، ويجمع في وصف القيادة المعاني الأبوية والتعليمية والروحية والسياسية. ويطلب ترجيح تقدير القيادة في مسائل اجتهادية، مع ذكر النصيحة وقيد عدم المعصية.[١] وبذلك تتجاوز العلاقة في هذا النص الامتثال الإداري إلى رابطة وجدانية ومعرفية؛ وهي سمة يجب إثباتها كما وردت، دون إغفال القيود أو تخفيف قوة الصياغة.

وتساعد هذه الرابطة على تفسير قابلية الالتزام بقرارات لا يتفق معها العضو ابتداءً. فالثقة قد تقلل الحاجة إلى إعادة التفاوض عند كل مهمة، وتدعم العمل في ظروف الضغط. لكنها تصبح موضع إشكال إذا استُعمل صلاح القائد المفترض بديلاً عن بيان أسباب القرار، أو إذا اعتبر اختلاف التقدير دليلاً على ضعف التدين. وهذه نتائج محتملة لبنية العلاقة، وليست حكماً مسبقاً على كل قائد أو عضو.

وتختلف الشورى عن الثقة في الوظيفة. فالثقة تتعلق بتقدير الأشخاص والمؤسسة، بينما تتعلق الشورى بتكوين الرأي وإجراءات اعتماد القرار. وتحدد اللائحة المصرية المنشورة مع تعديلات ٢٠٠٩ للمجلس مناقشة التقارير وانتخاب المكتب، وتتناول اعتماد

---

١) البنا، «رسالة التعاليم»، قسم «الثقة»، ولا سيما الأسئلة الثالث والرابع والخامس. يعرض المتن مضمون العلاقة ولا يستنبط منها حكماً فقهياً ملزماً للقارئ. المصدر

قرارات ذات أهمية خاصة مع استثناء الضرورة.[١] وتوفر هذه الأحكام أساساً لفحص الرقابة، ولا تثبت وحدها أن النقاش كان واسعاً أو أن المعلومات كانت متكافئة.

وفي بيان انتخابات مكتب الإرشاد في ديسمبر ٢٠٠٩، أعلن مهدي عاكف أن إجراء الانتخاب وتوقيته استندا إلى رأي أغلبية مجلس الشورى، وأن لجنة من أعضائه أدارت العملية تحت إشرافه.[٢] ويثبت البيان كيفية تقديم القيادة لمشروعية الإجراء. أما تقييم التنافس وحرية الترشيح وأسباب الاعتراضات، إن أريد بحثها، فيتطلب محاضر وشهادات مقابلة لا يتضمنها الإعلان.

ويتطلب تحليل الطاعة تمييز مرحلة المداولة عن مرحلة التنفيذ. فإلزام الأعضاء بقرار صادر عن جهة مخولة لا يجيب بمفرده عن حقهم في طلب مراجعته، ولا عن كيفية التحقق من اختصاص الجهة. كما أن وحدة التنفيذ لا تستلزم وحدة جميع التفسيرات. ويكتسب هذا التمييز أهميته عندما تكون المسألة سياسية قابلة لتغير المعطيات، أو مهنية لا تحسمها الأقدمية التنظيمية.

والسؤال الحاسم هو كيف يتحول التصحيح من فضيلة شخصية إلى إجراء ممكن. فقد يكون المسؤول متقبلاً للنصح، لكن استدامة المحاسبة تحتاج إلى قناة لا تعتمد على مزاجه أو قرب الناصح منه. كما تحتاج إلى تمييز الخطأ في التقدير من التقصير في الواجب أو إساءة استعمال السلطة. بهذا المعنى تتكامل التربية والمؤسسة عندما تدعم الأولى الصراحة والإنصاف، وتمنح الثانية هذه المعاني طريقاً محدداً إلى القرار.

تتضمن الوثائق المبكرة أحكاماً تتجاوز تقويم الأعضاء إلى مسؤولية رأس المؤسسة. فالمادة السادسة عشرة من النظام المعدل سنة ١٩٤٨ تنظم إمكان إعفاء المرشد عند فقد شرط أو الإخلال بالواجبات، وتجعل البت للهيئة التأسيسية بشروط انعقاد

---

١) «اللائحتان العامة والعالمية»، الجزء المصري، المادة ١٧، ولا سيما البنود «ز» و«ح». المصدر

٢) محمد مهدي عاكف، بيان منشور بعنوان «المرشد العام يعلن نتيجة انتخابات مكتب الإرشاد»، إخوان أونلاين، ٢١ ديسمبر ٢٠٠٩. المصدر

وتصويت خاصة.[١] ويثبت ذلك وجود تصور نصي لمساءلة القيادة؛ أما إثبات استعماله وفاعليته فيحتاج إلى وقائع مستقلة.

وتذكر اللائحة المصرية اللاحقة انتخاب لجنة للتحقيق ضمن اختصاصات مجلس الشورى.[٢] غير أن وجود جهة للتحقيق لا يسوي تلقائياً بين مساءلة القيادة وتأديب الأعضاء. فالأولى تتعلق أيضاً بجودة السياسات وتقدير نتائجها، بينما قد ينصرف الثاني إلى الالتزام بقواعد العضوية. ومن الضروري معرفة من يملك الإحالة، ومن يختار المحققين، وأمام من تناقش النتائج، قبل وصف ترتيب معين بأنه يحقق رقابة متبادلة.

وتقدم قرارات مجلس الشورى في ١٨ يونيو ٢٠١١ مثالاً محدداً للتمييز بين الموقع المؤسسي والعضوية. فقد أعلن المجلس قبول اعتذار محمد السيد حبيب عن عضويته فيه مع بقائه عضواً عادياً، وقرر إنهاء عضوية عبد المنعم أبو الفتوح بسبب ترشحه للرئاسة مخالفاً قرار الجماعة، بحسب التعليل المنشور. ونسب القرارين إلى توصية لجنة التحقيق المنتخبة.[٣]

تثبت هذه المادة اختلاف أثر القرار في الحالتين، كما تثبت المسار الذي أعلنت المؤسسة اتباعه. لكنها لا تكشف كامل المرافعات أو تفاصيل الاعتراض أو تقدير الأعضاء لتناسب الجزاء. ولذلك لا تستخدم هنا للحكم على عدالة الواقعة، وإنما لإظهار أن الخلاف السياسي يمكن أن ينتقل إلى مسألة عضوية عندما تعده المؤسسة إخلالاً بقرار ملزم.

وبناء على ذلك، يمكن تمييز المحاسبة على السلوك، والمراجعة المؤسسية للأداء، والتصحيح السياسي للاختيار. فقد تعمل الأولى دون أن تؤدي بالضرورة إلى الثانية والثالثة؛ إذ لا يكفي التحقق من التزام المنفذين لتقويم صحة ما كلفوا بتنفيذه. وهذه التفرقة لازمة لفهم حدود الاستناد إلى التربية في تفسير نجاح القرار أو تعثره.

---

١) «النظام العام للإخوان المسلمين»، المادة ١٦ من متن القانون المعدل سنة ١٩٤٨. المصدر

٢) «اللائحتان العامة والعالمية»، الجزء المصري، المادة ١٧، البند «م»، بشأن انتخاب أعضاء لجنة التحقيق. المصدر

٣) أحمد سبيع، «شورى الإخوان يقرر زوال عضوية أبو الفتوح من الجماعة»، إخوان أونلاين، ١٨ يونيو ٢٠١١؛ ويتضمن الخبر النص الختامي لقرارات مجلس الشورى في التاريخ نفسه. المصدر

وتنتهي قراءة القيادة والشورى إلى أن الثقة تمنح القرار قابلية للإنفاذ، بينما تمنحه إجراءات المداولة والرقابة قابلية للتصحيح. ويصبح التوازن بينهما متعلقاً بتوزيع الحقوق والمعلومات، إضافة إلى صفات الأشخاص. وفي حدود المصادر المستخدمة، يمكن إثبات وجود القواعد والهيئات وبعض تطبيقاتها المعلنة، مع إبقاء الحكم على انتظام فاعليتها مرتبطاً بالأدلة الخاصة بكل مرحلة.

المبحث الثالث الفاعلون والتنوع الداخلي

المطلب الأول المرأة والشباب وأهل التخصص

يتطلب فهم البناء الداخلي التمييز بين الحضور في النشاط والحضور في الهيئة التي تعتمد السياسة. فالشخص قد يؤدي دوراً تربوياً أو اجتماعياً واسعاً، دون أن يكون ممثلاً في المستوى الذي يحدد أولويات هذا النشاط. ومن هنا يدرس موقع النساء والشباب والمتخصصين من حيث العمل الذي يقومون به، والخبرة التي يكتسبونها، والحقوق التي تتيح تحويل هذه الخبرة إلى تأثير مؤسسي.

ترصد أميمة عبد اللطيف، في دراستها المنشورة سنة ٢٠٠٨، أدواراً للنساء في التربية والخدمة ومساندة أسر المعتقلين والتعبئة العامة، مع غيابهن آنذاك عن مكتب الإرشاد ومجلس الشورى. وتعرض آراء مختلفة بين النساء في تنظيم مشاركتهن وعلاقتهن بالقيادة.[١] وتمنع هذه الصورة مساواة غياب التمثيل الأعلى بانعدام العمل، كما تمنع اعتبار اتساع العمل دليلاً كافياً على تساوي سلطة القرار.

وتضيف ماريز تادرس، اعتماداً على مقابلات ومادة تاريخية تتناول الفترة محل الدراسة، شواهد على مشاركة النساء خلال ثورة ٢٠١١ وما أعقبها، وعلى استمرار

١) أميمة عبد اللطيف، في ظلال الإخوان: النساء في جماعة الإخوان المسلمين المصرية، أوراق كارنيغي، العدد ١٣ (بيروت: مركز كارنيغي للشرق الأوسط، أكتوبر ٢٠٠٨)، ص ٩، ١٢–١٣. المصدر

التفاوت بين حضورهن العام ومواقعهن داخل الجماعة. وتتناول مؤتمر النساء في يوليو ٢٠١١ وتوسع بعض الأدوار السياسية دون انتقال مماثل إلى الهيئات القيادية العليا.[١]

وتكشف المقارنة بين الدراستين عن مسألتين متصلتين: مقدار المجال الذي تستطيع المرأة العمل فيه، ومقدار قدرتها على المشاركة في تقرير قواعد هذا المجال. فالتفويض بتنفيذ برنامج قد يوسع الخبرة والشبكات، لكنه لا يمنح تلقائياً حق تعديل الأولويات أو اختيار القيادة. كما أن وجود قيادات نسائية في بعض مجالات العمل لا يحسم مسألة تمثيل النساء في المؤسسة الأوسع.

ولا يصح افتراض موقف نسائي واحد من هذه الترتيبات. فقد تعطي مشاركة أولوية للاستقلال النسبي في إدارة نشاط النساء، وترى أخرى أن الفصل يحد من التأثير، وتجمع ثالثة بين قبول الإطار العام والمطالبة بتغيير بعض إجراءاته. وتقرأ هذه المواقف بوصفها اجتهادات لأصحابها في سياق معين؛ فلا تختزل المشاركة في امتثال كامل، ولا يجعل الاختلاف دليلاً آلياً على الانفصال عن هوية الجماعة.

وتفيد هذه الحالة في اختبار الصلة بين النموذج التربوي والبناء المؤسسي: فإعداد المرأة وتحميلها مسؤوليات اجتماعية يمكن أن ينتجا خبرة تتجاوز حدود الدور المقرر لها. ويصبح السؤال التفسيري هو كيف تستجيب المؤسسة لهذه الخبرة، وبأي إجراءات تنتقل من الاعتراف بالجهد إلى تمثيل أصحابه في النقاش والقرار.

وبالنسبة إلى الشباب، فإن العمر يفسر جانباً من تفاوت الخبرة ولا يكفي لتفسير الموقف الفكري والسياسي. وتعرض دراسة راند المنشورة سنة ٢٠١٢ اختلافات داخل الأجيال نفسها، إلى جانب أثر الخبرة الجامعية والبيئة الاجتماعية.[٢] ولذلك تتجنب الدراسة مقابلة شباب منفتحين بقيادة محافظة على نحو يختزل تنوع الطرفين.

---

1) Mariz Tadros, “Does revolutionary politics reconfigure Islamist women’s agency organizationally? The case of the Muslim Sisters of the Muslim Brotherhood in Egypt (1928–2013),” Feminist Dissent, no. 2 (2017): 85–114, esp. 101–102, 106, doi:10.31273/fd.n2.2017.22. Source

2) Jeffrey Martini, Dalia Dassa Kaye, and Erin York, The Muslim Brotherhood, Its Youth, and Implications for U.S. Engagement (Santa Monica, CA: RAND Corporation, 2012), 12–13, 24–26. Source

وتكشف التجربة الجامعية عن مجال يمكن أن تتكون فيه مهارات الحوار والعمل الانتخابي والتواصل مع أطراف متعددة. وفي التحليل المؤسسي، قد ترفع هذه الخبرة توقعات صاحبها بشأن المشاركة، بينما يظل تقدمه داخل الجماعة خاضعاً لمعايير أقدمية وتأهيل ومسارات اختيار أخرى. وحين تختلف سرعة اكتساب الخبرة العامة عن سرعة نيل المسؤولية الداخلية، ينشأ توتر لا يفسر بالعمر وحده.

وتحتاج شهادات الشباب إلى ضبط حدود التعميم. فدراسة راند استندت إلى أربع عشرة مقابلة مع أعضاء شباب حاليين وسابقين، إلى جانب مقابلات أخرى مع قيادات ومراقبين؛ وهي مادة نوعية محدودة لا عينة إحصائية ممثلة لجميع شباب الجماعة.[١] وتفيد في تحديد مسائل وخبرات تستحق التفسير، ولا تبرر نسبة رأي إلى أغلبية لم تقاس.

أما أهل التخصص، فتوضح منى الغباشي في دراستها المنشورة سنة ٢٠٠٥ أهمية جيل من المهنيين تبلورت خبرته في الجامعات والنقابات والعمل البرلماني، إلى جانب بقاء وزن لقيادات أقدم ارتبطت خبرتها بسنوات القمع والسجن.[٢] ويشير ذلك إلى تعدد مصادر الخبرة والاعتبار داخل المؤسسة، دون افتراض أن كل مهني يتبنى توجهاً واحداً أو أن هذا الوصف يظل ثابتاً في كل مرحلة.

ويقتضي تحليل التخصص الفصل بين امتلاك معرفة مهنية وبين امتلاك صلاحية اعتماد القرار. فقد يستدعى الطبيب أو الاقتصادي لتقديم رأي، لكن أثر رأيه يتوقف على موقعه في عملية المداولة وعلى طريقة التعامل مع الاعتراض الفني. ولا يكتمل تقدير حضور المتخصصين بإحصاء الشهادات العلمية؛ إذ يلزم تتبع كيف تعرض البدائل، وكيف تقدر المخاطر، ومن يتحمل مسؤولية مخالفة المشورة.

---

1) Martini, Kaye, and York, The Muslim Brotherhood, Its Youth, 2–3. These pages describe the interview sample and fieldwork; the study does not present a representative survey. Source

2) Mona El-Ghobashy, “The Metamorphosis of the Egyptian Muslim Brothers,” International Journal of Middle East Studies 37, no. 3 (2005): 373–395, esp. 374, doi:10.1017/S0020743805052128. Source

وتلتقي قضايا النساء والشباب والمتخصصين عند العلاقة بين المشاركة والتمثيل. فالتربية والعمل العام يتيحان اكتساب قدرات متنوعة، ثم تأتي قواعد العضوية والاختيار لتحدد مدى انتقالها إلى القيادة. وبذلك يصبح التنوع الداخلي عاملاً في تفسير قدرة المؤسسة على تجديد المعرفة، لا مجرد قائمة بفئات أعضائها. ويظل أثره الفعلي مشروطاً بالقنوات التي تمنح الاختلاف سبيلاً إلى التأثير.

المطلب الثاني الاختلاف الداخلي والتنشئة واستقلال الحكم الفردي

لا يقتصر الاختلاف داخل الجماعة على اختيار الأشخاص أو توزيع المناصب؛ فقد يتناول تفسير المرجعية وحدود العلاقة بالمجتمع والسلطة.

وتقدم مقدمة الناشر لكتاب «دعاة لا قضاة» رواية داخلية عن إشراف حسن الهضيبي على أبحاث لمناقشة أفكار التكفير التي ظهرت بين بعض المسجونين. كما تقرر مقدمة الكتاب الاحتجاج بالدليل وإمكان رد القول غير المعصوم.[١] وتثبت هذه المادة وجود خلاف ومحاولة لمعالجته بالبحث؛ ولا تكفي وحدها لإثبات انتهاء جميع آثاره، أو لاستعادة مواقف كل المشاركين فيه.

ومن هذا المثال يتضح أن الاشتراك في الهوية لا يلغي الحاجة إلى التفسير والمراجعة. فالنص الواحد يمكن أن يقرأ في ضوء خبرات مختلفة، وقد تؤثر ظروف القمع في تصور المجتمع والعمل والتغيير. لكن تقدير هذا الأثر يحتاج إلى مقابلة الروايات؛ إذ قد تفسر شهادة لاحقة الخلاف بطريقة تعكس موقع صاحبها عند الكتابة، كما قد يصوغ البيان المؤسسي النتيجة بلغة وحدة الصف.

وتتضمن «التعاليم»، إلى جانب أحكام الثقة والطاعة، توجيهات إلى الاعتراف بالخطأ والإنصاف والعدل ولو على النفس أو الأقربين.[٢] وينشأ السؤال البحثي من كيفية الجمع العملي بين هذه المطالب: هل يستطيع العضو استعمال الحكم الذي تدعوه التربية

---

١) حسن الهضيبي، دعاة لا قضاة، «تقديم الناشر» و«مقدمة»، النسخة النصية في إخوان ويكي، تاريخ الاطلاع ٢٩ أكتوبر ٢٠٢٦. يرد الكتاب باسم الهضيبي، وتصف مقدمة الناشر إعداده بوصفه أبحاثاً أشرف عليها؛ لذلك لا تفترض الإحالة تأليفاً فردياً لكل نصوصه. المصدر

٢) البنا، «رسالة التعاليم»، «واجبات الأخ العامل»، البندان ٨ و١١. المصدر

إلى تنميته عندما يخالف تقدير المسؤول، وما القناة التي تسمح بعرض حجته دون أن يتحول كل خلاف إلى اختبار للولاء؟

ويحتاج الجواب إلى التمييز بين استقلال النظر وحرية التصرف باسم المؤسسة. فمن الممكن أن يحتفظ العضو بتقدير مختلف، وأن يلتزم إجراءً جماعياً في مجال محدد، إذا عرف حدود التفويض ووجد طريقاً للمراجعة. أما حين تغيب هذه الحدود، فقد يختلط الاعتراض على وسيلة بتشكيك في المقصد، أو يفسر نقد الأداء باعتباره حكماً على إخلاص صاحبه.

وعليه، لا تقاس قدرة التنشئة على بناء الحكم الفردي بكثرة دعوتها إلى الفهم وحدها، بل بنوع المسائل التي يسمح بمناقشتها، وبكيفية استقبال التصحيح، وبالمكانة التي تمنح للحجة والخبرة. وهذا معيار تحليلي لفحص العلاقة بين التعليم والسلطة، لا تقرير مسبق بأن كل بيئة تربوية تنتج الاستقلال أو تمنعه.

تسمح نتائج الفصل بتفسير تماسك الجماعة من خلال التقاء المعنى الديني بالممارسة المنتظمة والتكافل وقواعد العضوية. غير أن الموارد التي تدعم الاستمرار لا تحدد وحدها جودة القرار. فقد يكون الانتماء قوياً، بينما تظل بعض الخبرات بعيدة عن المداولة؛ وقد يكون الهيكل مفصلاً، بينما يتفاوت أثر أعضائه في إعداد الخيارات.

ويجمع الجدول الآتي العلاقات التي كشفها الفصل. وهو تركيب تحليلي للمصادر التي سبقت مناقشتها، ويميز بين الوظيفة التي يعلنها البناء وبين المسألة التي يجب فحصها عند دراسة التطبيق.

عنصر البناء	وظيفته في النموذج المعلن	المسألة التي يكشفها التحليل
التربية	تنمية الشخصية وربط المعرفة بالعمل	الفرق بين استيعاب المعنى والامتثال الظاهر
الأسرة والتكافل	التعلم المتكرر والرعاية وتقوية الروابط	أثر القرب الاجتماعي في المساندة وكلفة الاختلاف
العضوية والمسؤولية	تأهيل الأفراد وتوزيع الأدوار	وضوح معايير التقدم وصلتها بالكفاءة

عنصر البناء	وظيفته في النموذج المعلن	المسألة التي يكشفها التحليل
القيادة والشورى	تنسيق العمل وتكوين القرار ومراجعته	توزيع المعلومات وإمكان مساءلة المسؤول
التنوع الداخلي	تعدد الخبرات ومجالات المشاركة	انتقال الخبرة من التنفيذ إلى التأثير في القرار

وتتحدد النتيجة في أن التربية والتنظيم يشكلان معاً شروط إنتاج الفاعل الجماعي. فالتربية تصوغ تصور العضو لواجباته، والتنظيم يحدد المجال الذي يمارس فيه هذه الواجبات وحقوق المشاركة المقابلة لها. ويزداد أثر أي منهما في الآخر حين يجتمع التوجيه والتقويم والترشيح للمسؤولية في العلاقات نفسها.

أما الاختلاف فلا يعد بمفرده دليلاً على فشل التنشئة، كما أن غيابه الظاهر لا يثبت نجاحها. فقد يدل الخلاف على خبرة جديدة أو تغير في الظروف، وقد يعكس تضارباً في المصالح أو ضعفاً في الإجراءات. ويحتاج تفسيره إلى تحديد موضوعه وأطرافه ومسار معالجته، ثم النظر في أثره على القدرة على التعلم والعمل المشترك.

وبذلك يحقق الفصل غرضه في وصل النموذج المعلن بآليات التربية والقرار: القيم تمنح الفعل معناه، والعلاقات اليومية تمنحه استمراره، والمؤسسات توزع صلاحياته، والمراجعة تكشف قدرته على التصحيح. وعلى هذا الأساس يمكن الانتقال إلى دراسة منهج التغيير والأهداف والوسائل، مع فهم البناء الداخلي الذي يحملها ويترجمها إلى اختيارات تاريخية.

الباب الثاني منهج التغيير والعلاقات العامة

الفصل الثالث منهج التغيير وترتيب الأولويات

تظهر خريطة التغيير عند وصل الزمن التربوي بزمن المؤسسات والفرص السياسية. فإعداد الأفراد عمل ممتد، بينما تُفرض على المؤسسة قرارات ذات مواعيد محددة، وتتحرك الدولة والقوى المنافسة وفق حسابات لا تملك الجماعة ضبطها. لذلك يبحث هذا الفصل العلاقة بين المراحل المعلنة والوسائل المستخدمة وشروط الانتقال بينها؛ ويترك تفسير الوقائع المختارة تفصيلاً للفصل الخامس.

وتقوم حجة الفصل على أن الأدبيات تقدم توجهاً عاماً للإعداد والإصلاح، أما ترتيب العمل الفعلي فيتشكل أيضاً داخل قوانين وموازين قوة وتجارب سابقة. ومن ثم لا تستخرج الخطة التاريخية كلها من رسالة واحدة، ولا يُفسر كل تحول بأنه عدول عن أصل ثابت. المطلوب تعيين ما تغير، ومن قرره، وما الدليل على أثره.

المبحث الأول التصور المرحلي

المطلب الأول التعريف والتكوين والتنفيذ ومواطن تداخلها

تجمع «رسالة المنهج» بين التعريف بوصفه نشر الفكرة، والتكوين بوصفه إعداد القائمين بها، والتنفيذ بوصفه بلوغ أعمالها المقصودة. لكنها تربط البدء بالتعريف بظروف نشأة مخصوصة، وتجيز تصور البدء بالتكوين في دعوات أخرى. كما تذكر استمرار التعريف مع الانتقال إلى التكوين. فيتضح أن ترتيب الرسالة يتضمن تعليلاً تاريخياً، وأن المراحل وظائف متداخلة إلى جانب كونها ترتيباً تعليمياً.[١]

ولهذا التداخل أثر في تفسير البناء الذي عرضه الفصل الثاني. فالأسرة التربوية تمارس تعليماً وإعداداً، وقد تسهم في خدمة اجتماعية قائمة بالفعل؛ والخدمة نفسها قد تعرّف الناس بالمشروع وتكسب القائمين بها خبرة جديدة. ووجود التنفيذ الجزئي لا

---

١) حسن البنا، «رسالة المنهج»، قسم «أولاً: المراحل»، ولا سيما ختام التعريف وخطوات التكوين، إعادة نشر عبده مصطفى دسوقي، إخوان أونلاين، ٦ ديسمبر ٢٠٠٩. التاريخ تاريخ النشر الإلكتروني؛ وتنسب مقدمة الناشر تعميم الرسالة إلى سبتمبر ١٩٣٨. المصدر

يعني، بهذا المعنى، استيفاء جميع المقاصد العامة، كما لا يقتضي استمرار التربية تعليق العمل العام إلى أجل غير مسمى.

والتنفيذ أوسع من الوصول إلى الحكومة. فحين تنظم جمعية نشاطاً تعليمياً تكون قد نفذت عملاً في مجالها، وحين يمارس نائب اختصاصه يكون قد انتقل إلى فعل مؤسسي آخر. أما جمع هذه الأفعال في «مرحلة تنفيذ» واحدة فيحتاج إلى تحديد مستوى المقصود. وإلا تحولت المفردة إلى وصف شامل لا يميز بين خدمة محلية وتعديل قانون وإدارة دولة.

وتترتب على ذلك قراءة عملية للتدرج: يُبحث ما الذي يحتاجه العمل التالي من معرفة وموارد وقبول، وما الذي يمكن إنجازه أثناء استكمال هذه الشروط. ليست العلاقة بين المراحل تقويماً زمنياً ثابتاً؛ إنها علاقة اعتماد جزئي يمكن فحصها. وقد يتقدم العمل في مجال ويتعثر في آخر، من غير أن يصح وضع المجتمع كله في درجة واحدة من سلم تنظيمي.

المطلب الثاني التدرج وحدود القياس بين بناء الفرد وتغيير المؤسسات

يربط الخطاب التربوي بين إصلاح النفس وإصلاح الحياة العامة، وهي رابطة مفهومة في تفسير الدافع والانضباط. غير أن الانتقال من الصفة الفردية إلى النتيجة المؤسسية يحتاج إلى وسائط محددة. فالأمانة لا تضع بمفردها نظاماً للمشتريات العامة، والاستعداد للبذل لا يحل مسائل تمويل التعليم، والثقة بين الأعضاء لا تغني عن قواعد تضارب المصالح.

ويمكن أن يتعاون أشخاص متباينون في التصور الديني داخل مؤسسة عامة ناجحة إذا احتكموا إلى اختصاصات وقواعد قابلة للمساءلة. وفي المقابل، قد يشترك أشخاص في الاعتقاد والغاية ثم تختلف تقديراتهم للموارد والأولويات. ولهذا يفصل التحليل بين وحدة المقصد وملاءمة تصميم المؤسسة؛ وهي تفرقة تتيح تقدير قيمة التربية دون تحميلها تفسير كل نجاح أو إخفاق.

كما تختلف جهة الإلزام عند الانتقال بين المستويات. فالعضو يختار الالتزام بنظام جمعية، بينما تشمل سلطة الدولة مواطنين لم يختاروا عضوية الجماعة. ويقتضي هذا الانتقال تأسيس التفويض العام وحقوق الاعتراض والرقابة على أساس دستوري مشترك. فلا تُنقل شروط التربية الداخلية إلى المجال العام بمجرد أن حامليها أصبحوا مسؤولين فيه.

ويصبح التدرج قابلاً للتقويم حين تحدد له نتائج مرحلية يمكن ملاحظتها، مثل تحسن خدمة أو اتساع تمثيل أو تصحيح إجراء. أما إبقاء المراحل مفتوحة بلا معيار انتقال فيجعل كل نتيجة قابلة للتأويل باعتبارها تمهيداً لنتيجة مؤجلة. وتحتفظ الدراسة بالتمييز بين الغاية الدينية التي تمنح العمل معناه، وبين الأهداف التاريخية التي يجوز مساءلة الفاعل عن مقدار تحققها.

المبحث الثاني الوسائل وترتيبها

المطلب الأول الدعوة والتعليم والخدمة والعمل النقابي والحزبي والنيابي

تتحرك الوسائل المذكورة في الأدبيات داخل مجالات مختلفة من التأثير. فالدعوة والتعليم يخاطبان الفهم والقناعة، والخدمة تتناول حاجة مباشرة، والنقابة تمثل مصالح مهنية، والحزب يجمع برنامجاً للمنافسة العامة، والمجلس النيابي يمارس صلاحيات تشريعية ورقابية. ولا تنتج هذه الأدوات أثراً واحداً لمجرد اتصال القائمين بها بمرجعية مشتركة.

وتنص «رسالة المؤتمر السادس» على النضال الدستوري والتمثيل في الهيئات النيابية ضمن الوسائل العامة. وهي دلالة مبكرة على حضور السياسة المؤسسية في التصور المعلن، لكنها لا تثبت أن الصيغة الحزبية التي ظهرت سنة ٢٠١١ كانت محددة سلفاً، أو أن قواعد المشاركة بقيت واحدة عبر العقود.[١]

١) حسن البنا، «رسالة المؤتمر السادس»، المقطع المتعلق بالنضال الدستوري والتمثيل النيابي، إخوان ويكي. المصدر

وفي الخدمة العامة، يعرض محمد شوقي زكي أنشطة تعليمية وصحية واقتصادية مع إحالات إلى لوائح وتقارير داخلية. يثبت هذا المتن تنوع مجالات النشاط، وتظل أعداد المستفيدين وجودة الخدمات وامتدادها مسائل تحتاج إلى بيانات مستقلة. أما الصلة بالتأييد السياسي، فيعرض ستيفن بروك، في تعريفه بأبحاثه، آلية تتوسطها سمعة الكفاءة والنزاهة كما يدركها المتلقون. وهذه أطروحة تفسيرية أضيق من مساواة كل خدمة بشراء تأييد أو ضمان ولاء.[١] [٢].

وتختلف النقابة عن فرع التنظيم في أن أعضاءها يشتركون في المهنة وقد يختلفون في العقيدة والحزب. لذلك يُقاس أداء من يديرها بتمثيل مجموع أعضائها وبالخدمة المالية والمهنية والإدارية. وعندما ينتقل ناشط إلى البرلمان تتغير أدواته مرة أخرى؛ فقد يستطيع كشف خلل أو اقتراح قانون دون أن يملك الأغلبية اللازمة لإقراره أو الجهاز التنفيذي اللازم لتطبيقه.

وتفيد دراسة حمزاوي وبراون للمشاركة البرلمانية حتى ٢٠١٠ بأن اتساع النشاط الرقابي والاجتماعي والاقتصادي لم يقابله أثر تشريعي مماثل في ظل سيطرة الحزب الحاكم. وتوضح هذه النتيجة ضرورة فصل حجم الجهد عن نوع الصلاحية وعن التغير الذي تحقق فعلاً؛ فعدد الأسئلة البرلمانية مؤشر نشاط، وليس بمفرده مؤشراً لتحسن حياة المواطنين.[٣]

وتُقرأ العلاقة بين هذه الوسائل على مستويين: مستوى التكامل الممكن، حين تنتقل المعرفة بالحاجات من الخدمة إلى اقتراح السياسة؛ ومستوى تعارض الوظائف، حين تُستخدم موارد مؤسسة خدمية أو مهنية لمصلحة منافس حزبي بعينه. وهذه مسألة تُحسم

---

١) محمد شوقي زكي، الإخوان المسلمون والمجتمع المصري، النص الإلكتروني في إخوان ويكي، أقسام الخدمات الثقافية والصحية والاقتصادية وهوامشها. الإحالة إلى عرض موثق بوثائق داخلية، دون اعتماد أعداد المتلقين باعتبارها إحصاءً مستقلاً. المصدر

2) Steven Brooke, “Research,” author’s summary of “From Medicine to Mobilization: Social Service Provision and the Islamist Reputational Advantage,” Perspectives on Politics 15, no.1 (March 2017). Reference here is to the author’s account of the research design and reputational mechanism, not a full reading of the article. Source

3) Amr Hamzawy and Nathan J. Brown, The Egyptian Muslim Brotherhood: Islamist Participation in a Closing Political Environment (Carnegie Endowment for International Peace, March 2010), 15–29, especially 28–29. Source

بفحص الحسابات وقواعد الإدارة وحقوق المستفيدين، ولا يكفي فيها الوصف العام للتكامل أو الفصل.

المطلب الثاني ألفاظ القوة والجهاد والثورة والسلمية في سياقاتها التاريخية

يرتب البنا في «المؤتمر الخامس» القوة على الإيمان ثم الارتباط ثم الساعد والسلاح، ويطرح وزن نتائج استخدامها وشروطه. ويعلن في الموضع نفسه احتمال اللجوء إلى القوة العملية عندما لا يجدي غيرها، مع رفض الاعتماد على الثورة آنذاك. فالنص يضم قبولاً مشروطاً للقوة وتحفظاً على الثورة، ولا يصح اختزاله في سلمية مطلقة أو في دعوة مطلقة للعنف.(١)

ويختلف هذا عن بناء قائمة تفصيلية تزعم أن كل وسائل الاحتجاج المعاصرة تسبق السلاح في برنامج ثابت. فلا يثبت هذا الترتيب المركب من الفقرة المذكورة وحدها، ولا يُضاف إليها شرط «الحاضنة الشعبية الواسعة» على أنه لفظ مؤسس بغير شاهد. ويقتضي التوثيق فصل ما يقوله النص عما يقترحه شارح لاحق من ضوابط أو تفسيرات.

أما «الجهاد» في «التعاليم» فيجمع مراتب من إنكار المنكر إلى القتال، بحسب الصياغة الدينية للنص. وهذه السعة الدلالية توجب تحديد الفعل المقصود كلما ورد المصطلح. فالمشاركة النيابية والعمل التربوي والقتال ليست ممارسات متكافئة في موضوعها أو آثارها، وإن أمكن أن تندرج في لغة صاحب النص تحت عنوان ديني جامع.(٢)

وفي بيان ٢٩ يناير ٢٠١١، يعلن المرشد العام تأييد الانتفاضة السلمية ويحدد مطالب تتصل بالطوارئ والانتخابات والمعتقلين ونقل السلطة. يثبت هذا موقفاً مؤسسياً في ظرف بعينه، ويكشف اختلافاً في موضوع الفعل ولغته عن رسالة الثلاثينيات. أما

---

١) حسن البنا، «رسالة المؤتمر الخامس»، قسم «الإخوان المسلمون والقوة والثورة»، النسخة الإلكترونية، إخوان ويكي، دون ترقيم صفحات. المصدر

٢) حسن البنا، «رسالة التعاليم»، ركن «الجهاد»، ومراتب العمل، إخوان ويكي. المصدر

تحديد ما إذا كان هذا تحولاً فكرياً عاماً أو تثبيتاً لخيار عملي متراكم فيحتاج إلى تتبع وثائق متعددة، لا إلى إسقاط أحد النصين على الآخر.[١]

وتظل المقارنة التاريخية بين مقاومة الاحتلال والاغتيال الداخلي والاحتجاج المدني ضرورية. فاختلاف الأطراف والمكان والسلطة المختصة يغير طبيعة الفعل ومسؤوليته. وستختبر حالة الخازندار في الفصل الخامس المسافة بين تبرير إنشاء جهاز خاص وبين ما وقع من أفعال منسوبة إلى أعضائه؛ ولا تُستخدم غاية المقاومة لتسوية هذه الفروق أو لتبرير استهداف الخصوم.

المبحث الثالث آليات الاختيار

المطلب الأول القدرة والفرص والمخاطر وتقدير النتائج

لا تساوي القدرة على تعبئة الأعضاء القدرة على تنفيذ سياسة عامة. فالأولى تتصل بالعضوية والاتصال والالتزام، بينما تتطلب الثانية معرفة تخصصية وموارد وتعاون مؤسسات متعددة. وقد ترفع كثافة التنظيم الثقة بإمكان الإنجاز من دون أن توسع سلطته القانونية أو إيراداته أو قبول الأطراف الأخرى بقراراته.

وتتغير الفرصة أيضاً باختلاف الباب المفتوح. فالسماح بخوض الانتخابات لا يضمن حرية تكوين حزب، والتمثيل البرلماني لا يعني السيطرة على الحكومة، والوصول إلى الرئاسة لا يلغي نفوذ أجهزة الدولة الأخرى. لذلك يدرس البحث خريطة الاختصاصات الفعلية، ويقارنها بتوقعات الفاعلين وقت القرار، بدلاً من استنتاج القدرة من حجم الحضور وحده.

ويشمل تقدير المخاطر آثار القرار على غير الأعضاء. فالخيار السياسي العام يمس المواطنين والشركاء والمستفيدين من الخدمات، وقد يوزع كلفته بصورة غير متساوية.

---

١) محمد بديع، «بيان من الإخوان المسلمين بشأن الانتفاضة المباركة للشعب المصري ٢٩ يناير ٢٠١١م»، إخوان أونلاين، ٢٩ يناير ٢٠١١. المصدر

ومن ثم يجب أن يظهر في التقويم من كان ممثلاً في النقاش، ومن كان معرضاً للأثر دون أن يشارك في الاختيار. وهذه إضافة تحليلية إلى معيار كلفة التنظيم على نفسه.

وفي تفسير القرار تُراجع البدائل التي كانت متاحة فعلاً: ما الصلاحيات القائمة؟ وما المعلومات المنشورة حينها؟ وما المهلة التي فرضتها الوقائع؟ ويظل القول إن بديلاً آخر كان سيحقق النجاح فرضاً يحتاج إلى دليل. وتزداد قوة التفسير حين يبين سبب استبعاد البدائل وشروط إمكانها، لا حين يكتفي بإدانة النتيجة بعد وقوعها.

المطلب الثاني العلاقة بين المبدأ والقرار المرحلي ومراجعة الوسائل عند التعثر

قد يراجع الفاعل وسيلةً وهو يحافظ على الغاية التي أعلنها. لكن صحة هذا التفسير تتوقف على ثبات معيار المراجعة وظهور أسبابها، لا على مجرد وصف كل تغيير بأنه اجتهاد. ويُختبر ذلك بمقارنة تبرير القرار الأول بتبرير القرار اللاحق، وبحث ما تغير من معلومات أو صلاحيات أو تقدير للمصلحة.

ويمثل تصريح الأمانة العامة في ديسمبر ٢٠١٠ بعدم المشاركة في جولة الإعادة دليلاً محدداً على إمكان الانسحاب من وسيلة انتخابية، بعد المشاركة في بدايتها. ويعرض الفصل الخامس ظروف هذه الحالة. وفي مقابلها سيبحث انتقال قرار الرئاسة من الامتناع إلى الترشيح سنة ٢٠١٢. المقارنة هنا في قابلية القرار للتغيير وطريقة تبريره، لا في مساواة السياقين أو نتائجهما.[١]

وتحتاج المراجعة المؤسسية إلى فصل الخلاف على القرار عن تقييم التزام صاحبه. فإمكان إبداء تقدير مختلف لا يبطل حق الهيئة المختصة في اتخاذ قرار، كما أن اتخاذ القرار لا يجعل تقديره بمنأى عن الفحص. ويقاس التعلم بما يتغير في المعلومات والإجراءات وتوزيع المسؤولية، لا بكثرة استعمال مفردة المراجعة.

---

١) محمود حسين، «الأمين العام للإخوان المسلمين: ليس لنا نائب في مجلس الشعب»، إخوان أونلاين، ٨ ديسمبر ٢٠١٠. تصريح رسمي يثبت قرار عدم المشاركة في الإعادة، ولا يكفي وحده للتحقق من جميع وقائع التزوير التي ينسبها إلى الانتخابات. المصدر

وتجمع المصفوفة التالية وظائف الوسائل وشروط فحصها، استناداً إلى النصوص والحالات التي تناولها الفصل. وهي بناء تحليلي للدراسة؛ لا تُنسب إلى لائحة صادرة عن الجماعة.

الوسيلة	الهدف المباشر	شرط تقويمها ودليل الأثر
الدعوة والتعليم	إفهام التصور وتكوين المعرفة	نوع التعلم واستقلال الفهم؛ لا أعداد الحضور وحدها
التربية	إعداد العضو وتحسين سلوكه	الممارسة خارج اللقاء وقدرة الفرد على المراجعة
الخدمة العامة	تلبية حاجة اجتماعية	الجودة وعدالة الوصول واستقلال حق المستفيد
العمل النقابي	تمثيل المصالح المهنية	المساءلة أمام جميع الأعضاء وسلامة الموارد
العمل النيابي والحزبي	التمثيل والرقابة واقتراح السياسة	الصلاحية المتاحة، وما أقر ونفذ من المقترحات
الاحتجاج السلمي	التعبير والضغط العام	حماية المشاركين وحقوق المختلفين والأثر المحدد
القوة المسلحة في النصوص التاريخية	فعل متميز عن الوسائل المدنية	سياق الفعل ومسؤوليته وآثاره؛ لا يستمد تقويمه من الاسم الديني وحده

ويخلص الفصل إلى أن ترتيب الوسائل لا يُفهم من سلم ثابت يبدأ بالخطاب وينتهي بالحكم أو بالقوة. فقد تكاملت مجالات وتنافست أخرى، وتبدلت الأولويات بحسب الفرص والقيود وتقديرات القيادة. وتمثل المراحل لغة لتنظيم المشروع، بينما يظل اختيار الوسيلة التاريخية قراراً يحتاج إلى تفويض ومعرفة وتقويم. وينقل هذا الاستنتاج البحث إلى طبيعة المجتمع والدولة اللذين تعمل فيهما تلك الوسائل.

الفصل الرابع الجماعة والمجتمع والدولة والأمة

يحدد منهج التغيير أدوات العمل، لكن مشروعية العلاقات التي ينشئها تحتاج إلى بحث مستقل. فالمجتمع أوسع من قاعدة التنظيم، والدولة تضم مؤسسات لا تنشأ عضويتها من الاشتراك في دعوته، والأمة في الأدبيات دائرة تتجاوز الحدود المصرية. ويبحث

هذا الفصل كيف عالجت النصوص هذه المستويات، وما الذي تغير عند الانتقال إلى صياغة البرامج والمشاركة في السلطة.

وتقوم القراءة على تمييز حق الجماعة في عرض تصورها من حقها في إلزام الآخرين به. الأول يُمارس في مجال الدعوة والتنظيم الطوعي والمنافسة العامة، أما الثاني فيتوقف على سلطة محددة وقواعد مشتركة وحقوق مضمونة للمختلفين. وتكشف المقارنة بين النصوص أن اتساع المرجعية لا يجيب وحده عن شكل التفويض أو حدود الولاية.

المبحث الأول المجتمع والمواطنة

المطلب الأول الخدمة العامة والعلاقة بالمختلف دينياً وفكرياً

يصور الخطاب المؤسس الجماعة جزءاً عاملاً في محيط اجتماعي يراد إصلاحه، وتؤكد خبرة المؤسسات الخدمية اتصال المشروع بحاجات الناس اليومية. ويتخذ هذا الاتصال قيمة عامة بقدر ما يُخضع تقديم الخدمة لمعيار الحاجة والكفاءة، ويترك للمتلقي حرية الاعتقاد والاختيار السياسي. ويظل قياس هذا البعد محتاجاً إلى فحص شروط الوصول والممارسة المحلية، لا إلى افتراضه من النية المعلنة.

ويختلف التضامن داخل العضوية عن الحق العام. فمن الطبيعي أن يتكافل أفراد جمعية طوعية، لكن تمويل خدمة بأموال عامة أو إدارة مؤسسة مهنية ينشئان التزامات تجاه جمهور أوسع. ويُسأل حينئذ عن قواعد الاستحقاق وشفافية الإنفاق وإمكان التظلم، وعن قدرة من يخالف الإدارة على الانتفاع بالخدمة نفسها. بهذه الأسئلة يتحدد الفرق بين رابطة الانتماء وعلاقة المواطنة.

وتقدم مبادرة الإصلاح سنة ٢٠٠٤ صياغة لحقوق المشاركة والاعتقاد والتداول، ضمن التزام معلن بمرجعية إسلامية. وتفرق عباراتها بين حرية الاعتقاد الخاص وممارسة الشعائر للأديان السماوية المعترف بها. وهذا التحديد يكشف أن عمومية لغة

الحرية تتطلب قراءة حدود الحق كما صيغ، ولا يجوز استبدالها تلقائياً بالمفهوم الأوسع الذي يفضله القارئ.[١]

ويبرز هنا الفرق بين التسامح بوصفه موقفاً أخلاقياً، والمواطنة بوصفها قاعدة لتوزيع الحقوق. فالثناء على الروابط بين المسلمين والمسيحيين لا يحسم وحده أهلية تولي منصب، أو حرية التنظيم، أو وسائل الحماية من التمييز. وتُقوَّم الصياغة الحقوقية بما تمنحه للفرد عند الخلاف مع الأكثرية، لا بما تعده به عند الاتفاق معها.

كما لا يلزم من رفض جماعة لرأي فكري أن تنكر حق صاحبه في التعبير القانوني عنه. ويقتضي ضبط العلاقة بيان حدود النقد والحجاج وحق التنظيم، ومَن يملك الفصل في النزاع. وعند غياب هذا البيان قد تختلط دعوة الناس إلى التزام أخلاقي بمنح تنظيم خاص سلطة على المجال العام؛ وهو خلط لا تحسمه مفردة «الشمول» التي تناولها الفصل الأول.

المطلب الثاني الحقوق والمشاركة والتعددية وقضايا المرأة والشباب

تكشف مقارنة النصوص الحزبية أن الانتقال من الشعارات إلى شروط الأهلية يختبر المعنى العملي للمساواة. ففي تحليل براون وحمزاوي لمسودة برنامج ٢٠٠٧ ظهرت قيود مقترحة على تولي النساء وغير المسلمين المناصب العليا، مع خلاف داخلي على هذه القيود وعلى مجلس العلماء المقترح. وتُنسب هذه القراءة إلى مسودة ومناقشات محددة، ولا تعامل باعتبارها لائحة نهائية لحزب تأسس بعد ذلك بسنوات.[٢]

وفي البيان التأسيسي لحزب الحرية والعدالة سنة ٢٠١١ ترد المساواة في الحقوق والواجبات، والتعددية وتداول السلطة وحرية الاعتقاد، مع إعلان مرجعية إسلامية للدولة. تدل المقارنة على اختلاف في مستوى الصياغة والالتزام المعلن. لكنها لا تكفي

---

١) محمد مهدي عاكف، «مبادرة المرشد العام للإخوان حول المبادئ العامة للإصلاح في مصر»، ٣ مارس ٢٠٠٤، قسم الإصلاح السياسي، النص المعاد نشره في إخوان ويكي. المصدر

2) Nathan J. Brown and Amr Hamzawy, The Draft Party Platform of the Egyptian Muslim Brotherhood: Foray Into Political Integration or Retreat Into Old Positions?, Carnegie Paper 89 (January 2008), 7–9, 16–17. The 2007 draft is examined through the authors' contemporary analysis and attributed statements, not treated as a final party statute. Source

وحدها لإثبات حسم جميع مسائل الأهلية التي أثارتها المسودة السابقة؛ ويظل التنفيذ وبيان الشروط التفصيلية موضع اختبار مستقل.[١]

وتتناول المواطنة النسائية في هذا السياق أهلية تقرير السياسات بقدر ما تتناول المشاركة في الأنشطة. وقد بيّن الفصل الثاني اتساع العمل النسائي مع تفاوت الوصول إلى القيادة. ويضيف البحث في المجال العام سؤالاً مختلفاً: هل تُبنى الحقوق على الأهلية المدنية العامة، أم تربط بتصور مسبق لأدوار اجتماعية تقيد بعض المناصب؟ فلا يعوّض كثرة النشاط عن إجابة هذا السؤال.

ويقدم دستور ٢٠١٢ مادة للمقارنة، مع التنبيه إلى أنه حصيلة عملية تأسيسية أوسع من الجماعة. فالمادة ٦ تقر المواطنة والتعددية والتداول وتحظر قيام الحزب على التفرقة بسبب الجنس أو الأصل أو الدين، بينما تربط المادة ١٠ بين الأسرة وواجبات المرأة وعملها العام، وتخص المادة ٤٣ الأديان السماوية بضمان ممارسة الشعائر وإقامة دور العبادة. تجتمع في الوثيقة ضمانات عامة وتحديدات تستدعي فحص العلاقة بينها.[٢]

وتقوم الدلالة البحثية لهذه المقارنة على التمييز بين النص العام والحق المحدد وآلية حمايته. وقد يُعترف بالمساواة في باب، ثم يُترك تطبيقها لتفسير واسع في باب آخر. ولذلك تُقرأ الوثيقة كاملة عند إصدار حكم نهائي، ولا تُختزل في مادة تُنتقى لتأكيد تطابقها مع تصور مسبق.

أما الشباب، فتمثيلهم في المجال العام لا يقاس بالعمر وحده؛ بل يتصل بفرص تكوين الخبرة وتقديم الاقتراح والاختيار المستقل. وحين تُستوعب المشاركة في التعبئة أو التنفيذ دون إمكان الاعتراض والتداول، يبقى أثرها في القرار محدوداً. وهذا معيار تقويمي يطبق على المؤسسات المختلفة، ولا يُنسب إلى كل فروع الجماعة حكماً واحداً دون شواهد.

---

١) حزب الحرية والعدالة، «البيان التأسيسي لحزب الحرية والعدالة»، إخوان أونلاين، ١٨ مايو ٢٠١١، فقرات الدستور والحقوق والمرجعية والعلاقات الخارجية. المصدر

٢) جمهورية مصر العربية، دستور ٢٠١٢، المواد المحددة في المتن، النص المنشور في قاعدة ويبو لكس، سجل ١٣١١٣. الدستور وثيقة دولة متعددة المشاركين، ولا يعامل هنا بوصفه تأليفاً خالصاً للجماعة. المصدر

المبحث الثاني الدولة والحكم

المطلب الأول الشورى والديمقراطية والتشريع ومصدر السلطة كما تصوغها الوثائق

يمدح البنا في «المؤتمر الخامس» أصول الحكم الدستوري من حيث الحرية والشورى ومسؤولية الحكام واستمداد السلطة من الأمة. وفي قسم الحزبية ينتقد الأحزاب القائمة ويدعو إلى جمعها في هيئة واحدة. يكشف اجتماع الموقفين أن القبول ببعض أصول الدستورية لم يتطابق عنده مع الإقرار بالتنافس الحزبي المستمر بصيغته المعاصرة.[١]

وتصوغ مبادرة ٢٠٠٤ موقفاً أكثر تحديداً في تبني نظام جمهوري برلماني دستوري ديمقراطي، وإرجاع السلطة إلى إرادة شعبية حرة، وقبول تداولها بالاقتراع. هذه صياغة مؤسسية مؤرخة يتعين إثباتها في خريطة التطور. ولا تستلزم نسبتها إلى الجماعة آنذاك الزعم بأن كل الأجيال استخدمت المفاهيم نفسها بالدلالة ذاتها.[٢]

وتنبع صعوبة العلاقة بين المرجعية والتشريع من تعدد الأسئلة التي تجمع تحت عبارة واحدة. فثمة سؤال عما يعد مصدراً للقيم، وسؤال عمن يختار المسؤولين، وسؤال عمن يسن القانون، وآخر عمن يفسره ويراقب دستوريته. وقد يتفق فاعلان على مرجعية إسلامية ثم يختلفان في توزيع هذه الاختصاصات اختلافاً مؤثراً في حقوق المواطنين.

وفي دستور ٢٠١٢ تتجاور المادة ٢ المتعلقة بمبادئ الشريعة، والمادة ٥ التي تجعل الشعب مصدر السلطات، والمادة ٤ التي تقضي بأخذ رأي هيئة كبار العلماء في شؤون الشريعة، والمادة ٢١٩ التي تبين المقصود بمبادئها. ولا تمنح عبارة أخذ الرأي، بذاتها، حقاً مطلقاً في إلغاء قرارات الهيئات المنتخبة؛ كما لا تلغي دلالةُ السيادة الشعبية القيودَ الدستورية الأخرى. والأثر المؤسسي يتعلق بالتفسير والاختصاص والتطبيق معاً.[٣]

---

١) البنا، «المؤتمر الخامس»، القسم المشار إليه في المتن. المصدر
٢) عاكف، مبادرة الإصلاح، ٢٠٠٤، قسم الإصلاح السياسي. المصدر
٣) دستور جمهورية مصر العربية لعام ٢٠١٢، المواد المشار إليها. المصدر

ويظهر بذلك حد استعمال مفردة «الدولة المدنية». فقد يستعملها فاعل لنفي الحكم العسكري، وآخر لنفي الحكم الكهنوتي، ويطلب بها ثالث مساواة لا تقيدها أهلية دينية. ولهذا تُقرأ الصفة مع أحكام الوثيقة، ولا تتخذ حكماً جاهزاً على كامل البناء. وتقدم الدراسة معياراً عملياً: وضوح مصدر التفويض، وعلنية القانون، واستقلال القضاء، وإمكان تغيير المسؤولين ومساءلتهم.

وتظل الشورى الداخلية مختلفة في نطاقها عن الديمقراطية العامة. فالأولى تتعلق بأعضاء مؤسسة وبشروط عضويتها، بينما تشمل الثانية مواطنين متعددين وتتصل بتوزيع سلطة الدولة. وقد تسهم خبرة التشاور داخل التنظيم في قبول المشاركة، لكن قياس ذلك يحتاج إلى اختبار حقوق غير الأعضاء عند تولي السلطة، وهي مسألة ينتقل إليها الفصل الخامس.

المطلب الثاني العلاقة بين الدعوة والتنظيم والحزب وأجهزة الدولة

تنشأ الدعوة من تبليغ تصور ديني وأخلاقي، وينشأ التنظيم من قواعد عضوية ومسؤولية، ويُبنى الحزب للمنافسة على برنامج عام، أما الدولة فتلزمها خدمة المواطنين جميعاً. وتتصل هذه الكيانات تاريخياً، لكن لكل منها جمهوراً ومعياراً للمساءلة. ويصبح الخلط بينها مؤثراً حين تُنقل سلطة داخلية إلى قرار عام دون بيان التفويض.

ويظهر إعلان ٣٠ أبريل ٢٠١١ تسمية قيادات الحزب من مجلس شورى الجماعة مع تركهم مسؤولياتهم في مكتب الإرشاد. وقد نوقشت الواقعة في الفصل الأول من جهة الشمول والتخصص. أما دلالتها هنا فهي اجتماع فصل بعض المواقع الشخصية مع استمرار دور الجماعة في إنشاء الهيئة السياسية. فلا يساوي ترك موقع تنظيمي استقلالَ الحزب في كل اختصاص، ولا يثبت إعلان التأسيس وحده التبعيةَ التفصيلية لكل قرار لاحق.(١)

ويحتاج تقدير الاستقلال إلى أدلة على قواعد التمويل واختيار المرشحين واعتماد البرامج وتسوية الخلاف بين الهيئات. فإذا امتلك الحزب إجراءات معلنة يستطيع

١) إسلام توفيق، «شورى الإخوان يسمي د. مرسي رئيساً للحرية والعدالة»، إخوان أونلاين، ٣٠ أبريل ٢٠١١. المصدر

أعضاؤه من خلالها تغيير قيادته ومحاسبتها، أصبح نطاق المسؤولية أوضح. وإذا ظلت القرارات موزعة بين هيئات لا يعرف الجمهور حدودها، تعذر عليه تعيين الجهة المسؤولة عن النتيجة.

وتزداد هذه المسألة حدة عند تولي المنصب العام. فالتزام المسؤول الحزبي أمام الناخبين يختلف عن التزام العضو أمام جماعته، وعليه أن يحتكم في ممارسة الوظيفة إلى اختصاصها القانوني. ولا يكفي وجود علاقة شخصية أو فكرية بالجماعة لإثبات صدور كل قرار عنها؛ كما لا تكفي الصفة الرسمية للمسؤول لنفي تأثير شبكته التنظيمية. والطريق إلى الإثبات هو تتبع القرار ومحاضر الاختصاص والمراسلات والشهادات المتقاطعة.

ويؤدي هذا التمييز إلى تعريف أكثر دقة لمسألة «الاستحواذ». فتعيين شخص ينتمي إلى حزب لا يثبت وحده إخضاع المؤسسة له؛ وقد يكون التعيين حقاً مقرراً للمسؤول المنتخب. ويثبت الخلل عندما تخالف معايير الأهلية أو تُعطل الرقابة أو يُشترط الولاء الخاص في الانتفاع العام. وهذا معيار يتيح نقد الممارسة دون تحويل الهوية وحدها إلى قرينة إدانة.

المبحث الثالث دوائر الانتماء

المطلب الأول الوطنية والوحدة الإسلامية والعالمية

يقبل البنا في «دعوتنا» معاني حب الوطن وخدمته والتحرر من السيطرة الأجنبية، ويوسع دائرة التضامن لتشمل المسلمين خارج الحدود الجغرافية. ويعترض على وطنية حزبية يراها مفرقة وعلى تقوية بلد بإضعاف بلد إسلامي آخر. وتدل الصياغة على انتماءات متداخلة تتدرج من المحلي إلى الأوسع، لا على إنكار بسيط لكل رابطة وطنية.[١]

١) حسن البنا، «رسالة دعوتنا»، أقسام «الوطنية» و«حدود وطنيتنا» و«القومية»، إخوان ويكي. المصدر

وتختلف ترجمة التضامن باختلاف صفة الفاعل. فالجمعية تستطيع التعبير عن اهتمام عابر للحدود في نطاق القانون، بينما تتقيد الحكومة بمسؤوليات المواطنين والمعاهدات والاختصاصات الدستورية. وعندما يجتمع المعنيان في خطاب واحد، يلزم بيان طريقة حل التعارض إذا اختلف تقدير مصلحة الدولة ومصلحة رابطة أوسع.

ويعلن البيان التأسيسي للحزب احترام استقلال القرار الوطني والعلاقات القائمة على الاحترام المتبادل، ويعرض الوحدة العربية بوصفها مساراً سلمياً متدرجاً مرتبطاً بإرادة الشعوب. يمثل ذلك صياغة سياسية قابلة للمقارنة مع الأفق الحضاري في الأدبيات المؤسسة. ومن ثم يُبحث الانتقال من الغاية الجامعة إلى تعاون مؤسسي محدد، من دون افتراض أن الاتحاد السياسي أو شكل حكم بعينه ينتجان عنها تلقائياً.[١]

وتُقرأ «أستاذية العالم» في المستوى المقصدي الذي حرره الفصل الأول. أما تحويلها إلى حق خاص في فرض الوصاية على مجتمعات أخرى فلا يثبت بمجرد ورودها، ويحتاج إلى نص يحدد السلطة والوسيلة. وفي التقويم العام يكون أثر الدعوى الحضارية في الحقوق والتعاون والمعرفة أقرب إلى القياس من تقدير المكانة الرمزية التي يمنحها الفاعل لنفسه.

المطلب الثاني حدود تعميم التجربة المصرية والتمييز بين التشابه الفكري والتبعية التنظيمية

يقرر النص المبكر المنشور للنظام العام، في المادة ٥١ المتعلقة بالامتداد خارج مصر، إمكان إنشاء شعب خارج مصر، مع مراعاة الظروف الخاصة وتحديد الصلة بلوائح وقرارات ومؤتمرات جامعة. يثبت هذا وجود تصور مؤسسي للامتداد، لكنه لا يثبت قيام الصلة نفسها في كل بلد، ولا استمرارها عبر جميع المراحل.[٢]

---

١) حزب الحرية والعدالة، البيان التأسيسي، ١٨ مايو ٢٠١١. المصدر

٢) «النظام العام للإخوان المسلمين»، القانون المعدل سنة ١٩٤٨ واللائحة الملحقة به، إخوان ويكي، المواد المحددة في المتن. يُميز رقم مادة القانون عن رقم مادة اللائحة. المصدر

وتستلزم دعوى التبعية التنظيمية دليلاً من نوع مختلف عن دليل القرابة الفكرية. فاشتراك حركتين في قراءة رسائل البنا قد يثبت التأثر، بينما تحتاج تبعية القرار إلى بيان الجهة التي تملك الإلزام والتمويل والمحاسبة. كما أن حضور مؤتمر أو إعلان تضامن لا يكفي بمفرده لإثبات خضوع جهاز محلي لقيادة خارجية.

وتختلف البيئات في تاريخ الدولة وقانون الأحزاب وتوزيع السلطة وفي علاقة الحركات الدينية بالمجتمع. لذلك لا تُستخرج نتائج الحالات المصرية باعتبارها وصفاً جاهزاً لكل تنظيم يحمل الاسم نفسه أو يستعمل مفرداته. وما يمكن نقله ابتداءً هو السؤال المقارن: كيف تتصل المرجعية بالتفويض والاختصاص؟ أما الإجابة فتحتاج إلى مصادر كل بيئة.

وينتهي الفصل إلى أن خريطة العلاقات لا تختزل في دائرة واحدة مركزها التنظيم. فثمة حقوق عضوية، وحقوق مواطنة، واختصاصات دولة، وروابط تضامن أوسع. وقد ظهرت في الوثائق المصرية صياغات متغيرة للتعددية والسيادة والمرجعية، مع بقاء مسائل التفسير والاستقلال المؤسسي مفتوحة للاختبار. وتتحدد قيمة التحليل التاريخي التالي في بيان كيفية حضور هذه المسائل في قرارات بعينها.

الباب الثالث التجربة التاريخية والتقويم

الفصل الخامس حالات من التجربة وعوامل نتائجها

تنتقل الدراسة في هذا الفصل من بناء المفاهيم إلى اختبار العلاقة بين المرجعية والمؤسسة والقرار. وتختار حالات تتفاوت في زمنها ومجالها: الانتشار وأزمة ضبط العنف في المرحلة الأولى، والسجال الفكري والمشاركة السياسية في العقود التالية، ثم الانتقال إلى الحزب والرئاسة وأزمة الحكم. ويتيح هذا التنوع اختبار آليات مختلفة، دون تحويل الفصل إلى تاريخ شامل لجميع أنشطة الجماعة.

ويتبع تحليل كل حالة ترتيباً يضم السياق والقرار والدليل على النتيجة والتفسير الممكن وحدوده. وتُعامل شهادة الفاعل بوصفها مصدراً لمعرفة ما فعل أو اعتقد، لا حكماً نهائياً على الواقعة. كما تُفصل مسؤولية اختيار الوسيلة عن مسؤولية الخصم عن القمع أو الاعتداء، فلا يُستخدم أحدهما لإلغاء الآخر.

المبحث الأول التأسيس والانتشار وحدود ضبط المؤسسة بين ١٩٢٨ و١٩٤٩

المطلب الأول أدوات الانتشار وعلاقة التربية بالخدمة العامة

عرض التمهيد انتقال الدعوة من محيط الإسماعيلية إلى بناء أوسع، وقابل الرواية التأسيسية بنصوص القواعد واللوائح. ويُعاد النظر هنا في معنى هذا الانتشار: كيف تحول التعاطف مع خطاب إصلاحي إلى علاقات متكررة ومؤسسات يمكن استمرارها؟ فمجرد وجود فكرة جاذبة لا يفسر القدرة على تنظيم لقاءات وتعليم وتكافل عبر أماكن متعددة.

وتدل المواد التي جمعها محمد شوقي زكي عن المدارس والخدمات الصحية والأنشطة الاقتصادية على وصل الخطاب بمؤسسات ذات وظائف يومية. وتمنح لوائح هذه الأعمال دليلاً على محاولة تقسيم المسؤولية وتنظيم الخدمة، بينما تقدم التقارير

الداخلية رواية أصحابها عن اتساع النشاط. ويجب إبقاء الفرق بين توثيق وجود المؤسسة والتحقق من جودة عملها أو أعداد المنتفعين بها.[١]

ويقدم النظام العام دليلاً أوضح على آلية الانتشار الإداري؛ فهو يربط الشعب بمستويات إشراف واعتماد، وينظم الموارد ويخصص المال المجموع لغرض بعينه لذلك الغرض. وتكشف هذه الأحكام محاولة تحويل المبادرة المحلية إلى شبكة ذات مرجعية مشتركة، مع بقاء الحاجة إلى معرفة كيفية التنفيذ في كل شعبة.[٢]

وتفسر الدراسة الصلة بين التربية والخدمة من خلال تكرار العلاقة. فالتعليم يكوّن معرفة مشتركة، والعمل الخدمي يتيح اختبارها والتعاون حولها، والإطار الإداري يحفظ الخبرة والموارد. ويمكن لهذا التفاعل أن يزيد قدرة المؤسسة على البقاء ويمنحها حضوراً اجتماعياً. لكنه تفسير للآلية الممكنة المستفادة من تصميم الأعمال؛ ولا يحول بيانات المؤسسة عن نفسها إلى قياس مستقل لحجم التأييد.

ويظهر أثر السياق في أن الحاجة التعليمية والصحية أو غياب خدمة مناسبة يفتحان مجالاً للمبادرة، لكنهما لا يحددان وحدهما الجهة التي ستملأه. فتفسير الانتشار يتطلب اجتماع الحاجة مع قدرة الفاعلين على التواصل والتنظيم. والنتيجة الموثقة في هذه الحالة هي تبلور وظائف وقواعد متعددة؛ أما نسبة نجاح الانتشار إلى التربية وحدها فتتجاوز ما تثبته هذه المادة.

وتكشف الحالة أيضاً اختلاف سرعة التوسع عن سرعة الرقابة. فقد ينمو عدد الوحدات والأعمال قبل أن تستقر وسائل التحقق من التزامها. وهذا احتمال مؤسسي عام تكتسب أهميته عند قراءة أزمة النظام الخاص، حيث تصبح فجوة التفويض والمحاسبة متصلة بأفعال تمس حياة أشخاص، وتتجاوز نتائجها حدود الوحدة التي قامت بها.

---

١) زكي، الإخوان المسلمون والمجتمع المصري، أقسام الخدمات. المصدر

٢) «النظام العام للإخوان المسلمين»، القانون واللائحة، المواد المشار إليها. المصدر

المطلب الثاني النظام الخاص وأزمات القرار والمسؤولية مع مقابلة الروايات المتعارضة

تتناول الحالة اغتيال القاضي أحمد الخازندار في مارس ١٩٤٨، بوصفه واقعة تسمح بفحص علاقة الأمر والتنفيذ والمحاسبة. ويقر العرض المنشور في إخوان ويكي بأن المنفذين من أعضاء النظام الخاص. ويعرض أحمد عادل كمال، في حوار منقول عن إسلام أون لاين، إنشاء الجهاز في إطار دعم فلسطين ومقاومة الاحتلال، مع إقراره بوقوع قتل داخلي من أفراده. تنسب الدراسة تفسير الغاية إلى الشاهد، وتفصل عنه الحكم على الأفعال اللاحقة.[١][٢]

وينقل العرض عن محمود الصباغ رواية تحقيق داخلي مع عبد الرحمن السندي، مفادها أنه فهم من غضب البنا على أحكام الخازندار ما اعتبره قبولاً بقتله، وأن البنا أنكر هذا الفهم وتأثر بالحادث. أما كمال فيقر بأن الفكرة كانت مقبولة بينهم آنذاك، ويذكر مشاركته ومسؤوليته عنها، مع قوله إن السندي لم يرجع إلى البنا في القرار. تتفق الروايتان في جانب، وتختلفان في طريقة توزيع المسؤولية ووصف جماعية الفعل.[٣][٤].

ولا يحسم هذا الاتفاق الجزئي كل عناصر الواقعة؛ فكلا المصدرين من داخل التجربة، وكُتبت أو رُويت المادة بعد الحدث، ولم تعتمد الدراسة هنا أصلاً لمحضر قضائي يثبت تفاصيل التكليف. كما أن تعدد النقول عن الصباغ في مقالات لاحقة لا يولد شهوداً مستقلين. وتبقى النتيجة الأقوى هي وجود روايات داخلية تقر بالفعل وتصف خللاً بين التوجيه والتنفيذ؛ أما التفاصيل المتنازع عليها فتُحفظ بدرجتها.

---

١) محمود الصباغ، حقيقة النظام الخاص، مقطع عن مقتل الخازندار والتحقيق الداخلي، نقلاً عن «حادث اغتيال الخازندار في الميزان»، إخوان ويكي. هذه إحالة بواسطة، وليست مراجعة لطبعة ورقية من المذكرات. المصدر

٢) أحمد عادل كمال، «أحمد عادل كمال يتحدث لأول مرة عن دوره في اغتيال الخازندار»، حوار منقول عن إسلام أون لاين في إخوان ويكي، قسما «شخصية السندي المثيرة للجدل» وخاتمة الحوار، دون تاريخ مثبت في النسخة المستخدمة. المصدر

٣) الصباغ، حقيقة النظام الخاص، المقطع المنقول في «حادث اغتيال الخازندار في الميزان». المصدر

٤) كمال، حوار اغتيال الخازندار، نقلاً عن إسلام أون لاين في إخوان ويكي. المصدر

ويحتاج وصف الحادث بأنه «فردي» إلى تفكيك. فقد يقصد به عدم صدوره عن أعلى قيادة، أو انحصاره في أشخاص معلومين، أو خروجه عن الغرض المعلن للجهاز. وهذه دعاوى مختلفة، لا يثبت بعضها بعضاً. فإذا وقع الفعل داخل علاقة تنظيمية وتحت أمر مسؤول وسيط، فإن نفي تفويض المؤسس، إن ثبت، لا يلغي سؤال مسؤولية من أمر ونفذ ولا سؤال الرقابة التي جعلت الفعل ممكناً.

كما لا يتحول التكييف الذي ترويه مذكرات المشاركين إلى حكم قضائي ملزم. فالرواية التي تعرض الندم أو سوء الفهم تكشف كيف أعاد أصحابها تفسير الماضي، لكنها لا تمنح بذاتها عذراً قانونياً أو أخلاقياً للقتل. وتحافظ الدراسة هنا على التمييز بين تفسير صدور الفعل وبين تبريره، وبين مسؤولية أشخاص بعينهم وبين التعميم على جميع أعضاء الجماعة.

وتُرجح المقارنة أن مشكلة الضبط لم تكن مجرد غياب عبارة واضحة في الرسائل؛ فقد اجتمعت سلطة رمزية للمؤسس مع سلطة تنفيذية داخل جهاز مخصوص، وإمكان تأويل الكلام بوصفه إذناً. إن وجود التزام قوي بالطاعة لا يضمن صحة فهم الأمر، وقد يزيد كلفة الخطأ إذا افتقرت العلاقة إلى مراجعة مستقلة. هذه نتيجة تحليلية مستخلصة من الروايات، وليست إثباتاً لتفاصيل لم تتوافر وثائقها.

وتظهر خطورة الاحتفاظ بتعدد مستويات القوة داخل مؤسسة دعوية عامة. فالفعل الصادر عن بعض وحداتها قد يُنتج أزمة تمس سائر الأنشطة، ويغير علاقة الدولة بها، ويصيب ضحايا خارجها. ومع ذلك لا تفسر هذه الحالة بمفردها قرار الحل سنة ١٩٤٨ أو اغتيال البنا سنة ١٩٤٩؛ إذ يحتاج تحديد أسباب كل منهما ومسؤولياته إلى ملف مستقل. ويظل نطاق النتيجة هنا محصوراً في علاقة التفويض والرقابة والعنف الداخلي.

المبحث الثاني المحنة وإعادة البناء والتحول إلى المشاركة بين ١٩٥٠ و٢٠١٠

المطلب الأول السجون والسجال الفكري وإعادة بناء الجماعة

غيّرت تجربة القمع والسجن شروط العمل والتواصل ومصادر الثقة. ويتصل سؤال هذه الحالة بكيفية تفسير أعضاء الحركة لما تعرضوا له، وبأثر هذا التفسير في تصور المجتمع والسلطة. فالمعاناة المشتركة قد تعزز التضامن، وقد تفتح خلافاً على أسبابها وطرق التعامل معها؛ ولا تفرض استجابة فكرية واحدة بالضرورة.

وتؤكد زولنر، في الملخص المنشور لدراستها عن السجال خلال الفترة من ١٩٥٤ إلى ١٩٧١، تعدد المواقف داخل الجماعة ودور النقاش في السجون. وتستخدم الدراسة الحالية هذه الأطروحة في حدودها المعلنة، ثم تقابل بين نصين متاحين، دون ادعاء الإحاطة بكل حلقات تداول الأفكار بين المعتقلين أو خارجهم.[١]

في «معالم في الطريق» يقدم سيد قطب وصفاً للجاهلية وميلاد الجماعة المسلمة، ويبرز في حديثه عن الجيل القرآني تميز المرجعية والانفصال الشعوري عن الماضي الجاهلي. أما «دعاة لا قضاة»، الصادر باسم الهضيبي، فيناقش اصطلاح الحاكمية ويحذر من استقلال المصطلح عن أدلته وتحميله أحكاماً لا تثبت بمجرد استعماله. تختلف طريقة بناء الحجة وحدود الانتقال من المفهوم العام إلى الحكم على الأشخاص.[٢] [٣].

ولا تسوغ هذه المقارنة مساواة كل قارئ لقطب باتجاه تكفيري واحد، ولا افتراض أن كتاب الهضيبي أزال الخلاف بمجرد نشره. فالأثر يحتاج إلى دليل على القراءة

---

1) Barbara Zollner, “Prison Talk: The Muslim Brotherhood’s Internal Struggle during Gamal Abdel Nasser’s Persecution, 1954 to 1971,” International Journal of Middle East Studies 39, no. 3 (2007), published abstract. The present reference is limited to its stated argument about ideological plurality and prison debate. Source

٢) سيد قطب، معالم في الطريق، النص الإلكتروني في إخوان ويكي، قسما «جيل قرآني فريد» و«نشأة المجتمع المسلم وخصائصه». الإحالة إلى النص نفسه، لا إلى قائمة المراجع التي تسجل طبعة ورقية. المصدر

٣) حسن الهضيبي، دعاة لا قضاة، النص الإلكتروني في إخوان ويكي، تقديم الناشر، والفصل الثالث «الحاكمية». الإحالة إلى الكتاب الصادر باسمه وإلى صياغة النص، مع عدم القطع بالتأليف الفردي لجميع فقراته. المصدر

والتلقي والاعتماد والاختيار التنظيمي. وقد يتشابه اقتباس لدى شخصين وتختلف طريقة توظيفه، كما قد تتبنى القيادة نصاً ثم يبقى فهم الأعضاء له متبايناً.

وتظهر قيمة المراجعة الداخلية في أن الاعتراض على استنتاجات حادة يمكن أن يصدر من داخل المرجعية الدينية نفسها. فلا تفسر التحولات دائماً بضغط خارجي أو بتخلي الفاعل عن هويته؛ فقد يعيد ترتيب الاستدلال وحدود الحكم. لكن تحويل هذه الإمكانية إلى قاعدة مؤسسية مستمرة يتطلب مساحة للاختلاف ووسائط لنقل النقاش، وهي أمور لا يثبتها النص وحده.

وتصف الغباشي عودة الكوادر إلى العمل العام في عهد السادات واتساع التعامل مع المؤسسات والمنافسين بعد سنوات المنع والسجن. وتتيح هذه العودة مقارنة التعلم داخل الجماعة بالخبرة التي يفرضها المجال العام. ويُفهم إعادة البناء، بهذا المعنى، بوصفه إعادة وصل بين أجيال وخبرات وبيئة سياسية متغيرة، لا مجرد استئناف لحظة توقفت فيها المؤسسة.[١]

وتبقى النتيجة السببية مقيدة: تدعم المادة وجود تنوع في معالجة العلاقة بالمجتمع، وتثبت أن القمع تزامن مع إعادة تأويل داخلية ثم مسارات مشاركة لاحقة. لكنها لا تسمح بحساب وزن السجن مستقلاً عن القيادة والتغير القانوني والاجتماعي. لذلك لا تختزل الدراسة المحنة في إنتاج التشدد أو في إنتاج الاعتدال على نحو حتمي.

المطلب الثاني التحالفات الانتخابية والممارسة العامة وتغير الخطاب والمؤسسة

تقدم انتخابات ١٩٨٤ و١٩٨٧ حالة مناسبة لاختبار أثر القانون في اختيار التحالف. فبحسب تحليل الغباشي، وفر التحالف مع الوفد سنة ١٩٨٤ قناة قانونية للمشاركة في نظام القوائم المقيد، ثم تغير التحالف في ١٩٨٧ ليضم العمل والأحرار. وتكشف المقارنة

1) Mona El-Ghobashy, “The Metamorphosis of the Egyptian Muslim Brothers,” International Journal of Middle East Studies 37, no. 3 (2005): 377–381, especially the analysis of the 1984 and 1987 electoral alliances. Source

أن الشراكة الانتخابية تأثرت بقواعد الدخول إلى البرلمان وبموارد الأطراف، ولم تكن انعكاساً آلياً للتقارب الفكري وحده.[١]

وتدعم هذه الواقعة تفسيراً مؤسسياً للتحول: حين يتغير شكل المنافسة، تتغير قيمة الموارد التي يملكها كل طرف، وتظهر الحاجة إلى لغة تفاوض وبرامج مشتركة. إلا أن التعاون في قائمة انتخابية لا يثبت اتفاقاً في كل الحقوق والسياسات، كما أن انتهاء التحالف لا يثبت بالضرورة رفض الشراكة من أصلها. ويُقاس عمق التحول بما استمر في القواعد والممارسة بعد انتهاء المناسبة.

وفي العقد التالي، أتاحت الممارسة المهنية والنيابية تعلم إجراءات مختلفة عن التربية الداخلية. لكن انتقال الخبرة إلى قيادة التنظيم لم يكن أمراً تلقائياً، وهو ما يفسر أهمية التمييز بين اتساع اختصاص بعض الأعضاء وتغير موازين السلطة داخل المؤسسة. فتكوين فئة خبيرة لا يعني بالضرورة امتلاكها سلطة اعتماد القرار.

وتُظهر دراسة حمزاوي وبراون ارتفاع التمثيل من ١٧ مقعداً في انتخابات ٢٠٠٠ إلى ٨٨ سنة ٢٠٠٥، وتصف تنوع أدوات الرقابة مع محدودية الحصيلة التشريعية وازدياد التضييق. ويتيح ذلك اختبار معنيين مختلفين للنجاح: قدرة على حشد التأييد والوصول إلى المجلس، وقدرة على تغيير السياسة العامة. وقد تحسن الأول فيما بقي الثاني مقيداً.[٢]

ويأتي تصريح ديسمبر ٢٠١٠ بعدم وجود نائب يمثل الجماعة، عقب قرار عدم المشاركة في الإعادة، بوصفه نهاية مختلفة لمسار المشاركة في تلك الانتخابات. وتُسند تهمة التزوير في التصريح إلى الجهة التي أعلنتها. أما السجل التاريخي للاتحاد البرلماني الدولي فيعرض انسحاب قوى معارضة والخلاف على العملية الانتخابية، بما يتيح مقابلة الرواية الداخلية بسجل مؤسسي مستقل.[٣] [٤].

---

1) El-Ghobashy, “Metamorphosis,” 377–381. Source

2) Hamzawy and Brown, The Egyptian Muslim Brotherhood, 28–29. Source

٣) حسين، «ليس لنا نائب في مجلس الشعب»، ٨ ديسمبر ٢٠١٠. المصدر

4) Inter-Parliamentary Union, “Egypt: Majlis Al-Chaab, Elections in 2011,” PARLINE historical election record, sections “Background” and “Distribution of seats.” Source

وتشير هذه المقارنة إلى أن تفسير النتائج يتطلب إدخال تصميم النظام السياسي في الحساب. فلا يدل ضعف الحصيلة التشريعية، وحده، على ضعف معرفة النواب، ولا يثبت فوزهم أن مسار المشاركة قادر على تعديل قواعد السلطة. ويصبح السؤال الأدق: ما الذي كان يمكن تحقيقه داخل الاختصاص المتاح، وما الذي كان يتطلب تغيراً في شروط المنافسة نفسها؟

وتكشف الحالة أيضاً عن كلفة التوقعات. فإذا قُدمت المشاركة على أنها طريق مضمون للإصلاح، رفعت النتائج المحدودة احتمال خيبة الأمل. وإذا قُدمت باعتبارها مجالاً جزئياً للرقابة والتمثيل، أمكن تقويمها على أساس أقرب إلى صلاحياتها. وتستخلص الدراسة من ذلك أن وضوح الوعد السياسي جزء من قابلية المؤسسة لمحاسبة نفسها، لا مجرد صياغة إعلامية.

المبحث الثالث الانتقال السياسي وتجربة الحكم بين ٢٠١١ و٢٠١٣

المطلب الأول العلاقة بين الجماعة والحزب ومؤسسات الدولة

غيّر الانتقال الذي أعقب سقوط مبارك نطاق الفرص؛ فأصبح تأسيس حزب والمنافسة العلنية على السلطة ممكنين في صورة جديدة. لكن المؤسسات التي أدارت المرحلة الانتقالية لم تنشأ جميعها من انتخابات عامة، ولم تستقر العلاقة بين سلطاتها. لذلك يجب تفسير قرارات الجماعة والحزب ضمن هذا التداخل بين فتح المشاركة وبقاء مراكز قوة مستقلة عنها.

ويثبت بيان مجلس الشورى في أبريل ٢٠١١ حضور الجماعة في تأسيس الحزب وتحديد نطاق المشاركة. وبالاقتران مع تسمية قياداته، التي ناقشها الفصل الرابع، تتحدد نقطة البداية بوصفها إنشاء حزب من داخل حركة أوسع. ولا يجيز ذلك افتراض أن الحزب والرئاسة والدعوة صاروا شخصاً مؤسسياً واحداً؛ فكل واقعة تحتاج إلى تعيين صاحب الاختصاص وصاحب التأثير.[١]

١) مجلس شورى جماعة الإخوان المسلمين، «نص البيان الختامي لمجلس شورى الإخوان المسلمين في انعقاده الثاني بالدورة الرابعة ٢٠١٠–٢٠١٤م»، إخوان أونلاين، ٣٠ أبريل ٢٠١١. المصدر

وفي بيان ٣١ مارس ٢٠١٢، بررت الجماعة والحزب ترشيح خيرت الشاطر بتعثر عمل المؤسسات المنتخبة واستمرار الحكومة ومخاوف تهدد الانتقال. يمثل البيان شاهداً على تفسيرهما لتغيير قرار عدم الترشيح، ولا يثبت بنفسه صحة جميع الاتهامات التي وجهها إلى الأطراف الأخرى. ثم أُعلن ترشيح محمد مرسي احتياطياً، مع تأكيد سلامة الموقف القانوني للشاطر؛ وتظهر في الصفحة المستخدمة مفارقة تاريخية بين تاريخ النشر وتاريخ توقيع البيان، أثبتتها الحاشية.[١] [٢]

ويكشف هذا التعاقب عن قرار يراد به توسيع القدرة على حماية المشروع عبر الوصول إلى موقع أعلى. غير أن التوسع في الطموح يوسع معه مجال المسؤولية والمخاطر. فقد يتيح المنصب صلاحيات جديدة، لكنه يجعل الفاعل مسؤولاً عن إدارة جهاز عام وعن توقعات جمهور يتجاوز أعضاءه. ولا تحسم سلامة الدافع المعلن مسألة الجاهزية لهذه النقلة.

ويثبت تقرير مركز كارتر نتيجة الجولة الثانية بفوز مرسي بنسبة ٥١,٧٣٪ من الأصوات الصحيحة، بعد حصوله على ٢٤,٧٨٪ في الجولة الأولى. الفرق بين النسبتين يقع في منافستين مختلفتين من حيث عدد المرشحين وخيارات الناخبين؛ فلا يساوي قياساً لحجم الجماعة أو لهوية مؤيديها. لكنه يبين أن التفويض الرئاسي لا يُختزل في عضوية التنظيم، وأن تفسيره يتطلب الاعتراف بتعدد دوافع التصويت.[٣]

ويعرض التقرير كذلك حكم ١٤ يونيو ٢٠١٢ المتعلق بقانون انتخاب مجلس الشعب، وما أعقبه من حل المجلس، ثم الإعلان المكمل في ١٧ يونيو. كانت هذه التحولات جزءاً من البيئة التي دخل فيها الرئيس المنتخب الحكم، وتبين أن الفوز لم

---

١) جماعة الإخوان المسلمين وحزب الحرية والعدالة، «بيان للرأي العام حول موقف جماعة الإخوان المسلمين وحزب الحرية والعدالة من الرئاسة»، ٣١ مارس ٢٠١٢، النص الذي نشره محمد شوشة بعنوان «نص بيان الإخوان المسلمين حول ترشيح الشاطر لرئاسة الجمهورية»، الشروق، اليوم نفسه. المصدر

٢) جماعة الإخوان المسلمين وحزب الحرية والعدالة، «بيان من جماعة الإخوان المسلمين وحزب الحرية والعدالة»، إخوان أونلاين. يحمل رأس الصفحة تاريخ ٧ أبريل ٢٠١٢، ويحمل توقيع البيان تاريخ ٨ أبريل ٢٠١٢؛ يُحفظ هذا الاختلاف ولا يُسوّى افتراضاً. المصدر

3) The Carter Center, Presidential Election in Egypt: Final Report, May–June 2012 (December 21, 2012), 11–13, 61–63. Source

يضع كل السلطات في يده. ويظل وجود القيود مختلفاً عن استحالة الاختيار؛ إذ يلزم بحث القرارات التي اتخذها داخلها والبدائل التي نظر فيها.[١]

وتقود الحالة إلى تمييز ثلاثة أنواع من الشرعية: التفويض الانتخابي، والاختصاص الدستوري، والقبول السياسي الذي يسمح بالتعاون. وقد يملك الفاعل الأول وتظل حدود الثاني متنازعاً عليها ويضعف الثالث. ومن ثم لا يكفي معيار واحد لتفسير الاستقرار أو التعثر؛ كما لا يؤدي ضعف القبول السياسي بذاته إلى إلغاء نتيجة انتخابية أو إباحة العنف ضد أصحابها.

المطلب الثاني القرارات والتحالفات وإدارة الاختلاف والنتائج في ضوء السياق والقوى الأخرى

تمثل أزمة الإعلان الدستوري في نوفمبر ٢٠١٢ حالة يمكن ضبطها بنص القرار نفسه. فالإعلان مؤرخ في ٢١ نوفمبر وأُعلن في ٢٢ منه، ونصت مادته الثانية على تحصين الإعلانات والقوانين والقرارات الرئاسية خلال المدة التي حددها، ومنعت المادة الخامسة حل مجلس الشورى والجمعية التأسيسية قضائياً، ووسعت السادسة مجال التدابير عند الخطر. وقدمت ديباجته حماية الثورة ومواجهة النظام السابق تعليلاً لهذه الصلاحيات.[٢]

وتكشف المقارنة مع التزام الحزب المعلن باستقلال القضاء والفصل بين السلطات توتراً محدداً: حماية المؤسسات الانتقالية استُخدمت لتبرير تقييد الرقابة على قرارات الرئيس نفسه. وهو استنتاج قائم على مقابلة نصين، ولا يحتاج إلى افتراض نية دائمة لاحتكار الحكم. كما أن وصف التدبير بالمؤقت لا يلغي أثره خلال مدة نفاذه أو احتمال اتساع تفسير الخطر الذي يستند إليه.

---

1) The Carter Center, Presidential Election in Egypt, 11–13, 61–63. Source

٢) رئاسة جمهورية مصر العربية، الإعلان الدستوري الصادر في ٢١ نوفمبر ٢٠١٢ والمعلن في ٢٢ نوفمبر، المواد ٢ و٥ و٦، النص المنشور لدى وكالة الأنباء السعودية في ٢٢ نوفمبر ٢٠١٢؛ ويطابق تاريخُ الإصدار سجلَّ الوثيقة في منشورات قانونية، رقم ٤٢٦٢. المصدر

وفي إعلان ٨ ديسمبر أُلغي إعلان نوفمبر مع إبقاء آثاره صحيحة، واستمر ترتيب الاستفتاء على مشروع الدستور، كما نُص على عدم قبول الطعن في الإعلانات الدستورية. فالتراجع كان محدداً، ولم يعد الوضع تلقائياً إلى ما كان عليه قبل الأزمة. وتوضح المقارنة أهمية قراءة مادة الإلغاء والآثار المستبقاة معاً، بدلاً من الاكتفاء بعنوان «إلغاء الإعلان».[١]

والآلية التي ترجحها هذه الحالة هي أن توسيع السلطة لحل مأزق مؤسسي يمكن أن يزيد شك الأطراف في قواعد المنافسة، فيرفع كلفة الاتفاق التالي. لكن النصوص وحدها لا تقيس مقدار ما أحدثه الإعلان من تغير في تأييد المواطنين، ولا تتيح عزو جميع الاحتجاجات اللاحقة إليه. وتبقى الدلالة المحققة تعارضاً بين التزام سابق وضمانة مؤسسية جرى تعطيلها جزئياً، مع مراجعة لم تزل جميع آثار التعطيل.

ويعرض بيان القوات المسلحة في ٣ يوليو ٢٠١٣ تعطيل العمل بالدستور وتولي رئيس المحكمة الدستورية إدارة المرحلة الانتقالية. ويبرر مصدر البيان فعله بالاستجابة للحركة الشعبية وإنهاء الانقسام، في حين كان الأثر المباشر إنهاء رئاسة مرسي بقرار عسكري خارج آلية التنافس الانتخابي. وتُميز الدراسة بين تبرير الفاعل وبين وصف الإجراء وما أحدثه في مصدر السلطة.[٢]

ولا يفسر هذا الحدث بعامل منفرد. فثمة خلاف على إدارة المرحلة والتحالفات والحقوق، وثمة مؤسسات تملك القوة وتعطل المسار أو تعيد تشكيله. ولا تسمح الأدلة التي عولجت هنا بتوزيع أوزان رقمية على هذه العوامل أو بإثبات أن تغيير قرار واحد كان كفيلاً بمنع النهاية. لكنها تمنع تفسير العزل باعتباره مجرد نتيجة انتخابية معاكسة، كما تمنع استنتاج أن كل نقد لأداء الرئاسة كان تأييداً له.

---

١) رئاسة جمهورية مصر العربية، الإعلان الدستوري الصادر في ٨ ديسمبر ٢٠١٢، المواد ١ و٣ و٤، منشور بعنوان «ننشر النص الكامل للإعلان الدستوري الجديد»، إخوان أونلاين، ٩ ديسمبر ٢٠١٢. المصدر

٢) القيادة العامة للقوات المسلحة المصرية، بيان ٣ يوليو ٢٠١٣، النص المنشور بعنوان «نص بيان القوات المسلحة لخارطة طريق المرحلة الانتقالية»، الشروق، ٣ يوليو ٢٠١٣. الإحالة تثبت الإجراءات المعلنة وتبرير الجهة المصدرة لها. المصدر

وتمتد حدود الدراسة إلى ما وقع في بقية سنة ٢٠١٣، ومنها فض اعتصام رابعة في ١٤ أغسطس. وقد وثقت هيومن رايتس ووتش، في تحقيق نشرته سنة ٢٠١٤، مقتل ٨١٧ شخصاً على الأقل في رابعة وحدها، ووصفت القتل الواسع بأنه يرجح أن يرقى إلى جرائم ضد الإنسانية. تُنسب الأعداد والتوصيف إلى المنظمة، ولا يقدم التوصيف باعتباره حكماً قضائياً نهائياً.[١]

وتدخل هذه الواقعة في تفسير نهاية المجال السياسي المتاح، وفي تقويم أثر استعمال الدولة للقوة على حياة الأفراد والمؤسسات. ولا تتحول مسؤولية أي قيادة عن تقديراتها السياسية إلى تبرير لقتل المتظاهرين، كما لا يمنع تعرض الحركة للقمع من فحص قراراتها السابقة. وتكمن دقة التحليل في جمع السؤالين مع حفظ استقلال المسؤولية عن كل فعل.

وتبرز من هذه الحالة نتيجة تتصل بالخريطة كلها: القدرة على الصمود والتعبئة والوصول إلى موقع منتخب تختلف عن القدرة على تأسيس اتفاق مستقر حول قواعد الدولة. وقد اجتمعت خبرة تنظيمية واسعة مع انتقال سريع إلى مسؤوليات جديدة، داخل بيئة شديدة التنازع. وتحدد هذه الصياغة موضع المشكلة المؤسسية دون اختزالها في نقص الإخلاص، أو ردها كلها إلى قوة الخصوم.

تجمع المقارنة الآتية ما تثبته الحالات وحدود التفسير الذي تتيحه. ولا تمثل درجات كمية للنجاح والفشل، بل خلاصات مرتبطة بنوع الدليل.

الحالة	النتيجة المدعومة	حد الاستنتاج
الانتشار المبكر	تعدد وظائف العمل وتقنين صلات الوحدات	وجود القاعدة لا يثبت تطبيقها المتساوي أو حجم التأييد
الخازندار ١٩٤٨	إقرار داخلي بالفعل واختلاف في توزيع المسؤولية	تحتاج تفاصيل الأمر والمحاسبة إلى أصول إضافية

1) Human Rights Watch, “Egypt: Rab’a Killings Likely Crimes against Humanity,” August 12, 2014, reporting the findings of All According to Plan. The report concerns events within the study period; its legal characterization is attributed to the organization, not presented as a court judgment. Source

الحالة	النتيجة المدعومة	حد الاستنتاج
السجال في المحنة	تعدد التأويلات وإمكان المراجعة من داخل المرجعية	لا تقاس درجة انتشار كل تأويل من النصوص وحدها
المشاركة حتى ٢٠١٠	اتساع التمثيل مع قيود على التأثير التشريعي	عدد المقاعد لا يساوي قدرة تغيير السياسة
الانتقال إلى الرئاسة	اتساع التفويض والمسؤولية في بيئة صلاحيات متنازعة	لا تختزل أصوات الانتخاب في عضوية التنظيم
أزمة ٢٠١٢ ونهاية ٢٠١٣	توتر ضمانات الرقابة ثم تدخل عسكري وقمع واسع	يتوزع التفسير بين قرارات الفاعلين وقدرات الدولة والخصوم

وتظهر عبر الحالات آلية مشتركة: يتغير أثر المرجعية بحسب المؤسسة التي تترجمها والسياق الذي تعمل فيه. فقد دعمت الروابط استمرار العمل، ولم تضمن وحدها وضوح التفويض أو كفاءة الرقابة أو إدارة الاختلاف. ويؤسس هذا الاستنتاج للفصل الأخير، الذي يبني معايير للمراجعة من الأدلة السابقة، ويصرح بحدود ما يمكن أن يوصي به البحث.

الفصل السادس معايير التقويم ومجالات المراجعة

لا تقبل التجربة حكماً كلياً واحداً بالنجاح أو الفشل من غير تحديد المقصود بالنتيجة. فقد تنجح مؤسسة في حفظ روابطها وتفشل في حماية رقابتها الداخلية، أو تحقق تمثيلاً واسعاً وتتعثر في إنفاذ برنامجها. ويستخلص هذا الفصل معايير للتقويم من أسئلة الدراسة ونتائج الحالات، ثم يحدد مجالات مراجعة تتناسب مع قوة الأدلة.

والمقترحات الواردة هنا استنتاجات بحثية تخص تصميم المؤسسة وحقوق أعضائها وعلاقتها بالمجال العام. لا تنسب إلى الجماعة، ولا تُقدم بوصفها مساراً تاريخياً محتوماً. كما لا تتخذ النتيجة اللاحقة أساساً وحيداً للحكم على معقولية قرار سابق؛ بل يُراجع ما كان متاحاً وقت اتخاذه.

المبحث الأول بناء معيار معلن

المطلب الأول الاتساق بين المقاصد والممارسة

يبدأ التقويم بتحديد الالتزام الذي يمكن نسبته إلى الجهة المسؤولة. فعبارة تربوية صادرة عن المؤسس تُختبر في مجالها، ووعد حزبي مؤرخ يُقارن بقرار الحزب أو المسؤول المنتمي إليه، ومادة لائحية تُقاس بإجراءات تنفيذها. ويمنع هذا الضبط محاسبة كل فاعل على جميع ما ورد في التراث، كما يمنع إعفاء المؤسسة من تعهد رسمي بحجة تنوع الأقوال داخلها.

وقد أظهرت أزمة نوفمبر ٢٠١٢ إمكان المقارنة المباشرة بين إعلان استقلال القضاء والفصل بين السلطات وبين إجراء تحصين قرارات الرئاسة. ويثبت التباعد هنا في ضمانة محددة، دون الحاجة إلى الحكم على الاعتقاد الشخصي للرئيس أو على إخلاص جميع أعضاء الجماعة. وتصبح النتيجة أقوى لأنها قابلة للتعيين والمراجعة.

ويُستخدم المعيار نفسه في قراءة الشورى الداخلية. فوجود مجلس أو تصويت يدل على إجراء، بينما يتطلب تحقق المحاسبة معرفة المعلومات المتاحة للمشاركين وحرية الاعتراض ونتيجة المساءلة. وفي حالة النظام الخاص ظهر، من خلال الروايات، أن شدة الارتباط بسلطة القيادة لم تمنع التنازع على معنى الإذن. لذلك لا تُجعل الثقة الشخصية بديلاً من ضبط الصلاحية.

ويظل الاتساق معياراً ضرورياً لكنه غير كافٍ بمفرده. فقد يلتزم فاعل بقاعدة معلنة تنطوي هي نفسها على تمييز أو على تقييد حق. وعندئذ يجب فصل سؤال الوفاء بالوعد عن سؤال عدالة مضمون الوعد. وتتيح هذه التفرقة قراءة الجماعة من داخل لغتها، مع إبقاء حقوق المختلفين معياراً عاماً لا يتوقف على موافقتهم لتصورها.

المطلب الثاني الكفاءة والحقوق والمحاسبة والأثر العام والآثار غير المقصودة

تقاس الكفاءة بنسبة النتائج ذات الصلة إلى الموارد والوقت والصلاحيات المتاحة. وليس المقصود تحويل العمل العام كله إلى أرقام؛ بل تعيين ما أنجز وما تعثر ولماذا.

ففي البرلمان ينبغي فصل كشف المشكلة عن إقرار الحل وعن تطبيقه، وفي الخدمة ينبغي فصل عدد العمليات أو المستفيدين عن الجودة وعدالة الوصول.

أما الحقوق فتحدد قيوداً على الوسيلة، ولا تختزل في عنصر يمكن تعويضه بزيادة الإنجاز في مجال آخر. فالتوسع الخدمي لا يبرر حرمان المختلف من حقه، والنجاح الانتخابي لا يرفع الرقابة عن السلطة، وفشل الحوار لا يبيح الاعتداء. ويطبق هذا المعيار على الحركة والدولة والقوى المنافسة على السواء، دون مساواة آلية بين أفعالها أو قدراتها.

وتشمل المحاسبة معرفة من اتخذ القرار وبأي تفويض، وإمكان طلب المعلومات والاعتراض وفرض التصحيح. وقد تكون المؤسسة قادرة على معاقبة العضو عند مخالفة التعليمات، لكنها أضعف في تقويم القيادة إذا أخطأت التقدير. ولهذا يميز البحث بين الانضباط الذي يحمي تنفيذ القرار، والرقابة التي تراجع صلاحيته.

ويضيف الأثر العام جمهوراً أوسع من أصحاب المشروع. فتدخل في التقويم مصالح من تلقى الخدمة، ومن نافس في الانتخابات، ومن تحمل كلفة الصدام أو تغير السياسة. وتظهر الآثار غير المقصودة حين يضعف إجراءٌ قصد حمايةَ المؤسسة الثقةَ بها، أو حين يولد نجاحُها ردَّ فعل من سلطة تخشى المنافسة. الأول يفتح سؤال تصميم القرار، والثاني يفتح سؤال سلوك الخصم ومسؤوليته.

المعيار	سؤال الفحص	الدليل المناسب
الاتساق	هل وافق الفعل الالتزام المحدد؟	نص الالتزام والقرار وتاريخاهما
الكفاءة	ما النتيجة الممكنة ضمن الموارد والصلاحية؟	حسابات وأداء موثق ومقارنة بالبدائل
الحقوق	هل حفظت الوسيلة حقوق المتأثرين؟	قواعد الأهلية والوصول والتظلم ووقائع الانتهاك
المحاسبة	من يراجع القرار ويصحح أثره؟	اختصاصات ومحاضر ونتائج مراجعة
الأثر العام	ماذا تغير للناس خارج المؤسسة؟	بيانات مستقلة وشهادات متعددة الأطراف

المعيار	سؤال الفحص	الدليل المناسب
الأثر غير المقصود	ما النتائج التي تجاوزت الهدف المعلن؟	تسلسل الوقائع وردود الفعل وبدائل التفسير

ولا تضع الدراسة مجموعاً عددياً موحداً لهذه المعايير، لأن البيانات المتاحة لا تسند أوزاناً دقيقة، ولأن بعضها يتعلق بحقوق لا يصح إذابتها في متوسط حسابي للإنجاز.

المبحث الثاني تفسير النتائج

المطلب الأول أثر البنية والتربية والقيادة

تدعم نتائج الفصلين الثاني والخامس أن الروابط التربوية والتنظيمية قدمت مورداً للاستمرار وتوزيع العمل. لكنها لم تمنح بالضرورة خبرة مناسبة لكل مجال جديد. فالعلاقة التي تصلح لحفظ جماعة طوعية قد تحتاج إلى تعديل حين تدير مؤسسة مهنية متعددة الانتماءات أو تتولى وظيفة عامة.

ويظهر أثر البنية في طريقة انتقال المعلومات إلى القرار. فإذا عُدّت التقارير عن التنفيذ دليلاً على صحة السياسة، ضاقت مساحة التمييز بين حسن الالتزام وجودة الاختيار. وإذا تركز اعتماد الرأي في دائرة صغيرة مع نقص المعلومات المخالفة، أمكن أن تتكرر الأخطاء حتى مع حضور مشاورات كثيرة. يحدد هذا التحليل آلية محتملة للفحص، ولا يدعي قياس انتشارها في كل مستوى من الجماعة.

وتؤثر القيادة كذلك في حدود الاجتهاد المقبول. فقد تحفظ وحدة المؤسسة عند النزاع، وقد تجعل هذه الوحدة هدفاً يطغى على مراجعة القرار. وتكشف الروايات عن الجهاز الخاص أن سلطة المؤسس الرمزية لم تلغ استقلال بعض التأويلات التنفيذية؛ وتكشف وثائق ٢٠١١ أن إنشاء حزب متخصص لم يقطع تلقائياً صلته بمؤسسة الجماعة. في الحالتين يتعين ضبط العلاقة، لا الاكتفاء باسم القيادة أو باسم التخصص.

أما التربية فتُختبر في قدرتها على تنمية الحكم المسؤول، إلى جانب الالتزام. ويمكن أن يجتمع احترام المرجعية مع تدريب العضو على بيان حدود معرفته وطلب الدليل

والاعتراض على سوء التطبيق. وتستند قيمة هذا الاتجاه إلى مشكلة الفصل بين النية والنتيجة التي أبرزتها الحالات، لا إلى افتراض أن الأعضاء يفتقرون جميعاً إلى هذه الصفات.

المطلب الثاني أثر الدولة والخصوم والتحالفات والموارد والظروف وتفاعلها مع العوامل الداخلية

بيّنت حالات المشاركة أن القانون وتوزيع السلطات يغيران مجال الفعل المتاح. فقد دفعت قواعد الانتخاب إلى تحالفات مخصوصة، وقيدت سيطرة الحزب الحاكم الأثر التشريعي، ثم وسع الانتقال السياسي مجال الوصول إلى المناصب مع استمرار تنازع الاختصاص. ولذلك يظل التفسير الذي يرد كل نتيجة إلى البنية الداخلية ناقصاً.

وفي المقابل، لا تعمل القيود الخارجية بالطريقة نفسها على كل قرار. فوجود تهديد حقيقي قد يفسر طلب توسيع السلطة، لكنه لا يثبت أن الصيغة المختارة كانت الخيار الوحيد أو أنها أقل الخيارات كلفة. ويُختبر التفسير بمقارنة مقدار القيد بما بقي من بدائل، وبالبحث عن الدليل الذي يجعل أحدها ممكناً أو متعذراً.

وتحتاج التحالفات إلى التمييز بين اتفاق على موقف جزئي واتفاق على قواعد مستمرة. فقد تتلاقى أطراف في مواجهة منع أو في انتخابات، ثم تختلف عند توزيع المسؤوليات أو تفسير الحقوق. ولا يكفي رصد الانقسام لإثبات أن طرفاً واحداً سببه؛ بل يُبحث التزام كل طرف بما وافق عليه، وقدرته على تغيير الموقف، والأثر الذي أحدثه فعله في الآخرين.

وتمنع نهاية ٢٠١٣ مساواة تنازع القوى المدنية بالقدرة العسكرية على إنهاء المسار. فحجم الموارد واحتكار السلاح وأجهزة الإدارة عوامل تجعل أفعال الدولة ذات أثر مختلف. ويمكن للحركة أن تخطئ في تقدير هذه القوة، بينما تبقى الجهة التي تستخدمها مسؤولة عن فعلها. وهكذا يحفظ التفسير المتعدد كلاً من مجال الاختيار وعدم تكافؤ القدرة، بدلاً من أن يذيب أحدهما في الآخر.

المبحث الثالث مجالات المراجعة المستندة إلى الأدلة

المطلب الأول التربية والشورى والتخصص والعلاقة بين الجماعة والحزب

تتجه المراجعة التربوية المستفادة من البحث إلى وصل المعنى بالقدرة على التحقق. ويشمل ذلك التمييز بين النص والتفسير والقرار، وقراءة شهادة المؤيد مع الشهادة المخالفة، وتقويم الأثر دون جعل حسن النية جواباً كافياً. وقد برهنت مقابلة الروايات التاريخية على ضرورة هذه المهارات لحماية المعرفة من الانتقاء ومن التعميم.

وفي الشورى، تتحدد الأولوية البحثية في توثيق الاختصاص وأسباب القرار وحجج الاعتراض وكيفية تعديل الموقف. فعند تغير قرار مؤثر، مثل المشاركة في انتخاب أو توسيع ولاية هيئة، ينبغي أن يكون موضع التغير ودليله قابلاً للفهم. ويعالج هذا المقترح مشكلة غموض التفويض التي ظهرت في الحالات؛ ولا يفترض أن نشر كل معلومة شخصية أو كل تفصيل إداري لازم للمحاسبة.

ويعني التخصص تعيين صاحب المعرفة وصاحب القرار وصاحب الرقابة، مع بيان العلاقة بينهم. فاستشارة المختص لا تحقق الغرض إذا لم يُعرف كيف استُخدم رأيه أو لماذا رُفض. كما أن صلاح الفرد تربوياً لا تمنحه أهلية فنية لجميع الوظائف. ويُستخلص هذا الفصل بين الأدوار من تفاوت متطلبات الخدمة والنقابة والبرلمان والدولة.

أما العلاقة بين الجماعة والحزب فتحتاج إلى حدود معلنة للتمويل والترشيح واعتماد السياسة والمساءلة، بحيث يعرف عضو الحزب والناخب الجهة التي يمكن محاسبتها. ولا يحسم البحث نموذجاً واحداً صالحاً لكل ظرف؛ لكنه يرجح أن وضوح هذه الحدود شرط لأي ادعاء بالاستقلال الوظيفي. ويكتسب ذلك أهمية أكبر عند اجتماع الانتماء التنظيمي والمنصب العام.

وفي كل هذه المجالات، تُقاس المراجعة بتغير يمكن ملاحظته: إجراء تظلم يعمل، أو صلاحية رقابية محددة، أو معيار أهلية معلن، أو تصحيح موثق لقرار. وتبقى إعادة صياغة الخطاب خطوة غير كافية إذا لم يتغير موضع المسؤولية أو حق المتأثرين في الاعتراض.

المطلب الثاني بدائل التطوير وحدود انتقالها إلى بيئات أخرى

تسمح نتائج البحث بمقارنة بدائل مؤسسية دون تحويلها إلى خطة سياسية للحركة. فقد تُفصل الهيئات الدعوية والخدمية والحزبية قانونياً وإدارياً، أو تُنشأ داخل إطار أوسع اختصاصات مستقلة وقيود على انتقال الموارد والقرارات. وتُقاس كل صيغة بوضوح المسؤولية وقابلية الرقابة وحقوق الأعضاء والمواطنين، لا باسمها أو بما تعد به من كفاءة.

ويقدم الفصل القانوني حدوداً ظاهرة للمساءلة، لكنه لا يضمن استقلالاً فعلياً إذا بقيت القيادة والتمويل والتوجيه متماثلة بلا قواعد معلنة. وفي المقابل، قد يحفظ إطار جامع بعض التعاون لكنه يزيد احتمال تنازع الولاءات. لذلك تُفحص كل صيغة في ممارسة الاختصاص والحسابات والتعيينات، مع مراعاة قوانين البيئة المعنية.

وتظل المراجعة التاريخية نفسها مجالاً للتطوير المعرفي. فإتاحة وثائق مؤرخة، وحفظ روايات متعددة، وبيان التعديلات بين نسخ اللوائح، تساعد الباحث والقارئ على التمييز بين الاستمرار والتغير. وقد كشفت هذه الدراسة أن نقص الأصول لا يُعالج بتكرار الرواية، وأن التصريح بحد الدليل أدق من سد الفجوة بحكم جازم.

ولا تنتقل المقترحات إلى بيئة أخرى قبل فحص نظامها القانوني وعلاقتها بالدين وتاريخ أحزابها ومؤسساتها. فالتجربة المصرية تقدم أسئلة وأمثلة وحدوداً، بينما تحتاج دعوى التعميم إلى مقارنة مستقلة. ويقتصر الاستنتاج العابر للحالات هنا على أهمية وضوح التفويض وحماية الحقوق وإمكان التصحيح؛ أما الأشكال التنظيمية التفصيلية فتظل مشروطة بالسياق.

وينتهي التقويم إلى أن بقاء المؤسسة وصدق مقاصد أعضائها لا يغنيان عن مساءلة الوسائل، وأن نقد الوسائل لا يستلزم نفي كل قيمة للعمل الاجتماعي والتربوي. وقد أتاح الجمع بين المنظور الداخلي والوثيقة والمقارنة التاريخية تحديد مواضع القوة ومواطن الخلل على مستوى يمكن فحصه. وهذا هو الحد الذي يستند إليه البحث في إجابته الختامية.

الخاتمة

تناولت الدراسة خريطة دعوة الإخوان المسلمين في مصر من ١٩٢٨ إلى ٢٠١٣ بوصفها علاقة بين مرجعية وبناء مؤسسي ومنهج تغيير وتجربة تاريخية. وانطلقت من تعريف الجماعة لنفسها، ثم قابلت هذا التعريف بوظائف النصوص وقواعد المؤسسة وقرارات مؤرخة. وتبين أن فهم الحركة من داخل أدبياتها يحتاج إلى التمييز بين سلطة المقصد وسلطة التفسير وسلطة القرار، مع إرجاع كل منها إلى صاحبه وسياقه.

وفي الإجابة عن سؤال المرجعية والهوية، أظهرت القراءة أن النصوص المؤسسة تجمع أفقاً دينياً شاملاً ومقاصد اجتماعية وسياسية، لكنها لا تقدم وحدها برنامجاً مؤسسياً ثابتاً لجميع الأزمنة. كما بيّن ضبط مراتب العمل أن الصياغات الشائعة قد تُسقط عناصر أو تُبدل ترتيبها. ومن ثم فإن التعريف العلمي يستعيد ألفاظ المصادر ووظائفها، ويبين ما أضافته الشروح اللاحقة.

وفي سؤال التربية والتنظيم، برزت صلة الالتزام الديني بالعلاقات المتكررة والتكافل وقواعد العضوية. وقد منحت هذه الصلة المؤسسة مورداً للاستمرار، بينما بقيت المشاركة في القرار وتوزيع الخبرة والمحاسبة مسائل تحتاج إلى إجراءات مستقلة. وتوصل البحث إلى أن كثافة التضامن لا تساوي تلقائياً كفاءة القرار، وأن الطاعة والتشاور والرقابة وظائف مترابطة لكنها غير مترادفة.

وفي سؤال منهج التغيير، ظهرت المراحل بوصفها وظائف متداخلة وترتيباً معللاً بظروف التأسيس، لا سلماً زمنياً يمر فيه المجتمع كله بدرجات متطابقة. وتنوعت الوسائل بين التعليم والخدمة والعمل المهني والسياسي، وتغيرت دلالات القوة والثورة والسلمية بحسب النص والمرحلة. ولا تسند المادة تركيب موقف واحد من فقرات متباعدة أو إرجاع كل اختيار تاريخي إلى نص مؤسس بعينه.

وفي سؤال المجتمع والدولة، كشفت المقارنة تطوراً في صياغات التعددية والسيادة والمواطنة، مع استمرار مسائل تتعلق بأهلية المناصب وتفسير المرجعية وحدود دور الهيئات الدينية. كما أبرزت ضرورة فصل العضوية الخاصة عن الحقوق العامة، والتمييز بين الجماعة والحزب وأجهزة الدولة. ولا تُحسم هذه العلاقات بمجرد إعلان الشمول أو التخصص؛ بل بطريقة توزيع الاختصاص والمسؤولية.

وفي سؤال التجربة، كشفت الحالات أن النتائج تشكلت من تفاعل البنية مع القانون والفرص والقيادة والقوى المنافسة. فقد اتصل الانتشار بتعدد الأعمال وتقنينها، وأظهرت أزمة الجهاز الخاص خللاً في ضبط التفويض والمحاسبة، ووسعت المشاركة الانتخابية خبرةً وتمثيلاً مع بقاء قيود على أثرهما. أما تجربة الحكم فأبرزت الفارق بين الفوز بموقع منتخب وبين بناء اتفاق مستقر على قواعد الدولة، وانتهت بتدخل عسكري وقمع لا يصح اختزالهما في تقويم أداء الجماعة.

وفي سؤال التقويم، خلص البحث إلى ضرورة إعلان المعيار والفصل بين الاتساق والكفاءة والحقوق والمحاسبة. فلا يُختزل النجاح في البقاء أو عدد الأعضاء والمقاعد، ولا يُستنتج من التعثر بطلان كل عمل سابق. وتقوم المراجعات المقترحة على وضوح التفويض، وتوثيق القرار، واستقلال الرقابة، وإعطاء الخبرة موضعاً محدداً، وضبط العلاقة بين المؤسسات الطوعية والسلطة العامة.

وتتحدد الإجابة عن السؤال الرئيس في أن المرجعية وفرت لغة للمعنى والانتماء وحدوداً معلنة للعمل، وأن التربية والتنظيم نقلا هذه اللغة إلى علاقات وقدرات، بينما أعادت الممارسة في سياقات متغيرة تشكيل الوسائل وبعض التفسيرات. وقد تحقق اتساق في مواضع وتباعد في أخرى، ولم يكن أي منهما نتيجة آلية للأفكار وحدها أو للضغط الخارجي وحده. ويقتضي تفسيره تعيين الآلية والدليل في كل حالة.

وتظل النتائج مقيدة بطبيعة المادة. فالدراسة تحليل وثائقي نوعي لحالات مختارة؛ لم تُجر مقابلات أصلية أو مسحاً ميدانياً، ولم تدّع الاطلاع على كامل الأرشيف أو جميع محاضر القرار. واعتمدت بعض الأعمال من خلال ملخصاتها أو سجلاتها الببليوغرافية عند التعريف بها، وفصلت ذلك عن الاستدلال من نصوص قُرئت فعلاً. كما أبقت بعض الروايات المبكرة في دائرة الترجيح المشروط لعدم توافر أصول كافية لحسمها.

وتشمل مجالات البحث اللاحقة التي تنشأ من هذه الحدود دراسة الفروق بين الفروع المحلية، ومقارنة نسخ اللوائح وتطبيقاتها، وتوثيق عملية اتخاذ القرار من وجهات نظر متعددة، وفحص أثر الخدمات ببيانات مستقلة، ثم المقارنة مع بيئات خارج مصر. وهذه امتدادات لا تغير حدود الدراسة المنجزة، بل تبين ما يلزم لاختبار نتائجها وتوسيعها.

المصادر والمراجع

تجمع القائمة مصادر الدراسة والوثائق والحالات والأعمال المعروضة في مراجعة الأدبيات. وتحدد الحواشي موضع كل استشهاد وما إذا كانت الإحالة إلى نص كامل أو قسم منه أو ملخص أو سجل ببليوغرافي. تاريخ الاطلاع على المصادر الإلكترونية ٢٩ أكتوبر ٢٠٢٦.

المصادر والمراجع العربية

١) «الإمام الشهيد حسن البنا». إخوان ويكي. نص إلكتروني في السيرة. تاريخ الاطلاع ٢٩ أكتوبر ٢٠٢٦. المصدر

٢) «اللائحتان العامة والعالمية لجماعة الإخوان المسلمين». إخوان ويكي، نقلاً عن إخوان أونلاين. الجزء المصري متضمناً تعديلات مايو ٢٠٠٩. المصدر

٣) «النظام العام للإخوان المسلمين». إخوان ويكي. متن القانون المعدل سنة ١٩٤٨ واللوائح الملحقة به، مع تمييز تواريخ أقسامه. المصدر

٤) «حادث اغتيال الخازندار في الميزان». إخوان ويكي. يتضمن نقولاً عن محمود الصباغ ومحمود عساف؛ استُخدمت بوصفها روايات منقولة لا أصولاً أرشيفية. المصدر

٥) البنا، حسن. «رسالة التعاليم». إخوان ويكي. نص إلكتروني غير مرقم الصفحات. النص الإلكتروني

٦) البنا، حسن. «رسالة المؤتمر الخامس». إخوان ويكي. نص إلكتروني غير مرقم الصفحات. النص الإلكتروني

٧) البنا، حسن. «رسالة المؤتمر السادس». إخوان ويكي. نص إلكتروني غير مرقم الصفحات. المصدر

٨) البنا، حسن. «رسالة المنهج». أعاد نشرها عبده مصطفى دسوقي. إخوان أونلاين، ٦ ديسمبر ٢٠٠٩. هذا تاريخ إعادة النشر الإلكتروني. النص ومقدمة النشر

٩) البنا، حسن. «رسالة بين الأمس واليوم». إخوان ويكي. نص إلكتروني غير مرقم الصفحات. المصدر

١٠) البنا، حسن. «رسالة دعوتنا في طور جديد». إخوان ويكي. نص إلكتروني غير مرقم الصفحات. المصدر

١١) البنا، حسن. «رسالة دعوتنا». إخوان ويكي. نص إلكتروني غير مرقم الصفحات. النص الإلكتروني

١٢) البنا، حسن. «رسالة نظام الأسر». إخوان ويكي. نص إلكتروني غير مرقم الصفحات. النص الإلكتروني

١٣) البنا، حسن. مذكرات الدعوة والداعية. إخوان ويكي. نسخة إلكترونية غير مرقمة الصفحات. النص الإلكتروني

١٤) البيت الأبيض. «بيان الرئيس باراك أوباما حول مصر». ٣ يوليو ٢٠١٣. العنوان مترجم عن الإنجليزية. المصدر

١٥) القرضاوي، يوسف. التربية الإسلامية ومدرسة حسن البنا. ط٣. مكتبة وهبة، ١٩٩٢. يُدرج بوصفه تفسيراً تربوياً من داخل المدرسة. السجل الببليوغرافي

١٦) القيادة العامة للقوات المسلحة المصرية. بيان ٣ يوليو ٢٠١٣. النص المنشور في الشروق، ٣ يوليو ٢٠١٣. المصدر

١٧) الهضيبي، حسن. دعاة لا قضاة. إخوان ويكي. نسخة إلكترونية تتضمن تقديم الناشر ومقدمة الكتاب. النص الإلكتروني

١٨) بديع، محمد. «بيان من الإخوان المسلمين بشأن الانتفاضة المباركة للشعب المصري ٢٩ يناير ٢٠١١م». إخوان أونلاين، ٢٩ يناير ٢٠١١. المصدر

١٩) توفيق، إسلام. «شورى الإخوان يسمي د. مرسي رئيساً للحرية والعدالة». إخوان أونلاين، ٣٠ أبريل ٢٠١١. المصدر

٢٠) جماعة الإخوان المسلمين وحزب الحرية والعدالة. «بيان للرأي العام حول موقف جماعة الإخوان المسلمين وحزب الحرية والعدالة من الرئاسة». ٣١ مارس ٢٠١٢. نقله محمد شوشة في الشروق. المصدر

٢١) جماعة الإخوان المسلمين وحزب الحرية والعدالة. «بيان من جماعة الإخوان المسلمين وحزب الحرية والعدالة» بشأن ترشيح محمد مرسي احتياطياً. إخوان أونلاين، أبريل ٢٠١٢؛ تاريخ الصفحة ٧ أبريل والتوقيع ٨ أبريل. المصدر

٢٢) جمهورية مصر العربية. دستور ٢٠١٢. النص التاريخي الملغى، قاعدة ويبو لكس، سجل ١٣١١٣. المصدر

٢٣) حزب الحرية والعدالة. «البيان التأسيسي لحزب الحرية والعدالة». إخوان أونلاين، ١٨ مايو ٢٠١١. نص البيان

٢٤) حسين، محمود. «الأمين العام للإخوان المسلمين: ليس لنا نائب في مجلس الشعب». إخوان أونلاين، ٨ ديسمبر ٢٠١٠. المصدر

٢٥) رئاسة جمهورية مصر العربية. الإعلان الدستوري الصادر في ٢١ نوفمبر ٢٠١٢. نشر نصه في وكالة الأنباء السعودية، ٢٢ نوفمبر ٢٠١٢؛ سجل منشورات قانونية ٤٢٦٢. المصدر

٢٦) رئاسة جمهورية مصر العربية. الإعلان الدستوري الصادر في ٨ ديسمبر ٢٠١٢. النص المنشور في إخوان أونلاين، ٩ ديسمبر ٢٠١٢. المصدر

٢٧) زكي، محمد شوقي. الإخوان المسلمون والمجتمع المصري. النسخة الإلكترونية في إخوان ويكي، أقسام الخدمات الثقافية والصحية والاقتصادية. المصدر

٢٨) سبيع، أحمد. «شورى الإخوان يقرر زوال عضوية أبو الفتوح من الجماعة». إخوان أونلاين، ١٨ يونيو ٢٠١١. المصدر

٢٩) عاكف، محمد مهدي. «المرشد العام يعلن نتيجة انتخابات مكتب الإرشاد». إخوان أونلاين، ٢١ ديسمبر ٢٠٠٩. المصدر

٣٠) عاكف، محمد مهدي. «مبادرة المرشد العام للإخوان حول المبادئ العامة للإصلاح في مصر». ٣ مارس ٢٠٠٤. النص الإلكتروني في إخوان ويكي. المصدر

٣١) عبد الحليم، محمود. الإخوان المسلمون أحداث صنعت التاريخ رؤية من الداخل. ٣ أجزاء. ط٤. دار الدعوة، ١٩٩٩. السجل الببليوغرافي

٣٢) عبد اللطيف، أميمة. في ظلال الإخوان: النساء في جماعة الإخوان المسلمين المصرية. أوراق كارنيغي، العدد ١٣. بيروت: مركز كارنيغي للشرق الأوسط، أكتوبر ٢٠٠٨. المصدر

٣٣) عساف، محمود. مع الإمام الشهيد حسن البنا. نسخة إلكترونية لدى إخوان ويكي؛ يذكر صدرها ١٩٩٣. تُستكمل بيانات الناشر من النسخة المطبوعة قبل اعتماد إحالة ورقية. النص الإلكتروني

٣٤) غانم، إبراهيم البيومي. «منهج التغيير في فكر الإمام حسن البنا (١ من ٢)». المجتمع، العدد ١٢١٩، ١ أكتوبر ١٩٩٦، ص ٤٦. النسخة المنشورة في أرشيف المجلة. المصدر

٣٥) غانم، إبراهيم البيومي. «منهج التغيير في فكر الإمام حسن البنا (٢ من ٢): العمل السياسي في إطار الشرعية القائمة». المجتمع، العدد ١٢٢١، ١٥ أكتوبر ١٩٩٦، ص ٥٠. النسخة المنشورة في أرشيف المجلة. المصدر

٣٦) غانم، إبراهيم البيومي. الفكر السياسي للإمام حسن البنا. ط١. دار التوزيع والنشر الإسلامية، ١٩٩٢. بيانات الطبعة

٣٧) قطب، سيد. معالم في الطريق. النص الإلكتروني في إخوان ويكي؛ استُخدمت الأقسام المحددة في الحواشي، دون نسبة صفحات إلى طبعة ورقية لم تُفحص. النص الإلكتروني

٣٨) كمال، أحمد عادل. «أحمد عادل كمال يتحدث لأول مرة عن دوره في اغتيال الخازندار». حوار إسلام أون لاين، معاد نشره في إخوان ويكي، دون تاريخ مثبت. المصدر

٣٩) مجلس النواب المصري. «دستور ١٩٢٣». قسم تاريخ الحياة النيابية. تاريخ الاطلاع ٢٩ أكتوبر ٢٠٢٦. المصدر

٤٠) مجلس شورى جماعة الإخوان المسلمين. «نص البيان الختامي لمجلس شورى الإخوان المسلمين في انعقاده الثاني بالدورة الرابعة ٢٠١٠–٢٠١٤م». إخوان أونلاين، ٣٠ أبريل ٢٠١١. المصدر

٤١) محمود، حسن. «لجنة شئون الأحزاب توافق رسميّاً على حزب الحرية والعدالة». إخوان أونلاين، ٦ يونيو ٢٠١١. المصدر

٤٢) مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والإستراتيجية. «قراءة في تاريخ البناء الدعوي لجماعة الإخوان المسلمين». إخوان ويكي. يتضمن النص المنقول لقانون جمعية الإخوان المسلمين بالإسماعيلية. المصدر

٤٣) مركز كارتر. الانتخابات الرئاسية في مصر التقرير النهائي مايو ويونيو ٢٠١٢. ٢١ ديسمبر ٢٠١٢. النص الإنجليزي؛ أرقام الصفحات المثبتة في الحواشي من التقرير. المصدر

المصادر والمراجع الأجنبية

1) Al-Anani, Khalil. “Tarbiyya and Consolidating the Brotherhood’s Identity.” In Inside the Muslim Brotherhood: Religion, Identity, and Politics, 82–98. Oxford University Press, 2016. Publisher’s chapter abstract. Source

2) Al-Anani, Khalil. “The Brotherhood’s Art of Recruitment.” In Inside the Muslim Brotherhood: Religion, Identity, and Politics, 67–81. Oxford University Press, 2016. Publisher’s chapter abstract. Source

3) Brooke, Steven. “Research.” Author’s summaries of Winning Hearts and Votes and “From Medicine to Mobilization.” Accessed October 29, 2026. Source

4) Brown, Nathan J., and Amr Hamzawy. The Draft Party Platform of the Egyptian Muslim Brotherhood: Foray Into Political Integration or Retreat Into Old Positions? Carnegie Paper 89. January 2008. Source

5) Dallal, Ahmad. “The Origins and Early Development of Islamic Reform.” In The New Cambridge History of Islam, vol. 6, edited by Robert W. Hefner, 107–147. Cambridge University Press, 2010. Publisher’s opening extract. Source

6) El-Ghobashy, Mona. “The Metamorphosis of the Egyptian Muslim Brothers.” International Journal of Middle East Studies 37, no. 3 (2005): 373–395. DOI 10.1017/S0020743805052128

7) Hamzawy, Amr, and Nathan J. Brown. The Egyptian Muslim Brotherhood: Islamist Participation in a Closing Political Environment. Carnegie Endowment for International Peace, March 2010. Source

8) House of Commons. “Statement by the Prime Minister.” Hansard, February 28, 1922, vol. 151, cols. 271–273. Source

9) Human Rights Watch. “Egypt: Rab’a Killings Likely Crimes against Humanity.” August 12, 2014. Summary of the organization’s investigation of the July–August 2013 killings. Source

10) Inter-Parliamentary Union. “Egypt: Majlis Al-Chaab, Elections in 2011.” PARLINE historical election record. Accessed October 29, 2026. Source

11) Kandil, Hazem. Inside the Brotherhood. Polity, 2015. Bibliographic record

12) Lia, Brynjar. The Society of the Muslim Brothers in Egypt: The Rise of an Islamic Mass Movement 1928–1942. Ithaca Press, 1998. Library catalogue record

13) Lia, Brynjar. “Autobiography or Fiction? Ḥasan al-Bannā’s Memoirs Revisited.” Journal of Arabic and Islamic Studies 15 (2015): 199–226. doi:10.5617/jais.4647. Source

14) Martini, Jeffrey, Dalia Dassa Kaye, and Erin York. The Muslim Brotherhood, Its Youth, and Implications for U.S. Engagement. Santa Monica, CA: RAND Corporation, 2012. Source

15) Mitchell, Richard P. The Society of the Muslim Brothers. With a foreword by John O. Voll. Oxford University Press, 1993. First published 1969. Publisher record and DOI

16) Tadros, Mariz. The Muslim Brotherhood in Contemporary Egypt: Democracy Redefined or Confined? Routledge, 2012. Publisher record

17) Tadros, Mariz. “Does revolutionary politics reconfigure Islamist women’s agency organizationally? The case of the Muslim Sisters of the Muslim Brotherhood in Egypt (1928–2013).” Feminist Dissent, no. 2 (2017): 85–114. doi:10.31273/fd.n2.2017.22. Source

18) The Chicago Manual of Style. “Notes and Bibliography: Sample Citations.” Accessed October 29, 2026. Official notes and bibliography examples

19) Voll, John. “Reform and Modernism in the Middle Twentieth Century.” In The New Cambridge History of Islam, vol. 6, edited by Robert W. Hefner, 148–172. Cambridge University Press, 2010. Publisher’s opening extract. Source

20) Wickham, Carrie Rosefsky. The Muslim Brotherhood: Evolution of an Islamist Movement. Updated edition. Princeton University Press, 2015. Publisher catalogue for the 2015 paperback

21) Zollner, Barbara. The Muslim Brotherhood: Hasan al-Hudaybi and Ideology. Routledge, 2009. Publisher record

22) Zollner, Barbara. “Prison Talk: The Muslim Brotherhood’s Internal Struggle during Gamal Abdel Nasser’s Persecution, 1954 to 1971.” International Journal of Middle East Studies 39, no. 3 (2007). doi:10.1017/S002074380707095X. Publisher’s abstract. Source.

الملحق الأول أدوات البحث وإجراءات إنجازه

التعريفات الإجرائية المساندة

- الأدبيات المعتمدة: نصوص ثبت صدورها عن الجهة المعنية أو اعتمادها أو تداولها في بناء محدد؛ ويُذكر نوع هذا الثبوت ودرجته.
- التصور الذاتي: الكيفية التي تعرّف بها الجماعة هويتها ومقاصدها وأدوارها؛ وهو موضوع للفهم والتحليل.
- الثوابت والمتغيرات: تصنيفات تُنسب أولاً إلى صاحب النص ومرحلته؛ ثم يُفحص ما استمر منها وما تغير.

مصفوفة الاتساق

المحور	الدليل المطلوب	الأداة	المخرج
الفصل الأول	نصوص التعريف والغايات	تحليل مفاهيمي وسياقي	خريطة المرجعية والمقاصد
الفصل الثاني	نصوص التربية واللوائح والشهادات	مقارنة النص والآلية	نموذج البنية والقرار
الفصل الثالث	نصوص الوسائل وقرارات مؤرخة	مقارنة زمنية	منطق ترتيب الوسائل
الفصل الرابع	وثائق المجتمع والدولة والحزب	تحليل مقارن للمفاهيم	حدود العلاقات وتحولها
الفصل الخامس	وثائق وشهادات متقاطعة	تتبع المسار واختبار البدائل	تفسير الحالات
الفصل السادس	النتائج المثبتة في الفصول	تقويم وفق معايير معلنة	نتائج ومقترحات مشروطة

بطاقة تحليل النص

رقم الوثيقة؛ المؤلف وصفته؛ نوع المصدر؛ تاريخ النص؛ مكانه وجمهوره؛ المفهوم الرئيس؛ التعريف الوارد؛ الفعل المطلوب؛ الفاعل المخاطب؛ الوسيلة؛ الشروط

والاستثناءات؛ مستوى الإلزام؛ صلة النص بغيره؛ موضع الاقتباس؛ ملاحظة الباحث؛ درجة الثقة في النسبة والتاريخ.

بطاقة مراجعة الدراسات

تسجل البطاقة سؤال الدراسة، ومدتها ونطاقها، ومنهجها، ونوع مصادرها، وأبرز نتائجها الموثقة بصفحاتها، وحدودها، وموضع الاتفاق والاختلاف معها. ثم تُجمع البطاقات موضوعياً في ثلاثة مسارات: التاريخ والبنية؛ الفكر والتربية؛ السياسة والتحول.

قالب دراسة الحالة

السؤال؛ حدود الحالة؛ الظروف السابقة؛ الأطراف؛ المعلومات المتاحة وقت القرار؛ البدائل؛ القرار ومصدر نسبته؛ آلية التنفيذ؛ النتائج القريبة والبعيدة؛ التفسيرات المتنافسة؛ الدليل المضاد؛ ثم ما يمكن وما لا يمكن استنتاجه. وتُميز المسؤولية الفردية من المؤسسية، والتبرير اللاحق من الوثيقة المعاصرة.

ضبط جودة التحليل

- تُجرب البطاقة على عينة صغيرة قبل تعميمها، وتُراجع الفئات التي تتداخل أو يصعب تطبيقها.
- تُعاد قراءة عينة بعد فترة للتحقق من اتساق الترميز؛ وإذا شارك باحث ثان تُناقش مواضع الاختلاف وتُوثق طريقة حلها.
- تُعرض الخلافات التي لا يمكن حسمها بصيغ منسوبة إلى أصحابها، مع تفسير سبب ترجيح رواية أو تعليق الحكم.

في دراسة الحالات تُستخدم أوصاف مثل «موثق بمصدر معاصر»، و«شهادة لاحقة»، و«استنتاج مرجح»، و«غير محسوم». وهي أوصاف لنوع الدليل، لا بدائل عن عرضه.

مراحل العمل ومخرجاتها

المرحلة	المخرج	شرط الانتقال
ضبط التصميم	عنوان ونطاق وأسئلة وفهرس نهائي	اتساق السؤال الرئيس مع الفصول
جمع المتن	نسخ ثابتة وسجل مصادر	معرفة أصل كل نص وصفته
مراجعة الأدبيات	بطاقات قراءة ومراجعة مقارنة	تحديد الإضافة دون ادعاء مسبق
التحليل	بطاقات نصوص وملفات حالات	فحص الشواهد المخالفة والبدائل
الكتابة	مسودات الفصول وخلاصاتها	توثيق الدعاوى ومحددات المواضع
المراجعة النهائية	بحث مترابط وقائمة مراجع مطابقة	إجابة الأسئلة وإزالة التكرار

قواعد التحرير العلمي

- الاقتباس الحرفي بين علامتي تنصيص، مع ضبط النص والموضع؛ والتلخيص والاستنتاج يحتاجان إلى إحالة عندما يستندان إلى مصدر.
- تُختار طبعة ثابتة لكل كتاب عند بدء الكتابة التفصيلية، وتُحفظ بياناتها؛ ولا تُجمع أرقام صفحات من طبعات مختلفة.
- توثق الآيات بالسورة ورقم الآية، وتُخرّج الأحاديث المستخدمة في التحليل إلى مصادرها؛ ولا يُفترض تصحيح الحديث بمجرد وروده في رسالة.
- لا تُعامل الأوصاف التكريمية أو الاتهامية الواردة في المصادر بوصفها لغة الباحث؛ وتبقى في عنوان المصدر إذا كانت جزءاً منه.

تحويل المادة الأولية إلى صياغة بحثية

- تتحول الأسئلة الخطابية إلى أسئلة قابلة للفحص، وتُختصر الاستعارات التي لا تضيف معنى تحليلياً.
- تُنسب الأحكام العقدية والفقهية إلى أصحابها ومصادرها؛ ويُفصل تحليلها عن تبنيها.

- تُراجع شروط استخدام القوة المنسوبة إلى الأدبيات، ويُفصل النص المؤسس عن الشروح اللاحقة.
- تُستبدل أحكام النجاح والفشل العامة بمؤشرات وحالات محددة، وتؤجل النتائج إلى ما بعد التحليل.

صياغة تقريرية أولية: «تجعل التربية الفرد قادراً على حمل المشروع في جميع الظروف». صياغة بحثية: «تمنح الأدبيات التربوية إعداد الفرد موقعاً مركزياً في استمرارية الجماعة. ويبحث الفصل الثاني الآليات التي يُفترض أن تحقق هذا الدور، بينما تختبر الحالات التاريخية مدى ظهور أثره وحدود تفسيره للنتائج». وتحتاج الجملة الأولى في الصياغة البحثية إلى إحالة للنصوص التي يحددها الباحث.

الملحق الثاني سجل المتن والوثائق الرئيسة

يسجل هذا الملحق المتن الذي حمل الاستدلال في الأجزاء المكتملة. وترد بيانات النشر والروابط في الحواشي وقائمة المراجع. ولا يعني إدراج كتاب ضمن الدراسات السابقة الاطلاع على جميع صفحاته؛ يبين عمود حدود الاستخدام درجة المادة التي استُخدمت بالفعل.

المتن أو الوثيقة	صفة المصدر وموضع الاستخدام	حدود الاستخدام
رسائل البنا المؤسسة	نصوص تعريف وتربية ومنهج؛ الفصول ١ و٢ و٣ و٤	نسخ إلكترونية؛ الإحالة إلى القسم لا إلى صفحات طبعة غير مفحوصة
مذكرات الدعوة والداعية	رواية المؤسس؛ التمهيد والفصل ١	تُقابل بغيرها؛ لا تُعامل ذاكرة الراوي سجلاً محايداً لكل الوقائع
النظام العام المعدل ١٩٤٨ واللائحة الملحقة	قواعد مؤسسية؛ التمهيد والفصول ٢ و٤ و٥	يُميز القانون من اللائحة؛ وجود الحكم لا يثبت انتظام تطبيقه
دعاة لا قضاة ومعالم في الطريق	نصان فكريان من داخل المجال؛ الفصلان ٢ و٥	فحص أقسام محددة؛ لا تعميم لتلقيهما على جميع الأعضاء

المتن أو الوثيقة	صفة المصدر وموضع الاستخدام	حدود الاستخدام
مبادرة الإصلاح ٢٠٠٤	موقف صادر عن المرشد؛ الفصل ٤	تُقرأ التزاماتها مع قيودها اللفظية وتاريخها
مسودة البرنامج ٢٠٠٧	موضوع تحليل براون وحمزاوي؛ الفصل ٤	نقل بواسطة دراسة معاصرة، لا اعتماد أصل نهائي للائحة حزب
بيان الشورى وبيان الحزب ٢٠١١	وثيقتان مؤسسيتان مؤرختان؛ الفصول ١ و٤ و٥	إثبات الإعلان والاختصاص الظاهر، لا كل تفاصيل الممارسة
بيانا الرئاسة مارس وأبريل ٢٠١٢	تبرير القرار من الجماعة والحزب؛ الفصل ٥	تُميز رواية الدافع من صحته؛ يسجل اختلاف تاريخ بيان أبريل
إعلانا نوفمبر وديسمبر ٢٠١٢ ودستور ٢٠١٢	وثائق دولة؛ الفصلان ٤ و٥	قراءة تاريخية للأحكام؛ لا تنسب جميعها حصرياً إلى الجماعة
حوار أحمد عادل كمال ونقول الصباغ	شهادات داخلية عن النظام الخاص؛ الفصل ٥	مادة متأخرة وبعضها منقول بواسطة؛ تبقى تفاصيل غير محسومة
دراسة الغباشي ٢٠٠٥ وورقة حمزاوي وبراون ٢٠١٠	تحليل المشاركة والبيئة السياسية؛ الفصلان ٣ و٥	قُرئت المواضع المحددة بالحواشي؛ تفصل أطروحات المؤلفين عن الوقائع
تقرير كارتر وسجل الاتحاد البرلماني	رصد انتخابي وسجل مؤسسي؛ الفصل ٥	يميز إعلان النتيجة عن تقييم العملية وحدود المراقبة
بيان القوات المسلحة وتحقيق هيومن رايتس ووتش	قرار رسمي وتحقيق حقوقي عن ٢٠١٣؛ الفصل ٥	ينسب تبرير القرار والتوصيف الحقوقي إلى مصدريهما
ملخصات زولنر وبروك وسجلات الكتب الأخرى	تعريف بالموضوع أو بالآلية المعلنة في المصدر	لا تستعمل بديلاً من قراءة المتن عند الادعاء بنتيجة تفصيلية

الملحق الثالث دليل الترميز والتسلسل الزمني للحالات

استُخدم الدليل الآتي لتنظيم القراءة النوعية وربط الأسئلة بالأدلة. ولا يتضمن ادعاء إجراء ترميز إحصائي شامل أو قياس اتفاق بين باحثين مستقلين.

الفئة	ما يدخل فيها	قاعدة التمييز
مرجعية ومقصد	مصدر الاحتكام والغاية ومعنى الرسالة	يُفصل الحكم الديني عند صاحبه عن إجراء تحقيقه
مؤسسة واختصاص	العضوية والتعيين والانتخاب والمحاسبة	تُسجل الجهة الملزمة والجهة الخاضعة ونطاق القاعدة
وسيلة وقرار	التعليم والخدمة والمشاركة والامتناع	يُحدد الهدف والتوقيت وصاحب القرار والتعليل
حقوق وعلاقات	الأهلية والتعددية والمواطنة والانتماء	تُقرأ الحقوق مع القيود وآلية الحماية
نتيجة وتفسير	الأثر المثبت والآلية المفترضة	تُفصل الواقعة عن التفسير ويذكر الدليل المخالف
درجة الدليل	نص مباشر أو شهادة أو نقل بواسطة أو استنتاج	تُقيد النتيجة بصفة المصدر وموضعه وقابليته للمقابلة

يلخص الجدول الزمني محطات استُخدمت في الحالات، ولا يقصد استيعاب تاريخ الجماعة. وترد إحالات كل محطة في التمهيد أو الفصل الخامس.

التاريخ	المحطة	موضعها في التحليل
١٩٢٨	نشأة الجماعة في الإسماعيلية	التمهيد؛ شروط الانتشار وبناء العلاقات
١٩٤٨ و١٩٤٩	أزمة العنف والحل ثم وفاة المؤسس	الفصل ٥؛ التفويض والمسؤولية وحدود الروايات
١٩٥٤ إلى ١٩٧١	فترة القمع والسجال التي تتناولها دراسة زولنر	الفصل ٥؛ تعدد التأويلات وحدود تفسير المحنة
١٩٨٤ و١٩٨٧	تحالفات المشاركة النيابية	الفصل ٥؛ أثر قواعد الانتخاب في الاختيار
٢٠٠٤ و٢٠٠٧	مبادرة الإصلاح ثم مسودة البرنامج	الفصل ٤؛ تغير الصياغة والخلاف على الحقوق
٢٠٠٥ و٢٠١٠	اتساع التمثيل ثم الانسحاب من الإعادة	الفصل ٥؛ الفصل بين التمثيل والأثر

التاريخ	المحطة	موضعها في التحليل
٢٠١١	تأسيس الحزب وتحديد علاقته بالجماعة	الفصلان ٤ و٥؛ التخصص والتفويض
مارس إلى يونيو ٢٠١٢	تغيير قرار الترشح وانتخاب الرئيس	الفصل ٥؛ اتساع المسؤولية وحدود السلطة
نوفمبر وديسمبر ٢٠١٢	الإعلان الدستوري ومراجعته ثم الدستور	الفصلان ٤ و٥؛ المرجعية والرقابة والحقوق
يوليو وأغسطس ٢٠١٣	العزل العسكري ثم فض الاعتصامات	الفصل ٥؛ إنهاء المسار واستعمال الدولة للقوة

الملحق الرابع مصفوفة اختلاف الروايات وحدود الاستنتاج

المسألة	ما تثبته المادة وما تختلف فيه	الموقف البحثي
الأمر باغتيال الخازندار	تقر روايات داخلية بالفعل؛ تختلف في وصف فرديته ومدى جماعية فكرته وحدود التفويض	لا يجزم بالتفاصيل غير الموثقة؛ يثبت خلل التفويض بوصفه نتيجة تدعمها المقارنة
تأليف دعاة لا قضاة وتلقيه	صدر باسم الهضيبي وتعرض مقدماته إشرافاً ونقاشاً؛ لا تثبت النسخة نسبة كل فقرة إلى قلم واحد	الإحالة إلى الكتاب والموضع، مع فصل سلطة الإصدار عن التأليف الفردي وأثر التلقي
برنامج ٢٠٠٧ وبيان ٢٠١١	الأول مسودة في نقاش داخلي كما تعرضها الدراسة المعاصرة؛ والثاني إعلان تأسيسي لحزب	لا تدمج الوثيقتان في موقف متزامن واحد، ولا يستنتج التطبيق من الإعلان وحده
بيان الترشيح الاحتياطي	تاريخ رأس الصفحة ٧ أبريل ٢٠١٢ وتاريخ التوقيع ٨ أبريل	يثبت الاختلاف؛ يستخدم شهر أبريل في المتن دون ترجيح يوم غير مؤيد
تاريخ إعلان نوفمبر	يحمل القرار تاريخ ٢١ نوفمبر ٢٠١٢ وأعلن في ٢٢ نوفمبر	يميز الإصدار من الإعلان؛ لا يعد اختلاف التاريخين تناقضاً في الحدث
مقاصد إعلان نوفمبر وأثره	تعلن الديباجة حماية الثورة؛ تنص المواد على قيود على الطعن القضائي	يثبت التعليل بوصفه تعليل المصدر، ثم يقارن الأثر بالالتزامات السابقة

المسألة	ما تثبته المادة وما تختلف فيه	الموقف البحثي
معنى نهاية الحكم ٢٠١٣	تقدم القوات المسلحة تبريراً سياسياً لتدخلها؛ يثبت البيان تغيير السلطة وتعطيل الدستور	يفصل وصف الإجراء عن شرعنته؛ ولا يخلط نقد الحكم بتبرير القمع
ضحايا رابعة والتكييف الحقوقي	يقدم التحقيق الحقوقي عدداً موثقاً وتقديراً أشمل وتوصيفاً قانونياً مرجحاً	ينسب العدد والتوصيف إلى المنظمة؛ ولا يعرض التقدير كحكم قضائي بات

الملحق الخامس نماذج نصية قصيرة من الوثائق

تثبت النماذج الآتية عبارات محدودة نوقشت في الدراسة، مع تعريف الوثيقة وموضعها. وهي مقتطفات نصية وليست صوراً للأصول، ويُرجع إلى الروابط في الحواشي لقراءة سياقها الكامل.

من مبادرة الإصلاح سنة ٢٠٠٤، قسم الإصلاح السياسي: «الشعب هو مصدر جميع السلطات». تُقرأ العبارة مع تنظيم التفويض والتداول وبقية القيود التي يذكرها النص.[١]

من إعلان ٨ ديسمبر ٢٠١٢، المادة الأولى: «ويبقى صحيحًا ما ترتب علي ذلك الإعلان من آثار». يوضح المقتطف سبب التمييز في الفصل الخامس بين إلغاء إعلان نوفمبر وإزالة جميع آثاره.[٢]

ويمثل إيراد التاريخ والجهة والقسم مع كل مقتطف جزءاً من ضبط الاستدلال؛ فقراءة العبارة منفردة لا تعطيها سلطة أوسع من الوثيقة التي وردت فيها.

١) عاكف، مبادرة الإصلاح، ٢٠٠٤، قسم الإصلاح السياسي. المصدر
٢) رئاسة الجمهورية، إعلان ٨ ديسمبر ٢٠١٢، المواد ١ و٣ و٤. المصدر

عن الدراسة

تبحث هذه الدراسة خريطة دعوة الإخوان المسلمين في مصر خلال الفترة من ١٩٢٨ إلى ٢٠١٣، من خلال أدبياتها المؤسسة وتجربتها التاريخية. وتربط بين المرجعية والهوية والغايات، والتربية والتنظيم والقيادة، ومنهج التغيير والعلاقة بالمجتمع والدولة. وتوازن بين التصور الذي تقدمه الجماعة عن نفسها والممارسة التاريخية، لتوضح مواضع الاتساق والتحول وحدود التجربة.

المرجعية • البناء • منهج التغيير

إعداد الباحث **أحمد هلال**